

ميزان الحق..

شبهات.. وردود

«بترتيب موضوعي»



مركز نشر و ترجمه و نشر العالم الحق
السيد جعفر مرتضى العاملي

دفتر مرکزی:

قم: پردیسان - بلوار سلمان خیابان اسوه

مجمع شهید حکیم - بلوک ۵ - واحد ۱ .

تلفن: ۰۲۵۳۲۵۰۰۳۲۹

همراه: ۰۹۳۳۴۴۹۰۱۶۰

فاکس: ۰۲۵۳۲۸۸۰۶۷۴

Email: info@al-ameli.com

Website: www.nt-ameli.com

www.al-ameli.com

www.al-ameli.net

www.al-ameli.org

telegram: @alameli

ميزان الحق
شبهات .. وردود
«بترتيب موضوعي»
الجزء الثاني

السيد جعفر مرتضى العاملي



مركز نشر وترجمة مؤلفات الإمام الخميني
السيد جعفر مرتضى العاملي



الفصل الثاني

أبو بكر

لا يبلغُ عنك إلا رجل منك.. لا يصح..

السؤال رقم ٤٥ (١٦٠):

يقال - أيضاً -: لقد وجدنا أن جل بلاد الإسلام بلغهم العلم عن رسول الله ﷺ من غير طريق علي «رضي الله عنه»، وعامة من بلغ عنه ﷺ من غير أهل بيته! فقد بعث رسول الله ﷺ أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام، ويعلم الأنصار القرآن، ويفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة.

فأين دعوى الشيعة أنه لا يبلغ عنه ﷺ إلا علي أو رجل من أهل بيته؟!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن تبليغ الأحكام الشرعية، وتعليم الناس، واجب على كل مسلم. ويمكن أن يتدب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعض الناس لهذا

الأمر، كما أن من الممكن أن يرسل «صلى الله عليه وآله» من شاء من أصحابه لإبلاغ ما شاء من قرارات، وتدابير لمن شاء من الناس..

ولكن ما جرى في قصة براءة يختلف عن كل ما عدها، لأن المورد الذي كان يتعامل النبي «صلى الله عليه وآله» معه هو مورد إبرام العهود، والتعامل مع ناقضيها، وعقابهم، وإعلان الحرب على من يصر على انتهاك حرمة المسجد الحرام، وإبطال سنن الجاهلية، وإعطاء المهلة للمشركين.. وهذا من صلاحيات النبي والإمام من بعده، والمشركون كانوا يأملون بنقض عرى هذا الدين، ولو بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

والمطلوب هو: أن ييأس المشركون من الحصول على أي امتياز من الإمام والخليفة بعد الرسول، فإذا رأوا أن من لم يزل النبي «صلى الله عليه وآله» يؤكد على إمامته هو الذي يبلغهم هذه القرارات الحاسمة، انقطع أملهم. لا سيما وأن الذي أبلغهم ذلك هو من قصم ظهر الشرك، وأبطل كيدهم، وهذا من صلاحيات النبي «صلى الله عليه وآله»، والإمام من بعده. وأين هذا من بعث الرسل في الحاجات المختلفة؟! والبلاغات العادية.

ثانياً: يقول السائل: إن الشيعة يدعون أنه لا يبلغ عنه «صلى الله عليه وآله» إلا هو «صلى الله عليه وآله» أو رجل من أهل بيته..

وفي هذا ملاحظتان:

إحدهما: أن الشيعة لا يدعون ذلك، بل هذا ما قاله المسلمون، نقلاً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» بصورة لا تقبل الشك، ولا الشبهة. فهو «صلى الله عليه وآله» الذي أرجع أبا بكر من طريق مكة، وقال: أن

جبرئيل أبلغه عن الله تعالى: أن يا محمد، لا يبلغ عنك إلا أنت أو رجل منك^(١). أو قال: «لا يؤدي عني إلا أنا أو علي»^(٢).

(١) المستدرك للحاكم ج ٣ ص ٥١ وتخرىج الأحاديث والآثار ج ٢ ص ٥٠ وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣١٨ وذخائر العقبى ص ٦٩ ومسند أحمد ج ١ ص ١٥١ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٩ وتحفة الأحوذى ج ٨ ص ٣٨٦ وتخرىج الأحاديث والآثار ج ٢ ص ٥٠ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ٢ ص ٤٢٢ وتفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٤٦ والدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٩ و ٢١٠ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٣٤ وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢ ص ٣٤٨ وتاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ٧٦ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٤٦ وج ٧ ص ٣٩٤ وجواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ٩٧ ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص ٢٥٢ وينابيع المودة لذوى القربى ج ٢ ص ١٦١ وأبو هريرة للسيد شرف الدين ص ١٢٤ والخصال ج ٢ ص ٣٦٩ وبحار الأنوار ج ٣٥ ص ٢٨٦ وج ٣٨ ص ١٧١ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج ٣ ص ١٢٨ وشرح الأخبار ج ١ ص ٣٠٤ والإختصاص للمفيد ص ١٦٨ وإقبال الأعمال ج ٢ ص ٣٧ وحلية الأبرار ج ٢ ص ٣٦٥ ونور الثقلين ج ٢ ص ١٧٨.

(٢) جامع البيان ج ١٠ ص ٦٤ و (ط دار الفكر) ج ١٠ ص ٨٤ وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣١٧ وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص ٩٠ وراجع: السنن الكبرى للنسائي ج ٥ ص ١٢٨ و ١٢٩ وكشف الخفاء ج ١ ص ٢٠٥ وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢

أو قال: «لا يبلغها إلا أنا أو رجل من أهل بيتي (أو مني)»^(١). أو نحو ذلك.
 الثانية: إن المقصود هو إبلاغ الأمور التي لها مساس بأمر الإمامة من بعده «صلى الله عليه وآله»، بحيث لو أن الإمام من بعده لم يتول هذا الإبلاغ لاختلت الأمور كما أوضحناه آنفاً.

ثالثاً: هناك إشكالات عديدة في صحة الأمثلة التي ذكرها السائل يمكن للقارئ أن يلتفت إليها بمراجعة ما ذكرناه في مواردها ومواضعها من السيرة النبوية الشريفة^(٢).

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

ص ٣٤٥ و ٣٤٦ وتحفة الأخوذي ج ١٠ ص ١٥٢ وأنساب الأشراف ص ١٠٧.
 (١) راجع: الغدير ج ٦ ص ٣٤٥ وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣٠٨ و ٣١٥ وتفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٤٧ وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٤٥٣ وتفسير البحر المحيط ج ١ ص ٦٧٢ وراجع: فتح الباري ج ٨ ص ٦٦ وعمدة القاري ج ١٨ ص ١٧ وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٧ ص ٢٨٨ وج ١٦ ص ٢٩١ وج ١٧ ص ١٩٥ وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص ٩٢ وتخريج الأحاديث والآثار ج ٢ ص ٤٩ وتفسير النسفي ج ٢ ص ٧٧ والتفسير الكبير للرازي ج ١٥ ص ٢١٨ وتفسير البيضاوي ج ٣ ص ١٢٨ والدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٩ وتفسير أبي السعود ج ٤ ص ٤١.

(٢) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج ٣٠ ص ٢٥٧.

الإنقياد لأبي بكر دليل صحة خلافته

السؤال رقم ٤٦ (٧٨):

لقد كان الخليفة الحق بعد رسول الله ﷺ هو أبو بكر الصديق؛ والدليل على هذا:

١ - اتفاق الصحابة وإجماعهم على طاعته، وانقيادهم لأوامره ونواهيه، وتركهم الإنكار عليه. ولو لم يكن خليفة حقاً لما تركوا ذلك، ولما أطاعوه، وهم من هم زهداً وورعاً وديانة، وكانت لا تأخذهم في الله لومة لائم.

٢ - أن علياً «رضي الله عنه» ما خالفه ولا قاتله، ولا يخلو: إما أن يكون تركه لقتاله خوفاً من الفتنة والشر، أو لعجز، أو لعلمه أن الحق مع أبي بكر. ولا يمكن أن يكون تركه لأجل اتقاء الفتنة وخوف الشر؛ لأنه قاتل معاوية «رضي الله عنه»، وقتل في الحرب الخلق الكثير، وقاتل طلحة والزبير «رضي الله عنهما»، وقاتل عائشة «رضي الله عنها» حين علم أن الحق له، ولم يترك ذلك خوفاً من الفتنة!

ولا يمكن أن يكون عاجزاً؛ لأن الذين نصره في زمن معاوية كانوا على الإيمان يوم السقيفة، ويوم إستخلاف عمر، ويوم الشورى. فلو علموا أن الحق له لنصروه أمام أبي بكر رضوان الله عليه؛ لأنه أولى من معاوية «رضي الله عنه» بالمحاربة والقتال.

فثبت أنه ترك ذلك لعلمه أن الحق مع أبي بكر «رضي الله عنه»!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن طاعة الصحابة لأبي بكر، وانقيادهم لأوامره ونواهيه لا يدلُّ على أنه محق في استيلائه على الخلافة، وأخذ فذك، فقد يطاع أحدهم، بسبب خوف الناس منه، ولا سيما بعد أن رأوا ما فعل بسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء «عليها السلام» من ضرب، وإسقاط لجنينها، ومحاولة إحراق بيتها عليها وعلى زوجها علي، وابنيها الحسن والحسين «عليهم السلام».. ويرى ما جرى لمالك بن نويرة ومن معه من بني حنيفة.. فإن خالداً قد قتل هذا الصحابي الجليل مع عشرات من المسلمين صبراً، وزنى بزوجته في ليلة قتله.. ومن الذي يتجرأ على المخالفة، وهو يرى ما فعلوه بسعد بن عباد و.. و..؟!

من أجل ذلك نقول:

إن زهد الصحابة وديانتهم يفرض عليهم حفظ أنفسهم، حيث لا فائدة من التصدي سوى هدر الطاقات، وزيادة المشكلات، وزيادة المصائب والبلايا، وإعطاء الفرصة لأعداء الدين، لمحق دين محمد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وقد تأكد للصحابة عدم إمكان المواجهة، حين رأوا كيف أن الخليفة قد بسط يده بإعطاء الأموال، حتى إن بعض النساء قد اعتبرت ذلك رشوة لها على دينها^(١).

و أعطى أبا سفيان ما كان قد جمعه من أموال الصدقات، وولى أبو بكر ابنه، فأرضاه ذلك وسكت عن معارضتهم، بالرغم من أنه كان قد عرض على علي «عليه السلام» أن يقوم معه ضدهم^(٢).

ثانياً: هناك فرق بين الإجماع على إستخلاف أبي بكر، وبين الإجماع على طاعته بعد أن كرس نفسه خليفة، استناداً إلى ما ذكرناه من استخدام القوة والعنف، على فريق، والرشوة بالأموال والمناصب لفريق آخر. فإن الإجماع على الطاعة لا يدلُّ على صحة الخلافة، وهذا هو الذي حصل..

(١) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٨٢ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣ ص ٢٧٦ وقاموس الرجال ج ١٢ ص ٢١ و ١٠٩ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٢٧ وكنز العمال ج ٥ ص ٦٠٦ و ٦٠٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٥٣ وحياة الصحابة ج ١ ص ٤٢٠ وأنساب الأشراف ج ٣ ص ٣٨٨.

(٢) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط مطبعة الإستقامة) و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٢ ص ٤٤٩ ودلائل الصدق ج ٢ ص ٣٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٤٤ وقاموس الرجال ج ١٢ ص ١١٧ والغدير ج ٩ ص ٢٥٤ عن العقد الفريد ج ٢ ص ٢٤٩ والسقيفة وفدك للجوهري ص ٣٩.

والإجماع على الإستخلاف لم يتحقق، فقد عارضه بنو هاشم، وعلى رأسهم أمير المؤمنين «عليه السلام»، وسعد بن عباد وفريقه من الخزرج والأنصار، وأبو سفيان، وخالد بن سعيد، وأبي بن كعب، والزبير بن العوام، وسلمان، وأبو ذر والمقداد، وعمار، وغيرهم كثير..

ثالثاً: بالنسبة لعدم تصدي علي «عليه السلام» لحرب أبي بكر نقول:

قد ذكر علي «عليه السلام» نفسه: أن حربه لهم كانت ستنتهي إلى مصائب وويلات لا يمكن القبول بها، بل قد يصل الأمر إلى محق دين محمد «صلى الله عليه وآله»، وقد قال «عليه السلام»: «وظفقت أرتأى بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء» كما في الخطبة المعروفة بالشقشقية.

ومما قاله «عليه السلام»: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى ثلماً، أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم»^(١).

رابعاً: إنه «عليه السلام» لم يكن هو الذي قرّر قتال الناكثين والقاسطين والمارقين، بل كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو الذي عهد إليه بقتالهم.

وكان الناكثون، والقاسطون والمارقون هم الذين خرجوا عليه، وبدأوه بالقتال، فدافع عن نفسه، ولم يكن هو البادئ.

(١) نهج البلاغة الكتاب رقم ٦٣.

خامساً: إن ثمة فرقاً بين حال علي «عليه السلام» أيام خلافته، وبين يوم السقيفة، حيث لم يكن عنده أنصار في يوم السقيفة، وكان الناس حديثي عهد بالجاهلية، وكان الإسلام محصوراً في الجزيرة العربية، والمنافقون في أوج قوتهم، وهم يتربصون بالإسلام شراً، وحوله أقوى ممالك الأرض.

أما في أيام خلافته، فقد كانت الأمور بيده، وقد سقطت ممالك الإستكبار من حوله، وأصبح الإسلام حقيقة واقعة، وتلاشت آمال المنافقين بالتخلص منه، وإقامة حكم الجاهلية.

وإنما كان معاوية من إنتاج يوم السقيفة. وقد اجتمع عنده الفريق الأموي، الذي كان أساسياً في تشييد الأمر لأبي بكر.

فتركه «عليه السلام» الحرب في يوم السقيفة كان حرصاً على الإسلام وأهله، لا لأنه يرى الحق لأبي بكر كما ذكره المستدل..

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

بيعة الأنصار لأبي بكر طوعية..

السؤال رقم ٤٧ (٨٣):

لقد نازع الأنصار «رضي الله عنهم» أبا بكر «رضي الله عنه»، ودعوا إلى بيعة سعد بن عباد «رضي الله عنه»، وقعد علي «رضي الله عنه» في بيته، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فلا يخلو رجوع الأنصار كلهم إلى بيعة أبي بكر من أن يكون بسبب من هذه الأسباب:

١ - أن يكون بالقوة.

٢ - أو أن يكون عن ظهور حق أبي بكر بالخلافة؛ فأوجب ذلك الانقياد لبيعته.

٣ - أو فعلوا ذلك لغير معنى. ولا سبيل إلى قسم رابع بوجه من الوجوه.

فإن قال الشيعة: إنما بايعوه بالقوة، فهذا كذب؛ لأنه لم يكن هنالك قتال ولا تضارب ولا سباب ولا تهديد ولا سلاح.

ومحال أن يرهب الأنصار وهم أزيد من ألفي فارس أبطال، كلهم عشيرة واحدة، قد ظهر من شجاعتهم ما لا مرمى وراءه، وهو أنهم بقوا ثمانية أعوام متصلة محاربين لجميع العرب في أقطار بلادهم، موطنين على الموت، متعرضين مع ذلك للحرب مع قيصر الروم بمؤتة وغيرها، محال أن يرهبوا أبا بكر ورجلين أتيا معه، فقط لا يرجع إلى عشيرة كثيرة، ولا إلى موال، ولا إلى عصبة ولا مال، فيرجعوا إليه وهو عندهم مبطل! بل بايعوه بلا تردد ولا تطويل.

وكذلك يبطل أن يرجعوا عن قولهم وما كانوا قد رأوه من أن الحق حقهم وعنبيعة ابن عمهم، فمن المحال اتفاق أهواء هذا العدد العظيم على ما يعرفون أنه باطل دون خوف يضطرهم إلى ذلك، ودون طمع يتعجلونه من مال أو جاه، ثم يسلمون كل ذلك إلى رجل لا عشيرة له، ولا منعة ولا حاجب ولا حرس على بابه ولا قصر ممتنع فيه ولا موالي ولا مال.

وإذ قد بطل كل هذا فلم يبق إلا أن الأنصار «رضي الله عنهم» إنما رجعوا إلىبيعة أبي بكر «رضي الله عنهم» لبرهان حق صح عندهم عن

النبي ﷺ، لا لاجتهاد كاجتهادهم، ولا لظن كظنونهم.

فإذا بطل أن يكون الأمر في الأنصار، وزالت الرياسة عنهم، فما الذي حملهم كلهم أولهم عن آخرهم على أن يتفقوا على جحد نص النبي ﷺ على خلافة علي؟! ومن المحال أن تتفق آراؤهم كلهم على معونة من ظلمهم وغصبهم حقهم!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: لقد عرض السائل الأحداث بصورة مغلوطة.. فإن الأنصار لم ينازعوا أبا بكر، بل كان أبو بكر هو الذي أسرع إلى السقيفة، ودخل على الأنصار في عقر دارهم، حين بلغه أنهم اجتمعوا في سقيفتهم، في محاولة من سعد بن عباد لا ستباق الأحداث..

وذلك لأن الأنصار رأوا أنفسهم في دائرة الخطر، بسبب ما عاينوه من الجرأة على مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله» لما طلب كتفاً ودواة ليكتب للناس كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، فواجهوه باللائم بأنه يهجر، أو غلبه الوجع، أو ما إلى ذلك.

ثم رأوا ما جرى من إصرار أبي بكر على إمامة الصلاة في مرض رسول

الله «صلى الله عليه وآله»، حتى تدخل نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعزله عنها.

ثم رأوا كيف أن مناوئي علي «عليه السلام» امتنعوا عن المسير في جيش أسامة، بالرغم من الإصرار والتأكيد النبوي عليهم بالمسير..

وكانوا قد رأوا قبل ذلك في عرفات: كيف أن قريشاً بدأت بالضجيج، وعلا صراخها، لتمنع النبي «صلى الله عليه وآله» من الكلام، ولتصم آذان الحاضرين عنه، بمجرد أن ذكر «صلى الله عليه وآله»: أن الأئمة اثنا عشر كلهم من قريش.. فخشي الأنصار أن تتجه الأمور إلى تسلط الفريق الذي يخشون أن يسعى للإنتقام منهم.. فأرادوا استباق الأمور، ففاجأهم أبو بكر وعمر بالدخول عليهم، وانتهت الأمور إلى ما انتهت إليه..

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» حين جرت أحداث السقيفة، كان مشغولاً بتجهيز رسول الله «صلى الله عليه وآله».. والمجتمعون لم يخبروه باجتماعهم، فكيف يصح أن يقال: إنه قعد في بيته، لا إلى هؤلاء.. ولا إلى هؤلاء؟!..

وحتى لو أعلموه باجتماعهم، فإنه لا يمكن أن يدع رسول الله «صلى الله عليه وآله» ميتاً، ويحضر معهم، فإن تجهيز رسول الله «صلى الله عليه وآله» واجب من ذلك.

على أنه لا مبرر لهذا الاجتماع - بعد أن نص رسول الله «صلى الله عليه وآله» على أن علياً «عليه السلام» هو الإمام وولي الأمر من بعده، وقد بايعه الناس يوم الغدير وانتهى الأمر.

ثالثاً: لم يرجع الأنصار كلهم إلى أبي بكر كما قال السائل، بل بقي سعد بن عباد على موقفه، لم يبايع أبا بكر، وهو زعيم الخزرج، ولا شك في أن له مؤيدين في قومه، ثم ذهب إلى الشام، وبقي موقفه محرراً للسلطة، فيقال: إن خالد بن الوليد اغتاله بسهم، ثم ادعوا أن الجن اغتالته^(١). مع أنه لم يسبق ولم يلحق أن فعلت الجن شيئاً من هذا مع من هو مثل سعد بن عباد!!

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٠ ص ١١١ وج ١٧ ص ٢٢٣ وقاموس الرجال للتستري ج ٨ ص ٣٨٨ وج ٩ ص ٥٨٧ عن الجزري، ومجالس المؤمنين ج ١ ص ٣٣٥ وبحار الأنوار ج ٣٠ ص ٤٩٤ والإستغاثة ج ١ ص ٨ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٢٧٦ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢ ق ٢ ص ٦٤ والإستيعاب (ط دار الجليل) ج ٢ ص ٥٩٩ والمستدرك للحاكم ج ٣ ص ٢٥٣ ومجمع الزوائد ج ١ ص ٢٠٦ والمصنف للصنعاني ج ٣ ص ٥٩٧ وج ١١ ص ٤٣٤ وبغية الباحث ص ٣٨ والمعجم الكبير ج ٦ ص ١٥ وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٣٤ وفيض القدير ج ٦ ص ٤٤٥ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٦١٧ وج ٧ ص ٣٩١ وتاريخ مدينة دمشق ج ٢٠ ص ٢٤٣ و ٢٦٨ و ٢٦٩ وأسد الغابة ج ٢ ص ٢٨٤ وتهذيب الكمال ج ١٠ ص ٢٨١ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ١٥٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٤٠.

وبعدما تقدم نقول:

إذا بطلت المقدمات، أو إذا أصبحت موضع شبهة وشك، بطلت النتائج، وهي الأسباب الثلاث التي رتبها عليها..

رابعاً: تقدم قول السائل: إن الصحابة أجمعوا على طاعة أبي بكر، فراجع السؤال رقم ٧٨ ولكن السائل يقول هنا: إن الصحابة قد نازعوا أبا بكر، فكيف نجمع بين قوليه؟!

خامساً: إن ما قاله حول عدم صحة كونبيعة الأنصار لأبي بكر قد حصلت بالقوة غير صحيح، لأنها قد حصلت بالقوة بالفعل، فلاحظ ما يلي:

ألف: ذكرنا: أن ما فعلوه بالزهراء «عليها السلام» وضربها وإسقاط جنيها، ومحاولتهم إحراقها هي وزوجها علي «عليه السلام»، وابناها الحسن والحسين «عليهما السلام»، ثم منعها من البكاء على أبيها، وسلبها فدكاً وميراثها من أبيها، كان كافياً لإسكات المعترضين من أهل المدينة، ثم لحق بهم ما فعلوه بمالك بن نويرة، وبني حنيفة، فأرعب القلوب، وأدهش الألباب، ووضع حداً لأي اعتراض يأتي من القبائل الأخرى خارج المدينة. وخلاصة الأمر:

لقد أدرك الأنصار وغيرهم: أن من تسول له نفسه القيام بأية حركة، أو الإمتناع عن البيعة، لن يكون نصيبه بأفضل من نصيب بنت النبي «صلى الله عليه وآله» وصهره ووصيه علي «عليها السلام»، وسبطه المحسن الذي قتل بلا ذنب، ولا أفضل من نصيب مالك بن نويرة وقومه.. لا سيما بعد أن

حضر إلى المدينة المئات والألوف من بني أسلم، وغيرهم واحتلوها، حتى تضايقت بهم سكك المدينة^(١)، فلما رآهم عمر أيقن بالنصر على حد تعبيره، وتمت البيعة تحت ظل سيوف هؤلاء..

واستمر هذا الحكم الجديد في قمع المخالفين بعد ذلك.

ب: إن الاستفادة من القوة لا يحتاج دائماً إلى قتال؛ بل يكفي فيها: أن يرى الناس ما يجري على غيرهم ليتعظوا بهم، وليعرفوا ما سيؤول إليه أمرهم، لو سلكوا نفس الطريق.

ج: ما قاله السائل من عدم حصول تهديد وضرب و.. و.. الخ.. غير دقيق، فإن التهديد بإحراق بيت الزهراء «عليها السلام»، والمباشرة بإحراقه قد حصل، كما أنهم قد هاجموا البيت، وكسر عمر سيف الزبير^(٢)، وأُخرج

(١) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٢ ص ٤٥٨ و ٤٥٩ وعنه،

وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٣٥ والشافي في الإمامة للشريف المرتضى ج ٣

ص ١٩٠ وسفينة النجاة للسراي التنكابني ص ٦٨. وراجع: شرح نهج البلاغة

للمعتزلي ج ٢ ص ٤٠ والدرجات الرفيعة ص ٣٢٨ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٣١.

(٢) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٨ وقاموس الرجال ج ٨ ص ٣٨٨

وكتاب سليم بن قيس ص ٤١١ والسقيفة وفدك للجوهري ص ٤٨ و ٧٣

وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣١٥ والغدير ج ٥ ص ٣٥٦ والسنن الكبرى ج ٨

ص ١٥٢ وكنز العمال ج ٥ ص ٥٩٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٠ ص ٢٨٧

علي «عليه السلام» ملتبساً يقاد إلى البيعة كما يقاد الجمل المخشوش، كما ورد في رسالة علي «عليه السلام» إلى معاوية^(١).

بل لقد جرى في السقيفة أيضاً تهديد وسباب، وضرب الحباب بن المنذر^(٢)، ووثب عمر على سعد وهدده، حتى قال قائلهم - وهو عمر -: اقتلوا سعداً، قتل الله سعداً (أو اقتلوه قتله الله)^(٣).

والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٧٠ وج ٦ ص ٣٣٣ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤ ص ٤٩٦.

(١) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٣ ص ٣٣ والاحتجاج للطبرسي ج ١ ص ٢٦٢ والصوارم المهرقة ص ٢٢٠ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٦٥ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٦٨ وج ٢٩ ص ٦٢١ وج ٣٣ ص ٥٩ و ١٦٢ و ١٠٨ ومستدرک سفينة البحار ج ٧ ص ٥٠٥ والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص ٧٣٣ ونهج السعادة للمحمودي ج ٤ ص ١٩٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٥ ص ١٨٣ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٣٧٤ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص ٢٣٧ وغاية المرام ج ٥ ص ٣٢٩ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٢ ص ٣٦٩ وسفينة النجاة للتكابني ص ٣٢٧ وصفين للمنقري ص ٨٧ ومنهاج البراعة ج ١٩ ص ٩٢ و ١٠٤ عن العديد من المصادر.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٧٤ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٥٩.

(٣) راجع: تاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٢٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٧٤.

د: إن الأنصار لم يكونوا ألفي فارس، بل هم أقل من ذلك بكثير، كما أظهرته بيعة الرضوان، فإن الذين بايعوا النبي «صلى الله عليه وآله» فيها لم يصلوا إلى الألفين في أعلى رقم ذكرته الروايات، وفيهم المهاجرون والأنصار، ومن أهل المدينة وحولها..

والأنصار كانوا على قسمين:

الأوس، وكان من زعمائهم: أسيد بن حضير، وهو قريب من أبي بكر. والخزرج، ومنهم: بشير بن سعد وكان منحازاً إلى أبي بكر، لقرابته أولاً.. وحسداً ومنافسة لسعد بن عباد، ورغبة في نقض أمره ثانياً..

وج ٢٠ ص ٢١ وراجع ج ٢ ص ٢٥ وج ٦ ص ٤٠ والدرجات الرفيعة ص ١٩ و ٣٢٩ وفتح الباري ج ٧ ص ٢٥ وعمدة القاري ج ١٦ ص ١٨٦ والمصنف لابن أبي شيبه ج ٨ ص ٥٧٢ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٥٩ وراجع ص ٤٤٧ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢ ق ٢ ص ٦٤ وراجع: السقيفة وفدك للجوهري ص ٦٦ وصحيح ابن حبان ج ٢ ص ١٥٢ و ١٥٧ ومسند أحمد ج ١ ص ٥٦ وكنز العمال ج ٥ ص ٦٤٧ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٦١٦ والثقات لابن حبان ج ٢ ص ١٥٥ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٨ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ٨ و ١١ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٦٧ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤ ص ٤٨٩ وسبل الهدى والرشاد ج ١٢ ص ٣١٤ والنهاية في غريب الحديث ج ٤ ص ١٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٤٣.

وهناك المهاجرون أيضاً، وغيرهم من القبائل أسلم، وجهينة، ومزينة، وغفار الذين كانوا حول المدينة!! وكانوا منحازين إلى أبي بكر.. واللافت: أن هذه القبائل لا سيما قبيلة أسلم قد دخلت المدينة لحظة البيعة لأبي بكر، حتى تضايقت سككها بهم، وقال عمر: فلما رأيت أسلم أيقنت بالنصر، وتمت بيعة أبي بكر تحت وطأة الكثرة التي فرضتها وساهمت في إخماد الأصوات المرتفعة ضدها، فلم يبق مع سعد بن عباد إلا طائفة من الخزرج، فلماذا لا يمكن إجبارهم على البيعة لأبي بكر، كما أجبر بنو هاشم وغيرهم من الذين انحازوا إلى علي «عليه السلام»؟!

فظهر: أن المؤيدين لسعد لم يكونوا جميع الأنصار، كما أن في الأنصار، بل في الخزرج بالذات من كان يؤيد أبا بكر، فضلاً عما كان معه من المهاجرين وغيرهم. فلم يكن حزب أبي بكر ضعيفاً، ولا كانوا ثلاثة أفراد، ولا كانوا أكلة رأس كما صورته لنا هذا السائل.

وهذا لا يتنافى مع قولنا: إن الذين تزعموا الخلاف على علي «عليه السلام»، وعملوا على صرف الخلافة عنه «عليه السلام» كانوا قلة.. ولكن الآخرين تابعوهم إما طمعاً، وإما خوفاً، أو لأجل عدم اكتراثهم بما يجري من حولهم، أو لغير ذلك من أسباب.

خامساً: ما ذكره السائل، من أن الأنصار ما كانوا ليتراجعوا عن حقهم لو كانوا يعلمون أن الحق لهم غير صحيح، لعدة أسباب:

أولها: أن هذا لو صح، لوجب أن لا يتصدى الأنصار بزعامة سعد بن عباد لما يعلمون أنهم لا حق لهم به، فتصديهم، ومنازعتهم أبا بكر - حسب

قول السائل - يدلُّ على أنهم يرون أن لهم حقاً يريدون الوصول إليه.
ثانيها: هناك كثيرون يتركون الحق الذي لهم حين يرون أن ثمن
الحصول عليه أعظم من فواته، وقد قال «عليه السلام»:

«فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام،
يدعون إلى محق دين محمد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى ثلماً،
أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم»^(١).

ثالثها: إن الإنسان - حتى الصحابي - قد يطلب ما ليس له بحق، ويدلُّ
على ذلك: أن الأنصار، وأبا بكر، وعلياً «عليه السلام» كل منهم قد طالب
بالخلافة، فلا بد أن يكون المحق أحدهم فقط دون الآخرين.. وذلك يدلُّ
على أن الحكم بعدالة جميع الصحابة غير دقيق، إذ لا يمكن أن يجهل الجميع
حكم الله تعالى في هذه المسألة.

وحتى لو كانوا جاهلين جميعاً، فليس للجاهل أن يطلب ما لا يعلم أن
له الحق بالمطالبة به، فكيف إذا اعتدى على غيره بسب، أو شتم، أو ضرب،
أو قتل، أو ما إلى ذلك؟!

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

(١) نهج البلاغة الكتاب رقم ٦٣.

لو كان أبو بكر منافقاً فلماذا هاجر؟!

السؤال رقم ٤٨ (٩٢):

ما الذي أجبر أبا بكر «رضي الله عنه» على مرافقة النبي «عليه الصلاة والسلام» في هجرته؟!

فلو كان منافقاً - كما يقول الشيعة - فلماذا يهرب من قومه الكفار وهم المسيطرون ولهم العزة في مكة؟! وإن كان نفاقه لمصلحة دنيوية، فأني مصلحة كان يرجوها مع النبي تلك الساعة، والنبي صلى الله عليه وسلم وحيد طريد؟! مع أنه قد يتعرض للقتل من الكفار الذين لن يصدقوه!
وفي صياغة أخرى:

ما الذي دفع الصديق للمخاطرة والهجرة مع إمام المرسلين «صلى الله عليه وآله»، ولم يبق آمناً مع كفار قريش الذين رصدوا لقتله المكافآت المالية؟!
ألم يكن في غنى عن ذلك؟!
فإن قيل: هاجر لمصالح دنيوية..

قلنا له: وأي مصالح لرجل يترك أهله وأقاربه ويتعرض للقتل هو وصاحبه؟! وكيف يصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» رجلاً منافقاً في هجرته؟!

أليس منكم رجل رشيد؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

أولاً: إن الشيعة الإمامية إنما يقولون: إن أبا بكر قد خالف ما قرّره الله
ورسوله في أمر الخلافة، فإنها كانت لعلي «عليه السلام» بمقتضى النصوص
الواردة فيها في القرآن وعلى لسان النبي «صلى الله عليه وآله»، وقد بايعه
الصحابة يوم الغدير.. ثم خالفوا بيعتهم.

وأما وصف أبي بكر وغيره: بأنه منافق، فلا تجده في كتب عقائد
الشيعة، وإنما تؤخذ عقائد الشيعة من كتب العقائد التي يقررها عامة
علمائها. فلا معنى لطرح هذا السؤال..

ثانياً: بالنسبة لرصد المكافآت لقتل أبي بكر، فهو كلام نقله بعض
الرواة، ويحتاج إلى بحث وتمحيص.. وهو لا يدل على أن أبا بكر لم يأخذ
الخلافة من صاحبها الشرعي بغير حق..

وهو - إن صح - يدل على حقد قريش عليه في تلك الفترة التي سبقت
أخذ الخلافة من علي «عليه السلام» بعشر سنوات.. ولا شك في أن أموراً
قد استجدت في هذه الفترة أوجبت رجوع المياه إلى مجاريها، ومكنت أبا بكر
من أن يقدم على هذه المخالفة في أمر الخلافة..

ثالثاً: بعد استثناء أبي بكر وإخراجه عن مجال البحث والنقاش نقول:

إن قول السائل: إن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يصاحب رجلاً منافقاً.. جوابه:

ألف: إن الإنسان يرافق في سفره كل الناس بما فيهم العالم والجاهل، والكبير والصغير، والغني والفقير، ومن كل دين وكل طائفة إلا إن كان يخشى من سطوته حين الغفلة، ولم يكن النبي «صلى الله عليه وآله» يخشى ذلك من أبي بكر، بل كان «صلى الله عليه وآله» يريد أن يحسن لأبي بكر باصطحابه معه.

ب: قد كان في أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» الذين يسافرون معه، المخلصون وغير المخلصين، وكان يخرج معه بعض المنافقين، والآيات صريحة بذلك، وقد رافق ابن أبي، وكذلك غيره النبي «صلى الله عليه وآله» في سفره إلى بدر وغيرها..

ج: إن أحوال الناس ليست ثابتة على حال، فقد يزهد الإنسان بالدنيا دهرًا، ثم تحلو الدنيا في عينيه، فيرتمي في أحضانها، كما أنه قد يكون العكس، فيكون من أهل الدنيا برهة من الزمان، ثم يزهد فيها، ويطلقها، ويخرج من كل ما يملك.. وينصرف إلى التعب والتبتل.. ولذلك شواهد كثيرة في حياة الناس على مر التاريخ.

رابعاً: إننا بعد استثناء أبي بكر عن دائرة البحث والنقاش مرة أخرى نقول: إن الهجرة قد تكون فراراً بالدين، وقد تكون لغير ذلك، فقد روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال:

«الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى.. فمن كانت هجرته إلى الله

[ورسوله] فهجرته إلى الله [ورسوله]. ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

خامساً: إن النفاق أمر قلبي ولا يمكن لأحد غير الله، أو من اصطفاه الله بلطف منه أن يكشف عما في ضمائر الناس، ويطلع على ما في القلوب. إلا إذا صرح المنافق نفسه بما في قلبه، أو أظهرت تصرفاته نفاقه بشكل قاطع وصريح يخرج به عن حالة النفاق إلى حالة الإعلان بالكفر. وليس الأمر كذلك في مورد بحثنا هذا.. فلا معنى لسوق الكلام في هذا الاتجاه من الأساس.. وخروج بعض الناس عن القواعد لا يصحح نسبة ذلك إلى

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان ٤١ وكتاب العتق ٦ وبدء الوحي ١ ومناقب الأنصار ٤٥ وكتاب النكاح ٥ وكتاب الأيمان ٢٣ في موضعين.. وكتاب الحيل ١ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ٢٠ وج ٣ ص ١١٩ وج ٦ ص ١١٨ وج ٧ ص ٢٣١ وصحيح مسلم، كتاب الإمامة ١٥٥ و (ط دار الفكر) ج ٦ ص ٤٨ وسنن أبي داود، كتاب الطلاق ١١ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ٤٩٠ وسنن الترمذي، فضائل الجهاد ١٦ و (ط دار الفكر) ج ٣ ص ١٠٠ وسنن النسائي، كتاب الطهارة ٥٩ وكتاب الطلاق ٢٤ وكتاب الأيمان ١٩ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ٥٨ وج ٦ ص ١٥٨ وج ٧ ص ١٣ وسنن ابن ماجه، كتاب الزهد ٢٦ و (ط دار الفكر) ج ٢ ص ١٤١٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤١ ومسنند أحمد ج ١ ص ٢٥ و ٤٣.

طائفتهم كلها، فإن في علماء أهل السنة من هجا الزهراء «عليها السلام»، بل بقي الأمويون، وأئمة الجماعات في البلاد الإسلامية يلعنون علياً «عليه السلام» في صلواتهم وعلى منابرهم ألف شهر.

وكان ابن الزبير يفعل ذلك أيضاً بالنسبة لعلي أيضاً، فهل يصح أن يقال: إن طائفة أهل السنة يعتقدون بصحة لعن علي والحسن والحسين «عليهم السلام»، وابن عباس وغيرهم.. وبجواز هجاء الزهراء «عليها السلام».. وما إلى ذلك؟!

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الفصل الثالث

عمربن الخطاب..

كيف يشاور عمر الظالم علياً عليه السلام؟!

السؤال رقم ٤٩ (١٠٨):

لقد كان عمر «رضي الله عنه» باتفاق السنة والشيعة يشاور علياً «رضي الله عنه» في أمور كثيرة^(١)، ولو كان ظالماً - كما تدعون - لما شاور أهل الحق؛ لأن الظالم لا يطلب الحق!
وفي صياغة أخرى:

كيف كان عمر «رضي الله عنه» يشاور علياً «رضي الله عنه» في كثير من القضايا كما ذكر في نهج البلاغة ص ٣٢٥ إذ كيف لظالم أن يستعين بأهل الحق؟! وكيف لعلّي أن يكون مستشاراً لذلك الظالم؟! فكروا قليلاً أيها الناس.. أم إنه التقليد الأعمى والتعصب المذموم؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى

(١) انظر: نهج البلاغة، (ص ٣٢٥، ٣٤٠)، تحقيق صبحي صالح.

محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

أولاً: إن عمر لم يكن يستشير علياً «عليه السلام» في ظلم الناس، أو في أمور الباطل، يقال: كيف لعلي «عليه السلام» أن يكون مستشاراً لظالم، بل كان يستشير في مصلحة الإسلام والمسلمين، فكان يجب على علي «عليه السلام» أن يشير عليه بما يحفظ للأمة دينها، وعزتها وكرامتها، ووجودها..

ثانياً: إن الحاكم يستشير أهل الخبرة بما هو موضع اختصاصهم إذا احتاج إلى ذلك، وربما كانوا من أهل الدين والحق، وربما كانوا غير مسلمين أيضاً، وإذا علم أن لدى الكافر ما يفيد في حل المشكلة التي يواجهها، فقد يشاور نصرانياً أو غيره في أمر الطب، أو في أمر البناء، أو في الشأن الاقتصادي العام. وقد يبذل الأموال ثمناً لتلك المشورات..

وقد شاور ملك مصر النبي يوسف «عليه السلام»، فلم يبخل عليه يوسف «عليه السلام» بالمشورة والنصيحة.

بل قد تكون استشارات الحاكم لدوافع سياسية، كإظهار الإنصاف والعدل، ودفع شبهة الظلم عن نفسه، وما إلى ذلك..

بل قد رأينا: أن الظالمين، بل غير المسلمين، وغير أهل الحق، يستشيرون المسلمين، ومن ذلك ما فعله يهود بني قريظة حين استشاروا أبا لبابة في الموقف الذي يتخذونه حين غزاهم رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقضيته معروفة ومشهورة..

ثالثاً: إن المشورة دليل حاجة المستشار إلى رأي وتدبير وعلم المشير،

وليست إحساناً من المستشار إلى المشير، كما أن حاجته إليه قد تكون لأجل حفظ سلطانه وتقويته، وربما كانت في نفس الوقت جلب منفعة، أو دفع مضرة، ولو كانت هي تأليف قلب المشير، أو رفع معنوياته، أو غير ذلك مما فيه نفع للإسلام وأهله.

ثم إن مما لا شك فيه أن حاجة عمر إلى علي «عليه السلام» وتلبية علي «عليه السلام» لطلب عمر، وتقديم النصيحة له، يدل على أنه «عليه السلام» كان يتعالى على الجراح الشخصية، ولا يفكر إلا في مصلحة الإسلام العليا، فلا تدل الاستشارة والمشورة على قبوله خلافته، ولا على مشروعيتهما، ولكنها لا تعدو كونها تعاملًا مع الأمر الواقع في سبيل الهدف الأعلى والأعلى.

رابعاً: إن ذلك يدل على مكانة علي «عليه السلام»، وتميزه في العلم والحكمة والتدبير، وحاجة الناس إليه وغناه عنهم.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

علي عليه السلام لم يعترض على من قال: إن النبي يهجر!!

السؤال رقم ٥٠ (١٥):

لماذا لم يتكلم علي «رضي الله عنه» عندما طلب الرسول ﷺ قبل وفاته أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، وهو الشجاع الذي لا يخشى إلا الله؟! وهو يعلم أن الساكت عن الحق شيطان أخرس؟!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإن مقصود السائل فيما يبدو: أنه كان على علي «عليه السلام» أن يعترض على عمر حين قال عند النبي «صلى الله عليه وآله» في هذه المناسبة: «إن النبي ليهجر»، أو «غلب عليه الوجع».. ولكننا نقول:

أولاً: لقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١).. ولم يكن علي «عليه السلام» بالذي يخالف الأمر الإلهي، ويقدم بين يدي رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وبما أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يأمره بشيء، فإنه لا يستطيع هو أن يبادر إلى أي عمل من دون أن يأمره «صلى الله عليه وآله» أو أن يأذن له.

ثانياً: لو أن علياً «عليه السلام» كان قد تفوه ببنت شفة، فلربما يتخذ بعضهم ذلك ذريعة للإصرار على ادعاء أن ما قاله عمر، من أن النبي «صلى الله عليه وآله» يهجر، أو غلبه الوجع، كان صحيحاً.

(١) الآية ١ من سورة الحجرات.

ولعل من يتتبع ما جرى من أحداث أثناء حجة الوداع، حين منعوا النبي «صلى الله عليه وآله» من إكمال كلامه عن الأئمة الاثني عشر، وقبيل وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» وبعد وفاته، ويلاحظ حجم الإعتداءات على آل بيت النبي «صلى الله عليه وآله»، وابنته الزهراء «عليها السلام» خاصة، سيرى: أن القوم قد واجهوا النبي، فما بالك بغيره إذا اعترض عليهم، فكيف لو كان من أهل البيت «عليهم السلام»؟!

ثالثاً: إن اعتراض علي «عليه السلام» على عمر في هذه المناسبة سيؤدي إلى التنازع عند رسول الله، وقد صرح «صلى الله عليه وآله»، بأن ذلك غير مقبول في محضر الأنبياء، حيث إنهم حين اختلفوا، وقال بعضهم: قدموا لرسول الله «صلى الله عليه وآله» ما طلب.

وقال بعضهم الآخر: القول ما قاله عمر.

قال النبي «صلى الله عليه وآله»: «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع»^(١).

(١) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ١ ص ٣٧ وعمدة القاري ج ١٤ ص ٢٩٨ والدرر لابن عبد البر ص ٢٧٠ والمواقف للإيجي ج ٣ ص ٦٥٠ والإحكام لابن حزم ج ٧ ص ٩٨٤ وإمتاع الأسماع ج ١٤ ص ٤٤٧ وشرح المواقف للجرجاني ج ٨ ص ٣٧٦ وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٧ وراجع: فتح

وفي نص آخر: أن ابن عباس قال ذلك^(١).

رابعاً: لو أن علياً «عليه السلام» تدخل في الأمر، فإن لم يؤد تدخله إلى كتابة شيء، فلا تكون ثمة ضرورة لتدخله، وإن أدى تدخله إلى كتابة الكتاب الذي طلب النبي «صلى الله عليه وآله» الكتف والدواة من أجله.. فستكون النتيجة هي: أن يصبر عمر وحزبه على أن ما كتبه النبي «صلى الله عليه وآله»، لا قيمة له، لأنه إنما كتبه وهو يهجر. وهذا الإصرار سيؤدي إلى تأكيد الشبهة، والمزيد من التشنج، وربما ينتهي الأمر إلى ما لا تحمد عقباه. والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

الباري ج ٨ ص ١٠١ وعمدة القاري ج ١٤ ص ٢٩٨.

(١) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ٤ ص ٣١ و ٦٦ وج ٥ ص ١٣٧ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٩ ص ٢٠٧ ومسند أحمد ج ١ ص ٢٢٢ وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج ٥ ص ٧٥ والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ٥٧ وج ١٠ ص ٣٦١ ومسند الحميدي ج ١ ص ٢٤٢ ومسند أبي يعلى ج ٤ ص ٢٩٨ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ٢٤٢ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٠ وإمتاع الأسع ج ١٤ ص ٤٤٧ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٤٧ وفتح الباري ج ٨ ص ١٠١ وعمدة القاري ج ١٤ ص ٢٩٨ وج ١٥ ص ٩٠ وج ١٨ ص ٦١.

إعانة سلمان وعمار لعمر تدل على عدم ارتداده وبغيه..

السؤال رقم ٥١ (١٠٩):

ثبت بالاتفاق أن سلمان الفارسي «رضي الله عنه» قد تأمر على المدائن زمن خلافة عمر^(١)، وأن عمار بن ياسر قد تأمر على الكوفة^(٢)، وهما ممن يدعي الشيعة أنها كانا مناصرين لعلي «رضي الله عنه» ومن شيعته. فلو كان عمر عندهم مرتداً أو ظالماً باغياً على علي لما قبلوا بذلك، إذ كيف يعينان الظلمة والمتردين؟! والله يقول ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

وفي صياغة أخرى:

لماذا قبل سلمان الفارسي وعمار بن ياسر «رضي الله عنهما» أن يكونا أميرين على المدائن والكوفة في إمارة عمر بن الخطاب «رضي الله عنه» مع أنهما من أنصار علي ومن شيعته في معتقد الشيعة، فكيف لهما أن يعينا الظالم المرتد ورب العالمين يقول: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾؟! [هود ١١٣].

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (١/ ٥٤٧).

(٢) السابق (١/ ٤٢٢).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

أولاً: إن الشيعة لا يقولون بأن عمر قد ارتد وخرج عن الإسلام، بل يقولون: إنه عصى الله ورسوله في أخذ الخلافة من صاحبها الشرعي بعد بيعته له يوم الغدير.. وفي مهاجمته لبيت الزهراء «عليها السلام».. والمعصية لله وللرسول لا تعد ارتداداً، وإلا لوجب تكفير كل من ارتكب معصية..

ثانياً: قلتم: إنه لا يجوز معاونة الظالم.. و.. و.. ونقول:

إن ذلك صحيح في بعض الموارد، كما إذا كانت المعونة له معونة على ظلم.. فإن كانت على إقامة الحق والدين.. فليست هي معونة له، بل هي معونة للدين.

ويدل على ذلك: الآيات القرآنية التي بينت كيف أن نبي الله يوسف «عليه السلام» كان من أعوان حاكم مصر، الذي كان يخالفه في الدين..

فلا مانع من معونة الظالم، لا على ظلمه، بل على إقامة الحق، وحفظ الدين، وحفظ المسلمين والمؤمنين والمستضعفين.. شرط أن لا يمثل ذلك اعترافاً له بصحة ما يصدر منه من ظلم. ونفس كون سلمان وعمار من أنصار علي وشيعته يدل على عدم رضاهما بأخذ الخلافة منه، إذ لو كانا يرضيان بذلك لكانا من شيعة أبي بكر وعمر.. لا من شيعة علي «عليه السلام».

ثالثاً: إن عمر حين ولى سلمان وعماراً لم يكن يطلب منهما أن يظلما الناس، ولم نجده نههما عن العمل بالعدل والحق. كما أنه لم يطلب منهما أن يعيناه على الحصول على أمر شخصي له، ولا أن يؤيداه في ظلم الناس.. ولا.. ولا.. ولا..

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الفصل الرابع

الأئمة والخلفاء..

ولدني أبوبكر مرتين.. لا يصح!!

السؤال رقم ٥٢ (٣٤):

يروى الشيعة عن الإمام جعفر الصادق - مؤسس المذهب الجعفري حسب اعتقادهم - قوله مفتخراً (أولدني أبو بكر مرتين)^(١)، لأن نسبه ينتهي إلى أبي بكر من طريقين:

الأول: عن طريق والدته فاطمة بنت قاسم بن أبي بكر.

والثاني: عن طريق جدته لأمه أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر التي هي أم فاطمة بنت قاسم بن محمد بن أبي بكر.

ثم نجد الشيعة يروون عن الصادق روايات كاذبة في ذم جده أبي بكر «رضي الله عنه»!

والسؤال: كيف يفتخر الصادق بجده من جهة ثم يطعن فيه من جهة أخرى؟!

إن هذا الكلام قد يصدر من السوقي الجاهل، ولكن ليس من إمام يعتبره الشيعة أفقه وأتقى أهل عصره وزمانه. ولم يلزمه أحد قط لا بمدح ولا بقدح.

(١) كشف الغمة، للأربلي، (٢/ ٣٧٤).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

الإمام الصادق عليه السلام لم يكن سبباً:

إن الإمام الصادق «عليه السلام» وهو أفقه وأتقى أهل عصره باعتراف المؤالف والمخالف لم يكن سبباً ولا لعناً، ولا طعناً:

ألف: لأن شر الناس المتفحش اللعان^(١). بل كان جده رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكذلك أباه الأئمة الطاهرون أسوته وقدوته، وكان الشرع والدين طريقته ونهجه، فكل ما ينسب إليه مما يخرج عن هذا السياق، لا بد من التوقف عنده، ووضع علامة استفهام حول صحته.

ب: لو أغمضنا النظر عما تقدم، فإننا نقول:

(١) الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج ١٥ ص ٣٤١ و (ط دار الإسلامية) ج ١١ ص ٢٧٠ وبحار الأنوار ج ٦٩ ص ١٠٧ ومستدرک سفينة البحار ج ٥ ص ٣٨٦ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج ٤ ص ١٦٣ وج ١٢ ص ١٢١.

إن أهل البيت «عليهم السلام» هم الذين قالوا لنا - كما عن الإمام الباقر «عليه السلام» -: «لا تسبوا الناس فتكتسبوا العداوة بينهم»^(١).
وعنه «عليه السلام»: «قولوا للناس أحسن ما تحبون أن يقال لكم، فإن الله عز وجل ييغض اللعان السباب الطعان على المؤمنين، الفاحش المتفحش، السائل الملحف، ويجب الحبي الحليم، العفيف المتعفف»^(٢).
وعن النبي «صلى الله عليه وآله»: «ولا تسب أحداً، وإن امرؤ سبك بأمر لا يعلم فيك، فلا تسبه بأمر تعلمه فيه، فيكون لك الأجر وعليه الوزر»^(٣).
والأحاديث في ذلك كثيرة..

-
- (١) الكافي ج ٢ ص ٣٦٠ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج ١٢ ص ٢٩٧ و (ط دار الإسلامية) ج ٨ ص ٦١٠ وبحار الأنوار ج ١٥ ص ١٦٠ و ١٦١ وج ٧٢ ص ١٦٣ ومستدرک سفينة البحار ج ٤ ص ٤٢٦ وألف حديث في المؤمن ص ٢٠٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج ٥ ص ٢٦ وج ٧ ص ١٠٦.
(٢) الأمالي للصدوق ص ٣٢٦ وروضة الواعظين ص ٣٧٠ ومشكاة الأنوار للطبرسي ص ٣٣٤ وبحار الأنوار ج ٧١ ص ١٦١ و ٣٤٠ وج ٧٥ ص ١٨١ وتفسير العياشي ج ١ ص ٤٨ وتفسير مجمع البيان ج ١ ص ٢٨٦ وتفسير كنز الدقائق ج ١ ص ٢٨٧ وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ٣٢١.
(٣) كنز الفوائد للكرجكي ص ٩٥ وبحار الأنوار ج ٧٣ ص ٣٥٥ ومستدرک سفينة البحار ج ٤ ص ٤٢٧.

ولدني أبو بكر:

إن كلمة: ولدني أبو بكر مرتين موضع ريب لما يلي:
أولاً: لم يروها الشيعة، بل هي من مرويات أهل السنة، ولا يكفي هذا للإحتجاج.

ثانياً: حتى لو كان الشيعة هم الذين رووها، فإنها لا تتضمن افتخاراً، ولا تصويباً لأبي بكر فيما فعل، بل هي تقرير لأمر واقع، لا يفيد مدحاً ولا ذماً.
فإن قولك: فلان ابن فلان، أو عمه، أو ابنه، أو فلانة زوجة فلان، أو فلان زوج فلانة لا يفيد ذماً ولا مدحاً لأي من الطرفين..

وقد وردت الإشارة إلى أمثال هذه الأمور في القرآن الكريم، فراجع سورة التحريم وغيرها.

ثالثاً: إن من ينتسب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يحتاج إلى الإفتخار بالانتساب إلى أحد سواه.. لا سيما مع ما صدر من أبي بكر تجاه جدته الزهراء «عليها السلام»، وجده علي «عليه السلام» مما لا يجهله أحد.
رابعاً: في صحة حديث: ولدني أبو بكر مرتين^(١) نقاش، وذلك لما يلي:

(١) تهذيب الكمال ج ٥ ص ٨١ و ٨٢ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٢٥٩ وطبقات الحفاظ ج ١ ص ١٦٧ وعن تاريخ دمشق ج ٤٤ ص ٤٥٥ وأخبار الدول وآثار الأول (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ سنة ١٣٠٢ هـ) ج ١ ص ٢٣٤.

١ - ذكر القرماني: أن أم الإمام الصادق «عليه السلام» هي «أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي سمرة»^(١).

وعدم ورود القاسم بن محمد بن أبي سمرة في كتب الرجال لا يعني أنه شخصية موهومة، إذ ما أكثر الشخصيات الحقيقية التي أهمل التاريخ ذكرها لأكثر من سبب..

ولعل هذا هو السبب في أن الشهيد قد اكتفى بالقول: «أم فروة بنت القاسم بن محمد»^(٢).

٢ - هناك جماعة - ومنهم الجنازدي - تقول: إن أم فروة هي جدة الإمام الباقر «عليه السلام» لأمه، وليست زوجته، ولا هي أم الإمام الصادق «عليه السلام»^(٣).

٣ - ولعل شهرة القاسم بن محمد بن أبي بكر تجعل اسمه دون سواه يسبق إلى ذهن الرواة، فإذا كتبوا القاسم بن محمد، فإنهم يضيفون كلمة «ابن أبي بكر»، جرياً على الإلفة والعادة، أو الميل والهوى القلبي.

(١) أخبار الدول وآثار الأول (بهامش الكامل في التاريخ سنة ١٣٠٢ هـ) ج ١ ص ٢٣٤.

(٢) راجع: بحار الأنوار ج ٤٧ ص ١.

(٣) كشف الغمة (ط سنة ١٣٨١ هـ المطبعة العلمية - قم) ج ٢ ص ١٢٠ وناسخ التواريخ، حياة الإمام الصادق ج ١ ص ١١ وبحار الأنوار ج ٤٦ ص ٢١٨.

أضف إلى ذلك: أن القاسم بن محمد أكثر من رجل، كما يعلم من مراجعة كتب التاريخ والتراجم..

٤ - إن الرواية لم يذكر لها سند يمكن البحث فيه، كما أنها - كما قلنا - لم ترو من طرق شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، فكيف صح لهذا البعض أن ينسب هذا القول إلى الإمام «عليه السلام» دون أن يثبت من صحة الرواية؟! وكيف صح له الإحتجاج على الشيعة بما لم يرو عندهم، بل روي عند من يحبون تسجيل نقاط عليهم.

هذا.. ولو تنزلنا وقلنا بأن الإمام الصادق «عليه السلام» قد قال هذه العبارة، فلعله «عليه السلام» أراد بها - لو صح أن أبا بكر ولده مرتين - أن يدفع الأذى عن المستضعفين من شيعته. والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

الصادق عليه السلام يا مبربتولي أبي بكر وعمر..

السؤال رقم ٥٣ (٦١):

تروي بعض كتب الشيعة عن جعفر الصادق أنه قال لامرأة سألته عن أبي بكر وعمر: أأتولاهما؟! قال: توليهما.

فقالت: فأقول لربي إذا لقيته إنك أمرتني بولايتها؟!!

قال لها: نعم^(١).

وتروي أن رجلاً من أصحاب الباقر تعجب حين سمع وصف الباقر لأبي بكر «رضي الله عنه» بأنه الصديق، فقال الرجل: أتصفه بذلك؟! فقال الباقر: نعم الصديق، فمن لم يقل له: الصديق، فلا صدق الله له قولاً في الآخرة^(٢).

فما رأي الشيعة بأبي بكر الصديق «رضي الله عنه»؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: قلنا: إن الشيعة يقبلون بكل ما دلّ الدليل القاطع، والبرهان الساطع عليه، وإذا رجعنا إلى ما روي، من وصف أبي بكر بالصديق، فسنرى أنه موضع نقاش، فقد روي عن أمير المؤمنين «عليه السلام» أنه قال في خلافته على منبر البصرة: «أنا الصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، لا

(١) روضة الكافي (٨/ ٢٣٧).

(٢) كشف الغمة (٢/ ٣٦٠).

يقولها بعدي إلا كاذب (أو إلا كذاب مفتر)»^(١).

(١) راجع: مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١١٢ وتلخيصه للذهبي (هامش نفسه الصفحة)، والأوائل ج ١ ص ١٩٥ وفرائد السمطين ج ١ ص ٢٤٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٣ ص ٢٢٨ وراجع ج ١ ص ٣٠ والبداية والنهاية ج ٣ ص ٢٦ والخصائص للنسائي ص ٤٦ بسند رجاله ثقات، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٤٤ بسند صحيح، وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٥٦ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٥٧ وذخائر العقبى ص ٦٠ عن الخلفي، والآحاد والمثاني (مخطوط في كوبرلي رقم ٢٣٥)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (مخطوط في مكتبة طوب قپوسراي رقم ٤٩٧) ج ١ وتذكرة الخواص ص ١٠٨ عن أحمد في المسند، وفي الفضائل، وفي هوامش ترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ ابن عساکر (بتحقيق المحمودي) ج ١ ص ٤٤ و ٤٥ عن: المصنف لابن أبي شيبة ج ٦ الورق ١٥٥/أ وكنز العمال (ط ٢) ج ١٥ ص ١٠٧ عن ابن أبي شيبة، والنسائي، وابن أبي عاصم في السنة، والعقيلي والحاكم، وأبي نعيم، وعن العقيلي في ضعفائه ج ٦ الورق ١٣٩، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ج ١ الورق ٢٢/أ وتهذيب الكمال للمزي ج ١٤ الورق ١٩٣/ب وعن تفسير الطبري، وعن أحمد في الفضائل الحديث ١١٧ ورواه في ذيل إحقاق الحق (الملحقات) ج ٤ ص ٣٦٩ عن ميزان الإعتدال ج ١ ص ٤١٧ وج ٢ ص ١١ و ٢١٢ والغدير ج ٢ ص ٣١٤ عن كثير ممن تقدم، وعن الرياض النضرة ص ١٥٥ و ١٥٨ و ١٢٧ وراجع: اللآلي

بالإضافة إلى أحاديث كثيرة أخرى كلها تصب في هذا الاتجاه.
فإن هذا يدلُّ على أن منح لقب الصديق لغير علي «عليه السلام» قد جاء في وقت متأخر عن زمن أبي بكر..

وبذلك يتطرق الشك الكبير إلى صحة الرواية التي ذكرها الأربلي «رحمه الله»، إذ لا يمكن أن يكون الإمام الصادق «عليه السلام» قد كذب جده علياً «عليه السلام» في هذا الأمر، ولا يمكن أن يدعو الله عليه: بأن لا يصدق الله له قولاً في الدنيا ولا في الآخرة..

ثانياً: إن الروایتين اللتين وردتا في السؤال ضعيفتان سنداً، فلا يصح الإعتماد عليهما، ولا الاحتجاج بهما.. وقد وصف المجلسي «رحمه الله» في مرآة العقول الرواية الأولى عن الإمام الصادق «عليه السلام» بالضعف^(١)، كما أن رواية كشف الغمة عن الإمام الباقر «عليه السلام» ضعيفة أيضاً لعدم ذكره السند، ولأن أبا نعيم وابن عساكر رويها عن يونس بن بكير، عن أبي عبد الله الجعفي عن عروة بن عبد الله^(٢).

والجعفي هو عمرو بن شمر، وهو متفق على ضعفه من العامة والخاصة.

المصنوعة ج ١ ص ٣٢١.

(١) مرآة العقول ج ٥ ص ٢٤٤.

(٢) راجع: حلية الأولياء ج ٣ ص ١٨٥ وصفة الصفوة ج ٢ ص ١٠٩ وتاريخ مدينة

دمشق ج ٥٤ ص ٢٨٣ وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٤ ص ٤٠٨.

وابن بكير ضعفه النسائي وغيره.

وعروة بن عبد الله. لم يوثق في رجال الشيعة، بل هو مجهول^(١). وهو ممن يروي عن عبد الله بن الزبير بواسطة البعض، فمن يروي عن ابن الزبير لا مجال للوثوق به، ولا سيما فيما يرتبط بأبي بكر، وعلي «عليه السلام».. فإنه من أشد المبغضين لعلي «عليه السلام».

ثالثاً: إن الرواية التي نقلها السائل، عن أن الإمام جعفر الصادق «عليه السلام» قد أمر إحدى النساء بتولي أبي بكر وعمر، لم ينقلها بتمامها، فإن سائر فقراتها تدل على أن الإمام الصادق «عليه السلام» لم يكن يقصد المعنى الذي أراده السائل.. فإن تلك المرأة استأذنت على أبي عبد الله، فقال «عليه السلام» لأبي بصير: أيسرك أن تسمع كلامها؟!

(١) تنقيح المقال ج ٢ ص ٢٥١ ورجال النجاشي ص ٢٨٧ ورجال ابن الغضائري ص ٧٤ وخلاصة الأقوال ص ٣٧٨ و ٩٤ ورجال ابن داود ص ٢٦٤ و ٢٣٥ وقاموس الرجال للتستري ج ١٠ ص ٢٣٩ وج ١١ ص ١٥٩ ومعجم رجال الحديث ج ١٤ ص ١١٧ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ٣٨٠ وتاريخ ابن معين ج ١ ص ٢٠٦ و ٣٢١ والتاريخ الصغير ج ٢ ص ١٨٦ والتاريخ الكبير للبخاري ج ٦ ص ٣٤٤ وكتاب الضعفاء والمتروكين ص ٢٢٠ وضعفاء العقيلي ج ٣ ص ٢٧٥ والجرح والتعديل ج ٦ ص ٢٣٩ وكتاب المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٧٥ والكامل لابن عدي ج ٥ ص ١٢٩ وكتاب الضعفاء لأبي نعيم ص ١١٨.

قال: فقلت: نعم.

قال: فأذن لها.

قال: وأجلسني معه على الطنفسة، قال: ثم دخلت فتكلمت، فإذا امرأة بليغة، فسألته عنهما، فقال لها: توليهما؟!

قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما.

قال: نعم.

قالت: فإن هذا الذي معك على الطنفسة يأمرني بالبراءة منهما، وكثير النوا يأمرني بولايتهما، فأيهما خير وأحب إليك؟!

قال: هذا والله أحب إلي من كثير النوا وأصحابه، إن هذا يخاصم، فيقول: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١). ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢). ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٣).

فهذا النص الكامل يظهر: أنه «عليه السلام» استدرجها لتسجل هذه الملاحظة، وتبين وجود الاختلاف في تولي أبي بكر وعمر في تلك الفترة، ثم بين أن عدم توليهما أحب إليه، مستدلاً على ذلك بالآيات الثلاث المشار

(١) الآية ٤٤ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٣) الآية ٤٧ من سورة المائدة والحديث في الكافي ج ٨ ص ١٠١.

إليها.. وأكد ذلك بما أظهره من إكرام وتقريب لأبي بصير، حتى أجلسه على الطنفسة معه.

وخلاصة الأمر: إن هذه الرواية لا تصلح للإستدلال بها على ما أرادها السائل، لضعف سندها أولاً، ولأنها على ضد مطلوبه أوضح وأدّل..

رابعاً: أما رأي الشيعة في أبي بكر، فهم يقولون: إنه قد أخطأ خطأ فادحاً باستيلائه على الخلافة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعد بيعته علياً «عليه السلام» في يوم الغدير.

وأخطأ في أخذه فدكاً من فاطمة الزهراء «عليها السلام»، وأخطأ في كل ما كان سبباً فيه، أو كان راضياً عنه، كالذي تعرضت له الزهراء «عليها السلام» له من محن وآلام، ومن ضرب وإسقاط جنين، ومن محاولة لإحراق بيتها بمن فيه، وكانت فيه هي وزوجها علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وولداها الحسن والحسين «عليهم السلام»..

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

الباب الرابع

علي والزهراء عليهما السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله

الفصل الأول:

علي الشاذلي

أبو بكر قاتل المرتدين.. وعلي عليه السلام يرضى بإبقاء الناس على ضلالهم..

السؤال رقم ٥٤ (٣١):

لماذا قاتل أبو بكر «رضي الله عنه» المرتدين، وقال: لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه، بينما يقول الشيعة بأن علياً «رضي الله عنه»، لم يخرج المصحف الذي كتبه عن الرسول ﷺ خوفاً من أن يرتد الناس!! وقد كان هو الخليفة، وله من الصفات والتأييد الإلهي كما يدعي الشيعة، ومع هذا يرفض أن يُخرج المصحف خوفاً من ارتداد الناس، ويرضى أن يدع الناس في الضلال، وأبو بكر يقاتل المرتدين على عقال بغير!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

الآيات والروايات لا تنطبق على المرتدين:

بالنسبة للذين ادعوا النبوة نقول:

ألف: إن الذين ارتدوا عن الإسلام بادعاء النبوة أو بمتابعة من

ادعاهما، إنما فعلوا ذلك في حياة النبي «صلى الله عليه وآله»، لا بعد وفاته، فليسوا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾^(١). ولا ينطبق عليهم قوله: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري»^(٢).

(١) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) راجع ألفاظ الحديث في: صحيح البخاري (ط محمد علي صبيح) ج ٦ ص ٦٩ و ٧٠ و ١٢٢ و ج ٨ ص ١٣٦ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٤٩ و ١٦٩ و ٢٠٢ و ج ٩ ص ٥٨ و ٥٩ و ٦٣ و ٦٤ و (ط دار الفكر) ج ٥ ص ١٩٢ و ٢٤٠ و ج ٧ ص ١٩٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ج ٨ ص ٨٧ و صحيح مسلم ج ١ ص ٥٨ و ١٥٠ و ج ٧ ص ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ٩٦ و ١٢٢ و ١٢٣ و ج ٨ ص ١٥٧ و مسند أحمد ج ١ ص ٢٣٥ و ٢٥٣ و ٣٨٤ و ٤٠٢ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٢٥ و ٤٣٩ و ٤٥٣ و ج ٣ ص ٢٨ و ١٠٢ و ٢٨١ و ج ٥ ص ٤٨ و ٥٠ و ٣٣٩ و ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٤٠٠ و ٤١٢ و كنز العمال (ط الهند) ج ١١ رقم (١٤١٦) و (٢٤١٦) و (٢٤٧٢) و (ط مؤسسة الرسالة) ج ٤ ص ٥٤٣ و ج ٥ ص ١٢٦ و ج ١١ ص ١٧٧ و ج ١٣ ص ٢٣٩ و ج ١٤ ص ٣٥٨ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و المصنف للصنعاني ج ١١ ص ٤٠٧ و المغازي للواقدي ج ١ ص ٤١٠ و الإستيعاب (بهاشم الإصابة) ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٠ و (ط دار الجليل) ج ١ ص ١٦٤ و الجمع بين الصحيحين رقم (١٣١) و (٢٦٧).

وراجع أيضاً: الإقتصاد للشيخ الطوسي ص ٢١٣ و عيون أخبار الرضا «عليه السلام»
 ج ١ ص ٩٣ و شرح أصول الكافي ج ١٢ ص ١٣١ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و كتاب سليم
 بن قيس (تحقيق الأنصاري) ص ١٦٣ و ٢٧٠ و شرح الأخبار ج ١ ص ٢٢٨
 وج ٢ ص ٢٧٧ و كتاب الغيبة للنعماني ص ٥٤ و المسترشد ص ٢٢٩ و الإفصاح
 للشيخ المفيد ص ٥١ و التعجب للكرجكي ص ٨٩ و كنز الفوائد للكرجكي
 ص ٦٠ و العمدة لابن البطريق ص ٤٦٦ و ٤٦٧ و الطرائف لابن طاووس
 ص ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و الملاحم لابن طاووس ص ٧٥ و الصراط المستقيم
 ج ٢ ص ٨١ وج ٣ ص ١٠٧ و ١٤٠ و ٢٣٠ و عوالي اللآلي ج ١ ص ٥٩ و وصول
 الأخبار إلى أصول الأخبار ص ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و الصوارم المهرقة ص ١٠
 و كتاب الأربعين للشيرازي ص ١٤٠ و ٢٤٠ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ببحار
 الأنوار ج ٨ ص ١٦ و ٢٧ وج ٢٣ ص ١٦٥ وج ٢٨ ص ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و
 ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ١٢٧ و ٢٨٢ وج ٢٩ ص ٥٦٦ وج ٣١ ص ١٤٥ وج ٣٧
 ص ١٦٨ وج ٦٩ ص ١٤٨ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي
 ص ٣٩٤ و ٣٩٥ و النص والإجتihad ص ٥٢٤ و ٥٢٥ و جامع أحاديث الشيعة
 ج ٢٦ ص ١٠٣ و الغدير ج ٣ ص ٢٩٦ و مستدرک سفينة البحار ج ٦ ص ١٧٥
 و مكاتيب الرسول ج ١ ص ٥٧٦ و مواقف الشيعة ج ٣ ص ٢٠٨ و ميزان الحكمة
 ج ٢ ص ١٠٦٢ وج ٣ ص ٢١٨٨ و سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠١٦ سنن الترمذي
 ج ٤ ص ٣٨ وج ٥ ص ٤. و راجع: سنن النسائي ج ٤ ص ١١٧ و المستدرک

للحاكم ج ٣ ص ٥٠١ وج ٤ ص ٤٥٢ وشرح مسلم للنووي ج ٣ ص ١٣٦ وج ٤
 ص ١١٣ وج ١٥ ص ٦٤ ومجمع الزوائد ج ٣ ص ٨٥ وج ٩ ص ٣٦٧ وج ١٠
 ص ٣٦٥ وفتح الباري ج ١١ ص ٣٣٣ وج ١٣ ص ٣ وعمدة القاري ج ١٥
 ص ٢٤٣ وج ١٨ ص ٢١٧ وج ١٩ ص ٦٥ وج ٢٣ ص ١٠٦ و ١٣٧ و ١٤٠
 وج ٢٤ ص ١٧٦ وتحفة الأحوذى ج ٧ ص ٩٣ وج ٩ ص ٦ و ٧ ومسند أبي داود
 الطيالسي ص ٣٤٣ والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧ ص ٤١٥ وج ٨ ص ١٣٩ و
 ٦٠٢ ومسند ابن راهويه ج ١ ص ٣٧٩ ومنتخب مسند عبد بن حميد ص ٣٦٥
 وتأويل مختلف الحديث ص ٢١٧ والآحاد والمثاني ج ٥ ص ٣٥٢ والسنن الكبرى
 للنسائي ج ١ ص ٦٦٩ وج ٦ ص ٣٣٩ و ٤٠٨ ومسند أبي يعلى ج ٧ ص ٣٥ و ٤٠
 و ٤٣٤ وج ٩ ص ١٠٢ و ١٢٦ وصحيح ابن حبان ج ١٦ ص ٣٤٤ والمعجم
 الأوسط ج ١ ص ١٢٥ وج ٦ ص ٣٥١ وج ٧ ص ١٦٦ والمعجم الكبير ج ٧
 ص ٢٠٧ وج ١٢ ص ٥٦ وج ١٧ ص ٢٠١ وج ٢٣ ص ٢٩٧ ومسند الشاميين
 ج ٣ ص ١٦ و ٣١٠ وج ٤ ص ٣٤ ومسند الشهاب ج ٢ ص ١٧٥ والإستذكار
 لابن عبد البر ج ٥ ص ١١١ والتمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٢٩١ و ٢٩٢ و
 ٢٩٣ و ٣٠١ و ٣٠٨ وج ١٩ ص ٢٢٢ ورياض الصالحين للنووي ص ١٣٨
 وتخریج الأحاديث والآثار ج ١ ص ٢٤١ وتغليق التعليق لابن حجر ج ٥
 ص ١٨٥ و ١٨٧ والجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٤٤٩ وفيض القدير ج ٥
 ص ٤٥٠ وتفسير جوامع الجامع ج ٣ ص ٨٥٦ ومجمع البيان ج ١٠ ص ٤٥٩

وهؤلاء هم:

١ - الأسود العنسي.

والأصفى ج ٢ ص ١٤٨٣ والصافي ج ١ ص ٣٦٩ وج ٥ ص ٣٨٢ وج ٧ ص ٥٦٦ ونور الثقلين ج ٥ ص ٦٨٠ وكنز الدقائق ج ٢ ص ١٩٥ والميزان ج ٣ ص ٣٨٠ وتفسير القرآن للصنعاني ج ٢ ص ٣٧١ وجامع البيان ج ٤ ص ٥٥ وتفسير ابن أبي حاتم ج ٤ ص ١٢٥٤ ومعاني القرآن للنحاس ج ٢ ص ٣٨٢ وتفسير الثعلبي ج ٣ ص ١٢٦ وج ١٠ ص ٣٠٨ وتفسير السمعاني ج ٢ ص ٧٧ وج ٦ ص ٢٩٠. وراجع: تفسير البغوي ج ٢ ص ٧٦ وزاد المسير ج ٨ ص ٣٢٠ والجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ١٦٨ وج ٦ ص ٣٦١ و ٣٧٧ وتفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ١٢٤ وج ٣ ص ٢٦١ وج ٤ ص ٥٩٥ والدر المنثور ج ٢ ص ٣٤٩ وج ٥ ص ٩٦ وج ١٧ ص ٢١١ وج ٢٢ ص ٤٥. وراجع: طبقات المحدثين بأصبهان ج ٣ ص ٢٣٤ وعلل الدارقطني ج ٥ ص ٩٦ وج ٧ ص ٢٩٩ وتاريخ مدينة دمشق ج ٢٠ ص ٣٧٢ وج ٣٦ ص ٨ وج ٤٧ ص ١١٧ وسير أعلام النبلاء ج ١ ص ١٢٠ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ٤ ص ١٢٥١ والبداية والنهاية ج ٦ ص ٢٣١ وإمتاع الأسماع ج ٣ ص ٣٠٥ و ٣٠٦ وج ١٤ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ وبشارة المصطفى للطبري ص ٢١٧ والدر النظيم ص ٤٤٤ ونهج الإيمان لابن جبر ص ٥٨٣ والعدد القوية للحلي ص ١٩٨ وسبل الهدى والرشاد الصالحى ج ١٠ ص ٩٦ وينايع المودة ج ١ ص ٣٩٨ والنصائح الكافية لمحمد بن عقيل ص ١٦٤ و ١٦٥.

٢ - طليحة بن خويلد.

٣ - مسيلمة الكذاب.

٤ - علقمة بن علاثة.

فأما سجاح، فقد انضمت إلى مسيلمة، ولم تكن ذات خطر يذكر..
وأما أم زمل: سلمى بنت مالك، فلم تكن ذات شأن، لأنها إنما انضوى إليها فلول من غطفان والشرداء في تلك المنطقة لمواصلة الحرب ضد خالد..
فلم تكن ذات دعوة مستقلة.

ب: بالنسبة لمانعي الزكاة، نقول:

إن تفحص النصوص يعطي: أن قوام هذا الأمر هو مالك بن نويرة وأصحابه، وقد اعترض عمر بن الخطاب، وغيره من الصحابة على قتل مالك وطالبوا أبا بكر بقتل خالد به، لأنه كان مسلماً، فأبى أبو بكر ذلك، وعذر خالدًا بأنه تأوّل فأخطأ، ورد سبي بني حنيفة، وعرض على متمم بن نويرة دية أخيه^(١).

(١) الغدير ج ٧ ص ١٦٠ وتاريخ أبي الفداء ج ١ ص ١٥٨ وراجع: تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٠٩ وشرح المواقف ج ٨ ص ٣٥٨ ووفيات الأعيان ج ٦ ص ١٥ والألقاب للشيخ عباس القمي ج ١ ص ٤٢. وراجع: الفائق ج ٢ ص ١٥٤ [ج ٣ ص ١٥٧] والنهاية ج ٣ ص ٢٥٧ [ج ٤ ص ١٥] وتاريخ أبي الفداء ج ١ ص ١٥٨ وتاج العروس ج ٨ ص ٧٥ وروضة المناظر ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢.

وذلك كله يدلُّ على أن مانعي الزكاة الذين يبدو أن العمدة فيهم هو مالك بن نويرة لم يرتدوا، وأن هذه تهمة صاغها أتباع الخلفاء للتخفيف من وقع هذه الكارثة..

ج: قد ظهر: أن الحروب التي سميت بحروب الردة: لم تكن حروب ردة، بل كانت حروب سلطة، فإن أبا بكر لم يحارب المرتدين، بل حارب المسلمين وقتلهم، وعفا عن قاتلهم، وأيده وسدده، ودفع عنه، لمجرد أنهم لم يعترفوا بخلافته، وبالتالي أعلنوا أنهم لن يدفعوا الزكاة إلا إلى أهل بيت نبيهم، أو أنهم سوف يعطونها لفقرائهم في قبائلهم^(١).

ولكن أتباع الخلفاء قد حاولوا أن يتستروا على هذا الأمر بادعاء أنهم ارتدوا عن دينهم.

ولكن ما يثير الدهشة هو أن نرى أبا بكر يزوج أخته من أحد زعماء الردة في نفس اللحظة التي جيء به إليه أسيراً.. مع أن من غير المعقول أن

(١) الفضائل لشاذان ص ١٩٢ - ١٩٥ وبحار الأنوار ج ٣٠ ص ٣٤٣ والصراط المستقيم ج ٢ ص ٢٨٠ عن الشيخ العمي في كتاب الواحدة، ولا بأس بمراجعة كتاب الجمل للشيخ المفيد ص ١١٨ وهوامشه. وعن العسل المصفى في تهذيب زين الفتى ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٧٨ وفيه: أول من تنصر وارتد هو الحارث بن سنان. أما أهل الردة، فكانوا لا يتنصرون ولا يتهودون ولا يتمجسون إنما قالوا نصلي ونصوم ولا نؤدي الزكاة.

يتحقق اليقين بتوبة المرتد في لحظة الإتيان به أسيراً، وقبل أن يطلق من الحديد.

وملخص القصة كما وردت في الغدير:

بعد ما ارتد الأشعث بن قيس وأتى بمعرات، وقاتل المسلمين، وأخذ وأتى به أسيراً إلى الخليفة، فقال: ماذا تراني أصنع بك؟! فإنك قد فعلت ما علمت. قال: تمن عليّ، فتفكني من الحديد، وتزوجني أختك، فإني قد راجعت وأسلمت.

فقال أبو بكر: قد فعلت، فزوجه أم فروة ابنة أبي قحافة، فاخترط سيفه ودخل سوق الإبل فجعل لا يرى جملاً ولا ناقة إلا عرقبه. فصاح الناس: كفر الأشعث.

فلما فرغ طرح سيفه وقال: إني والله ما كفرت، ولكن زوجني هذا الرجل أخته، ولو كنا في بلادنا كانت وليمة غير هذه، يا أهل المدينة! كلوا، ويا أصحاب الإبل! تعالوا خذوا شرواها، فكان ذلك اليوم قد شبه بيوم الأضحى، وفي ذلك يقول وبرة بن قيس الخزرجي:

لقد أولم الكندي يوم ملاكه	وليمة حمّالٍ لشغل الجرائم
لقد سل سيفاً كان مذ كان مغمداً	لدى الحرب منها في الطلا والجهاجم
فأغمده في كل بكر وسابح	وعير وبغل في الحشا والقوائم
فقل للفتى الكندي يوم لقائه	ذهبت بأسنى مجد أولاد آدم

وقال الأصمغ بن حرملة الليثي متسخطاً لهذه المصاهرة:

أتيت بكندي قد ارتد وانتهى إلى غاية من نكث ميثاقه كفرا

فكان ثواب النكث إحياء نفسه وكان ثواب الكفر تزويجه البكرا
ولو أنه يأبى عليك نكاحها وتزويجها منه لأمهرته مهرا
ولو أنه رام الزيادة مثلها لأنكحته عشرا وأتبعته عشرا
فقل لأبي بكر: لقد شنت بعدها قريشاً وأخملت النباهة والذكرا
أما كان في تيم بن مرة واحد تزوجه؟! لولا أردت به الفخرا
ولو كنت لما أن أذاك قتلته لأحرزتها ذكراً وقدمتها ذخرا
فأضحى يرى ما قد فعلت فريضة عليك فلا حمداً حويت ولا أجرا^(١)
وكان عدم قتل الأشعث هو أحد الأمور التي قال أبو بكر حين موته:
إنه ودَّ لو أنه فعلها.

فقد روي عن عبد الرحمان بن عوف قال: إنه دخل على أبي بكر في مرضه
التي توفي فيه، فأصابه مهتماً، فقال له عبد الرحمن: أصبحت والحمد لله بارئاً.
فقال أبو بكر «رضي الله عنه»: أترأه؟!
قال: نعم.. إني وليت أمركم خيركم في نفسي، فكلّكم ورم أنفه من

(١) الغدير ج ٧ ص ١٧٥ عن المصادر التالية: تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٧٦ وثمار
القلوب للثعالبي ص ٦٩ والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٥١ والكمال
في التاريخ ج ٢ ص ١٦٠ ومجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ٣٤١ والإصابة ج ١
ص ٥١ وج ٣ ص ٦٣٠. وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٢٩٤-٢٩٦.

ذلك يريد أن يكون الأمر له دونه، ورأيتكم الدنيا قد أقبلت ولما تقبل، وهي مقبلة حتى تتخذوا ستور الحرير، ونضائد الديباج، وتألوا الاضطجاع على الصوف الأذري كما يلم أحدكم أن ينام على حسك..

والله، لأن يقدم أحدكم فتضرب عنقه في غير حدٍّ خير له من أن يخوض في غمرة الدنيا، وأنتم أول ضال بالناس غداً، فتصدونهم عن الطريق يميناً وشمالاً..

يا هادي الطريق، إنما هو الفجر أو البحر [أو البحر] ^(١).

فقلت له: خفض عليك رحمك الله، فإن هذا يهضك في أمرك، إنما الناس في أمرك بين رجلين:

إما رجل رأى ما رأيت فهو معك.

وإما رجل خالفك فهو مشير عليك وصاحبك كما تحب، ولا نعلمك أردت إلا خيراً، ولم تزل صالحاً مصلحاً، وإنك لا تأسى على شيء من الدنيا. قال أبو بكر «رضي الله عنه»: أجل أني لا آسى على شيء من الدنيا إلا على ثلاث فعلتهن وددت أني تركتهن. وثلاث تركتهن وددت أني فعلتهن. وثلاث وددت أني سألت عنهن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فأما الثلاث اللاتي وددت أني تركتهن: فوددت أني لم أكشف بيت

(١) قال الزمخشري: إنما هو الفجر أو البحر. وروى البحر. راجع: الفايق في غريب

فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب.

ووددت أني لم أكن حرقت الفجاءة السلمي، وأنني كنت قتلته سريحا،
أو خلتيه نجيحاً.

ووددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد
الرجلين - يريد عمر وأبا عبيدة - فكان أحدهما أميراً وكنت وزيراً.

وأما اللاتي تركتهن: فوددت أني يوم أتيت بالأشعث بن قيس أسيراً
كنت ضربت عنقه، فإنه تخيل إلي أنه لا يرى شراً إلا أعان عليه.

ووددت أني حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الردة كنت أقمت
بذي القصة، فإن ظفر المسلمون ظفروا، وإن هزموا كنت بصدد لقاء أو مدد.

ووددت أني إذا وجهت خالد بن الوليد إلى الشام كنت وجهت عمر
بن الخطاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يدي كليهما في سبيل الله. ومد يديه.

ووددت أني كنت سألت رسول الله «صلى الله عليه وآله» لمن هذا
الأمر؟! فلا ينازعه أحد.

ووددت أني كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب؟!!

ووددت أني كنت سألته عن ميراث ابنة الأخ والعمة، فإن في نفسي
منها شيئاً^(١).

(١) الغدير ج ٧ ص ١٧٠ و ١٧١ عن: الأموال لأبي عبيد ص ١٣١ وتاريخ الأمم

والمملوك ج ٤ ص ٥٢ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٨ ومروج الذهب ج ١ ص ٤١٤ والعقد الفريد ج ٢ ص ٢٥٤. وراجع: تاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٣٧ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ١ ص ١١٧ و ١١٨ وإثبات الهداة ج ٢ ص ٣٥٩ و ٣٦٧ و ٣٦٨ والعقد الفريد ج ٤ ص ٢٦٨ والإيضاح لابن شاذان ص ١٦١ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٨ وسير أعلام النبلاء، (سير الخلفاء الراشدين) ص ١٧ ومجموع الغرائب للكفعمي ص ٢٨٨ ومروج الذهب ج ١ ص ٤١٤ وج ٢ ص ٣٠١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٣٠ وج ١٧ ص ١٦٨ و ١٦٤ وج ٦ ص ٥١ وج ٢ ص ٤٧ و ٤٦ وج ٢٠ ص ٢٤ و ١٧ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٠٩ ج ٢ ص ٢١٥ والإمامة (مخطوط توجد نسخة مصورة منه في مكتبة المركز الإسلامي للدراسات في بيروت) ص ٨٢ ولسان الميزان ج ٤ ص ١٨٩ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٣ ص ٤٣٠ وكنز العمال ج ٣ ص ١٢٥ وج ٥ ص ٦٣١ و ٦٣٢ والرسائل الاعتقادية (رسالة طريق الإرشاد) ص ٤٧٠ و ٤٧١ ومنتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ١٧١ والمعجم الكبير للطبراني ج ١ ص ٦٢ وضيء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٩٠ و ١٠٨ عن العديد من المصادر. والنص والاجتهاد ص ٩١ والسبعة من السلف ص ١٦ و ١٧ والغدير ج ٧ ص ١٧٠ ومعالم المدرستين ج ٢ ص ٧٩ وعن تاريخ ابن عساكر (ترجمة أبي بكر) ومرآة الزمان. وراجع: زهر الربيع ج ٢ ص ١٢٤ وأنوار الملكوت ص ٢٢٧ وبحار الأنوار ج ٣ ص ١٢٣ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤١ و

قال الأميني: والإسناد صحيح رجاله، كلهم ثقات، أربعة منهم من رجال الصحاح الست^(١).

وفي هذه الرواية ورواية الأشعث أمور هامة يحسن التوقف عندها، ولكننا نكل أمر ذلك إلى القارئ الكريم، لأن هذا الكتاب ليس موضوعاً لبحث هذه الأمور.

علي عليه السلام يرضى بالضلال:

أما بالنسبة لامتناع علي «عليه السلام» من إخراج المصحف الذي كتبه

٣٥٢ ونفحات اللاهوت ص ٧ وحديقة الشيعة ج ٢ ص ٢٥٢ وتشيد المطاعن ج ١ ص ٣٤٠ ودلائل الصدق ج ٣ ق ١ ص ٣٢ والخصال ج ١ ص ١٧١ و ١٧٣ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٢٤ والشافي للمرتضى ج ٤ ص ١٣٧ و ١٣٨ والمغني لعبد الجبار ج ٢٠ ق ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١ ونهج الحق ص ٢٦٥ والأموال لأبي عبيد ص ١٩٤ (وإن لم يصرح بها). ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٠٣ وتلخيص الشافي ج ٣ ص ١٧٠ وتجريد الإعتقاد ص ٤٠٢ وكشف المراد ص ٤٠٣ ومفتاح الباب (الباب الحادي عشر) للعربشاهي (تحقيق مهدي محقق) ص ١٩٩ وتقريب المعارف ص ٣٦٦ و ٣٦٧ واللوامع الإلهية في المباحث الكلامية للمقداد ص ٣٠٢ ومختصر تاريخ دمشق ج ١٣ ص ١٢٢ ومنال الطالب ص ٢٨٠.

(١) الغدير ج ٧ ص ١٧١.

الرسول «صلى الله عليه وآله»، فنقول:

إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد جاء بهذا القرآن إلى الذين استولوا على الخلافة، ولكنهم حين وجدوا فيه ما يحرجهم، أرجعوه إليه، وقالوا له: لا حاجة لنا فيه، ثم طلبوا من زيد بن ثابت أن يجمع لهم قرآنًا، فجمع لهم هذا القرآن المتداول بين المسلمين إلى اليوم..

والفرق بينهما: أن قرآن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان قد كتب مرتباً حسب النزول، مع بيان الآيات النسخة من المنسوخة، والمحكم من المتشابه، وبيان شأن نزول الآيات، وفي من نزلت، ومتى نزلت، وغير ذلك من شروح وتفسير..

فوجدوا أن فيه فضائح لا تطاق، فرفضوه، وكتبوا مصحفاً مجرّداً عن كل ذلك، واقتصروا فيه على نصوص الآيات..

فعلي «عليه السلام» لم يمتنع عن إخراج القرآن إلى الناس، بل أخرجه إليهم، ولكنهم هم الذين رفضوه وردوه..

فبطل بذلك ما أراد السائل التسويق له، من أن أبا بكر كان يسعى لمنع الردّة، أما علي «عليه السلام» فكان راضياً ببقاء الضلال!!

أما لماذا لم يخرج علي «عليه السلام» القرآن الذي جمعه للناس أيام خلافته، فقد قلنا في إجابة لنا على سؤال آخر برقم (١٣٧) في هذا الكتاب: بأن إخراجهم في أيام خلافته سوف يفسح في المجال أمام أهل الريب لإطلاق الإشاعات المسمومة، والتشكيك بصحة ما فيه، وإطلاق الأسئلة عن سبب

رده من قبل الخلفاء قبله، وقد يشيعون أن سبب رده من قبلهم هو عدم صحة ما ورد فيه.. ويؤكدون ذلك للناس بادعاء أن حجبه عن أعين الناس طيلة ربع قرن يزيد في الشك بصحته.

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

علي الشجاع لم يعلن اغتصاب الخلافة منه!!

السؤال رقم ٥٥ (٣٢):

لقد أجمع أهل السنة والجماعة، والشيعة بجميع فرقهم على أن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» شجاع لا يشق له غبار، وأنه لا يخاف في الله لومة لائم. وهذه الشجاعة لم تنقطع لحظة واحدة من بداية حياته حتى قتل على يد ابن ملجم.

والشيعة كما هو معلوم يعلنون أن علي بن أبي طالب هو الوصي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

فهل توقفت شجاعة علي «رضي الله عنه» بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بايع أبا بكر الصديق «رضي الله عنه»؟!!

ثم بايع بعده مباشرة الفاروق عمر بن الخطاب «رضي الله عنه»؟!!

ثم بايع بعده مباشرة ذا النورين عثمان بن عفان «رضي الله عنه»؟!!

فهل عجز «رضي الله عنه» - وحاشاه من ذلك - أن يصعد منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو مرة واحدة في خلافة أحد الثلاثة ويعلنها مدوية بأن الخلافة قد اغتصبت منه؟! وأنه هو الأحق بها لأنه الوصي؟!!

لماذا لم يفعل هذا ويطالب بحقه وهو من هو شجاعة وإقداماً؟! ومعه
كثير من الناصرين المحيين؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

الشجاعة لا تعني التهور:

إن شجاعة علي «عليه السلام» لا تعني أن يكون متهوراً، وأن يبطش
بالناس غير مبال بالعواقب، كما أنه لم يكن ليستفيد من شجاعته إلا وفق
الضوابط الشرعية، لا لينتقم لنفسه، أو ليشفي غليل صدره.. إنه شجاع
بالله، والله، وفي سبيل الله..

كيف اعترض على المستولين على الخلافة:

إن أبلغ اعتراض يمكن أن يسجل على الذين استولوا على الخلافة هو
ما سجله علي «عليه السلام» بصبره الذي أخرجهم فأخرجهم عن حالة
التوازن، فقد رأى الناس بأم أعينهم كيف هاجم بيته الذين استولوا على
حقه، واقتحموه، وضربوا زوجته، وأسقطوا جينها..

ولا بد أن يسأل الناس كلهم عن سبب هذا الهجوم عليه، وعن سبب

ضرب أشرف وأفضل وخير نساء العالمين من الأولين والآخرين، وعن سبب محاولة إحراق ذلك البيت الطاهر بمن فيه؟! ولماذا لم يصنعوا مع غير علي والزهراء «عليهما السلام» مثل ما فعلوه معهما..

وسيرى الناس: أنه «عليه السلام» لم يعتد عليهما، وأنهم قد صنعوا ذلك كله قبل أن يروه ويكلموه بأية كلمة.. وهذا عجيب حقاً.. وأي عجب!!

وحيث إن الناس كلهم قد رأوا ذلك كله، وعاشوه، ولا يمكن أن نتوقع أنهم كانوا راضين به، فلا بد أن نعرف أنهم كانوا واقفين على حقيقة دوافع الفاعلين لذلك كله، وعلى أن الأمور كانت واضحة لهم وضوح الشمس.

ولا نرى سبباً لهذا الوضوح إلا أن كلهم أو أكثريتهم الساحقة كانوا قد حضروا في حجة الوداع، وعاینوا ما جرى يوم عرفة، ثم حضروا يوم الغدير، وشايعوا وبايعوا علياً «عليه السلام».. ولم يمض على ذلك الحدث العظيم سوى سبعين يوماً كانت زاخرة بالأحداث الجليلة التي أظهرت مدى تصميمهم على نقض ما أبرمه الله ورسوله..

مثل إقدامهم على منع النبي «صلى الله عليه وآله» من كتابة الكتاب، واتهامه «صلى الله عليه وآله» بالهذيان، وبأنه يهجر - والعياذ بالله -.

والتمنع عن المسير في جيش أسامة، رغم الإصرار النبوي المتواصل والشديد عليهم في ذلك.

ومثل محاولة الإستيلاء على مقام الصلاة بالناس حتى في حياة رسول

الله «صلى الله عليه وآله» ..

وقد أدرك الناس كلهم: أن هذا الأمر محسوم، وأنه لا فائدة من الكلام والجدال فيه، بل سيكون الكلام فيه - في أي مستوى كان - بمثابة صب الزيت على النار..

هل احتج علي عليه السلام لإثبات حقه؟!:

قال السائل: إن علياً «عليه السلام» لم يحتج على مناوئيه بأن الحق له.. وهذا غير دقيق، فقد احتج عليهم بأنواع من الإحتجاجات، ونقض أيضاً حججهم، وبين بطلانها، واحتج ببيعتهم له، وبما جرى يوم الغدير، وبأمر كثيرة أخرى..

ولكن من يبادر قبل أي شيء إلى إحراق البيت بمن فيه، وإلى ضرب سيدة نساء العالمين، إلى حد إسقاط جنينها.. وإلى غير ذلك من أمور.. هل سيسمح لعلي «عليه السلام» بصعود المنبر، وخطبة الناس والإحتجاج عليهم، وإبطال ما جاؤوا به؟! أم أنه سيثيرها حرباً شعواء تأكل الأخضر واليابس ضد علي «عليه السلام» لو حاول أن يفعل ذلك؟!!

وهل سيقف المتربصون بالإسلام وأهله في هذه الحالة موقف المتفرج؟! أم أنهم سيوردون ضربتهم القاصمة التي لا تبقي ولا تذر.. وبعد، فإن علينا أن نتذكر دائماً قوله «عليه السلام»:

«وظفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه. فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق

شجاءً، أرى تراثي نهياً»^(١).

ومنها قوله «عليه السلام»: «اللهم إني أستعديك على قريش [ومن أعانهم]؛ فإنهم قد قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري (أو هولي)»^(٢).

والنصوص الإحتجاجية له «عليه السلام» كثيرة، وفي كتاب الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام» بعض من ذلك^(٣).

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ١ ص ٣١.

(٢) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٢ ص ٨٥ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج ٤ ص ١٧٥ والغارات للثقيفي ج ١ ص ٣٠٨ وج ٢ ص ٥٧٠ و ٧٦٧ والمسترشد ص ٤١٦ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٧٢ و ١٨٦ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ٦٠٥ وج ٣٣ ص ٥٦٩ (ط قديم) ج ٨ ص ٦٢١ والمراجعات ص ٣٩٠ والنص والإجتهد ص ٤٤٤ ونهج السعادة ج ٦ ص ٣٢٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ١٠٣ وج ٦ ص ٩٦ وج ٩ ص ٣٠٥ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٥٥ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ١٣٤ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١٧٦ وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٧٤ فما بعدها.

(٣) المناقب للخوارزمي ص ٣١٣ ح ٣١٤ وفرائد السمطين ج ١ ص ١٩ - ٣٢٢ وكنز العمال ج ٥ ص ٧١٦ - ٧٢٦ وكفاية الطالب ص ٣٨٦ و ٣٨٧، عن كتاب الطير للحاكم النيسابوري، ولسان الميزان ج ٢ ص ١٥٦ و ١٥٧ وميزان الاعتدال

ج ١ ص ٤٤١ و ٤٤٢ و تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢ ص ٤٣١ - ٤٣٦ والخصال ج ٢ ص ٥٥٣ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٣١٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ١٦٧ و ١٦٨ والإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٣ ص ٣٥ واللائي المصنوعة ج ١ ص ٣٦١ - ٣٦٣ وغاية المرام ص ٥٦٤ والصواعق المحرقة ص ١٢٦ و ١٥٦ والأمل للطوسي ص ٧ و ٢١٢ و (ط أخرى) ص ٣٢٢ ح ٦٦٧ و ٥٥٤ ح ١١٦٩ وفي (ط أخرى) ج ١ ص ٣٤٣ وج ١ ص ١٥٩ و ١٦٦ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ١ ص ٢١١ ح ٢٥٨ والتاريخ الكبير للبخاري ج ٢ ص ٣٨٢ والغدير لابن جرير الطبري، ورواه الذهبي عنه، ورواه الطبراني، والدارقطني والأمل للحسين بن هارون الضبي (مخطوط) الورق ١٤٠ في المجموع ٢٢ في المكتبة الظاهرية.. وعن ابن مردويه، والأمل لعلي بن عمر القزويني (مخطوط) في مجاميع المكتبة الظاهرية، ومناقب الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» لابن المغازلي ص ١١٢ ح ١٥٥ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٥ و ١٦٦ عن أبي ذر، وج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧ والتفسير الكبير للرازي ج ١٢ ص ٢٨ والدر النظيم ج ١ ص ١١٦ ومختصر تاريخ دمشق ج ١٦ ص ١٥٧ و ١٥٨ وإرشاد القلوب للديلملي ج ٢ ص ٥١ والطرائف لابن طاووس ج ٢ ص ٤١١ وبناء المقالة الفاطمية ص ٤١٠ وغاية المرام ج ٥ ص ٧٧ وج ٦ ص ٥ وسفينة النجاة للتكائني ص ٣٦١ وشرح إحقاق الحق (الأصل) ج ٥ ص ٣١ وج ١٥ ص ٦٨٤ ونهج السعادة ج ١ ص ١٢٧ وينايع المودة ج ٢ ص ٣٤٤ وكتاب

الشك في بيعه علي عليه السلام للخلفاء:

ذكر السائل: أن علياً «عليه السلام» قد بايع أبا بكر وعمر، وعثمان.. وذلك موضع ريب وشك، فإن بيعته لعمر مشكوك فيها، لأن الظاهر أن خلافة عمر استندت إلى وصية أبي بكر، واكتفى الناس بها، فلم تجر بيعه ليقال: هل بايع علي، أو لم يبايع؟!

ومراجعة كتب التاريخ لا تجدي في تحديد ما جرى، لأنها تجري الكلام في سياق عام، وتتجاهل التفاصيل.

أما بالنسبة لبيعة علي «عليه السلام» لعثمان، فهي دائرة بين احتمالين: أحدهما: أن يكون قد بايع تحت وطأة التهديد بالسيف^(١).. ومن

الولاية لابن عقدة ص ١٧٦ وبشارة المصطفى ص ٢٤٣.

(١) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٢٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٢٦٥ والغدير ج ٥ ص ٣٧٤ و ٣٧٥ وج ٩ ص ١٩٧ و ٣٧٩ وج ١٠ ص ٢٦ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٨ و ٤٩٩ وتقريب المعارف ص ٣٥١ وغاية المرام ج ٦ ص ٨ وتاريخ الأمم والملوك ج ٤ ص ٢٣٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ٣٠٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ٣٠٥ و ٣٠٤ والإمامة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٣١ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٤٥.

وراجع: صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٦٣٥ ح ٦٧٨١ و (ط دار الفكر) ج ٨ ص ١٢٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٤٧ وعمدة القاري ج ٢٤ ص ٢٧٢ والمصنف

الواضح: أنه لا بيعه لمكره^(١).

الثاني: ما ذكره الشيخ المفيد، الذي قال عن علي «عليه السلام»: «وانصرف مظهراً النكير على عبد الرحمان. واعتزل بيعة عثمان. فلم يبايعه، حتى كان من أمره مع المسلمين ما كان»^(٢).

أما بالنسبة لبيعة علي «عليه السلام» لأبي بكر، فهي مشكوكة أيضاً، فإن كان قد بايع مكرهاً، فلا فائدة في بيعة كهذه، إذ لا بيعه لمكره كما قلنا في السؤال رقم (١٩) ..

وإن لم يكن قد بايع، فقد سقط احتجاج السائل على الشيعة.. وقد روي: أنه «عليه السلام» أقسم على عدم البيعة، فقال لعمر: إذاً - والله - لا أقبل قولك، ولا أحفل بمقامك، ولا أبايع^(٣). ولم يكن علي «عليه السلام» بالذي يحنث بقسمه..

للصنعاني ج ٥ ص ٤٧٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٩ ص ١٩٣.

(١) راجع: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٩٠ ومقاتل الطالبين ص ١٩٠ وتاريخ الأمم والملوك (ط أوروبا) ج ٣ ص ٢٠٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٦ ص ١٩٠ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ٥٣٢.

(٢) الجمل للمفيد ص ١٢٣ و (ط مكتبة الداوري - قم) ص ٦١.

(٣) الإحتجاج للطبرسي ج ١ ص ١٨١ - ١٨٥ و (ط دار النعمان سنة ١٣٨٦هـ) ج ١ ص ٩٤ - ٩٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٨٥.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن حديث احتجاج طائفة من الصحابة على أبي بكر يدلُّ على أن علياً «عليه السلام» لم يبايع أبا بكر، فبعد أن امتنع «عليه السلام» عنبيعة أبي بكر في اليوم الأول صعد أبو بكر المنبر في اليوم التالي، فتشاور قوم فيما بينهم.

فقال بعضهم: والله لأتأينه ولنزلنه عن منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقال آخرون منهم: والله، لئن فعلتم أعتم على أنفسكم.. ثم اتفقوا على استشارة علي «عليه السلام» في ذلك، فلما أخبروه بالأمر قال: وأيم الله لو فعلتم ذلك لأتيموني شاهرين بأسيافكم، ومستعدين للحرب والقتال، وإذن لأتوني. وقالوا لي: بايع وإلا قتلناك. فلا بد لي من أن أدفع القوم عن نفسي^(١).

فدلَّ هذا الخبر: على أن تصرفهم هذا سوف يؤدي إلى حرب.. ولا يؤدي إلى حرب إلا إذا خيَّر بين البيعة وبين القتل، فإذا اختار عدم البيعة وقعت الحرب، التي تفرض أن يأتي الناس إليه متأهبين للقتال. حيث سيضطر إلى دفع القوم عن نفسه بهذه الطريقة.

كل إمام في عنقهبيعة:

وإذا كان «عليه السلام» لم يبايع، فكيف نفسّر ما ورد في بعض النصوص:

(١) الإحتجاج ج ١ ص ١٨١ - ١٨٥ و (ط سنة ١٣٨٦هـ) ج ١ ص ٩٤ - ٩٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٩١ وقد ذكرنا هذه الحادثة ومصادرها في فصل: «إحتجاجات ومناشدات».

«..ما منا أحد إلا ويقع في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلا القائم..»^(١).

ونجيب:

بأنه لا شك في أن المقصود هو البيعة التي تكون بالإكراه. أو ما صورته صورة البيعة بنظر الناس من عهد وعقد. إذ لا شك في بطلان إمامة كل من ادعى الإمامة خارج النص الإلهي..

فلا قيمة للبيعة المبنية على باطل، فإن كان قد جيء بعلي «عليه السلام» ملتبساً، ثم مسح أبو بكر على يده، وصاحوا: بايع أبو الحسن.. ولم يعد بالإمكان إنكار هذا الأمر ولا مجال لاقتلاعه من أذهان الناس، كفى ذلك في صدق الأحاديث المشار إليها، على أساس أن المراد: في عنقه بيعة بنظر الناس بصورة عامة..

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

(١) كمال الدين ص ٣١٦ وكفاية الأثر ص ٢٢٥ والاحتجاج ج ٢ ص ٩ وبحار الأنوار ج ١٤ ص ٣٤٩ وج ٤٤ ص ١٩ وج ٥١ ص ١٣٢ وج ٥٢ ص ٢٧٩ وكشف الغمة للإربلي ج ٣ ص ٣٢٨ والإيقاظ من الهجعة للحر العاملي ص ٣٠٢ وغاية المرام ج ٢ ص ٢٨٥ وإلزام الناصب ج ١ ص ١٩٤ ومكيال المكارم ج ١ ص ١١٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليه السلام» للنجفي ج ٨ ص ٢٣٣.

إذا كان علي موسى بعدد الحرب، فلماذا حارب في الجمل وصفين؟!

السؤال رقم ٥٦ (١٢٧):

إذا قيل للشيعة: لماذا سكت علي «رضي الله عنه» عن المنازعة في أمر الخلافة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - وهو كما يدعون منصوص عليه -، قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصاه أن لا يوقع بعده فتنة ولا يسبل سيفاً! فيقال لهم: فلماذا سَلَّ السيف إذاً على أهل الجمل وصفين؟! وقد مات في تلك المعارك ألوف من المسلمين؟! ومن الأحق بالسيف: أول ظالم أو رابع ظالم أو عاشر ظالم... إلخ..؟!

وفي صياغة أخرى للسؤال تقول:

لماذا سل علي «رضي الله عنه» السيف في الجمل وصفين ولم يسله في أمر الخلافة المصرح بها كما تزعم الرافضة؟!

وأيهما أولى ما وقع بإجتهد منه «رضي الله عنه» أو ماورد فيه نص صريح كما تزعمون، أليس لكم عقولاً تعقلون بها؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين .. وبعد..

أولاً: إن ما جرى في السقيفة، يختلف عما جرى في الجمل وصفين، ففي أمر الخلافة بعد الرسول «صلى الله عليه وآله» لم يكن لدى علي «عليه

السلام» من يقوم معه، وفي حربي الجمل وصفين، كان هو الإمام الذي بايعه الناس، ويرون أن من واجبه نصره: فلا معنى لقياس أحدهما بالآخر.

ثانياً: قد صرح أمير المؤمنين «عليه السلام» بقوله: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد «صلى الله عليه وآله»، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً، أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم هذه»^(١).

ثالثاً: إن علياً «عليه السلام» لم يحارب أصحاب الجمل وصفين باجتهاد منه، بل حاربهم بعهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. ويكفي قوله «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»: «تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين، والمارقين»^(٢).

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٣ ص ١١٩ الكتاب رقم ٦٢ والسقيفة للشيخ محمد رضا المظفر ص ١٥٩.

(٢) راجع على سبيل المثال المصادر التالية: مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٣٥ وج ٧ ص ٢٣٨ وج ٥ ص ١٨٦ وج ٩ ص ١١١ والمستدرک للحاكم ج ٣ ص ١٣٩ وتلخيص الذهبي (بهامشه)، وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٢٩٧ وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج ٣ ص ١٧٢ و ١٧٠ و ١٦٩ و ١٦٥ و ١٦٣ و ١٦٢ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٥٨ و ١٥٩ واللائي المصنوعة ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤ وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٨٦

وج ٨ ص ٣٤٠ و ٣٤١ و كنز العمال ج ١١ ص ٢٧٨ وراجع ص ٢٨٧ و ٣١٨ و
٣٤٣ و ٣٤٤ وج ١٥ ص ٩٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٣ ص ٢٠٧ و ٣٤٥
وج ٤ ص ٢٢١ و ٤٦٢ وج ١٨ ص ٢٧ وج ٦ ص ١٣٠ وج ١٣ ص ١٨٣ و ١٨٥
وج ١ ص ٢٠١ .

وراجع: المناقب للخوارزمي ص ١٢٥ و ١٠٦ و ٢٨٢ و البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٠٦
و ٢٠٧ و ٣٠٥ و ٣٠٤ وج ٦ ص ٢١٧ وفرائد السمطين ج ١ ص ٣٣٢ و ٢٨٥ و
٢٨٣ و ٢٨٢ و ٢٨١ و ٢٨٠ و ٢٧٩ و ١٥٠ و مروج الذهب ج ٢ ص ٤٠٤
والمحاسن والمساوي ج ١ ص ٦٨ والغدير وج ٣ ص ١٩٢ و ١٩٤ وج ١ ص ٣٣٧
وذخائر العقبى ص ١١٠ عن الحاكمي، والرياض النضرة ج ٣ ص ٢٢٦ وكفاية
الطالب ص ١٦٨ و ١٦٩ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٥
ص ٤٥١ و ٤٣٥ و ٤٣٧ وج ٤ ص ٢٤٤ ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٤٦ وج ٦
ص ٢٠٦ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٢٦ و ١٧٤ .

وراجع: ينابيع المودة ص ١٠٤ و ١٢٨ و ٨١ والنهاية في اللغة ج ٤ ص ١٨٥ ولسان
العرب ج ٢ ص ١٩٦ وج ٧ ص ٣٧٨ وتاج العروس ج ١ ص ٦٥١ وج ٥
ص ٢٠٦ ونظم درر السمطين ص ١٣٠ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٣ والجمل
ص ٣٥ والإفصاح في إمامة علي بن أبي طالب ص ٨٢ وإحقاق الحق (الملحقات)
ج ٦ ص ٣٧ و ٥٩ و ٧٩ وج ٥ ص ٧١ عن مصادر كثيرة تقدمت، وعن: تنزيه
الشرعية المرفوعة ج ١ ص ٣٨٧ .

وفي الروايات أيضاً: تحذير النبي «صلى الله عليه وآله» لعائشة من أن تكون هي التي تنبحها كلاب الحوآب^(١).
وفيها: إخباره «صلى الله عليه وآله» للزبير بأنه سوف يقاتل علياً «عليه السلام» وهو له ظالم^(٢).

وراجع: مفتاح النجا (مخطوط) ص ٦٨ وأرجح المطالب ص ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٢٤ وموضح أوهام الجمع والتفريق ج ١ ص ٣٨٦ وشرح المقاصد للتفتازاني ج ٢ ص ٢١٧ ومجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ١٤٣ و ١٩٥ وشرح ديوان أمير المؤمنين للمبيدي (مخطوط) ص ٢٠٩ والروض الأزهر ص ٣٨٩.

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٣٢ ص ١٦٧ و ١٦٨ و ١٧٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٢١٨ وقاموس الرجال للتستري ج ١٢ ص ٢٠٦ و ٢٩١ والنص والإجتهاد ص ٤٣٠ والجمل لابن شدقم ص ٤٢ ولسان العرب ج ٤ ص ٢٠٩ وتاج العروس ج ٦ ص ٣٠١ وغاية المرام ج ١ ص ٢٤٣ وج ٦ ص ٢٧٨ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٢ ص ٤٠٦.

(٢) راجع: الأمل للشيخ الطوسي ص ١٣٧ وحلية الأبرار ج ٢ ص ٣٤٨ ومدينة المعاجز ج ٢ ص ٣٨٩ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٢٠٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ١٦٧ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١١ ص ١٩٦ وأسد الغابة ج ٢ ص ١٩٩ ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص ٢٤٥ وتاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٥١٤. وراجع: الاستيعاب (ط دار الجليل) ج ٢ ص ٥١٥.

والأحاديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» في ذلك كثيرة في كتب المسلمين، ولا سيما كتب أهل السنة.. فالنص الصريح موجود لدى علي «عليه السلام» سواء بالنسبة للخلافة أو بالنسبة لقتال الناكثين والمارقين، والقاسطين.

رابعاً: إن الأمر في الجمل وصفين كان قد استتب له، وبايعه الناس، ووجد الأنصار، فلما نكثت طائفة، وقسط آخرون دافع عن نفسه ودفع الناكثين والقاسطين والمارقين.. ويوم السقيفة لم يكن الأمر كذلك..

وقد قال «عليه السلام»: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا على سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»^(١).

وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢ ق ٢ ص ١٦٢ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٦٨ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٩٢ وفضائل أمير المؤمنين للكوفي ص ١٦٧ وكشف الغمة ج ١ ص ٢٤١ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج ٢ ص ٣١.

(١) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ١ ص ٣٧ وعلل الشرائع ج ١ ص ٥١ والإرشاد ج ١ ص ٢٨٩ والإفصاح للشيخ المفيد ص ٤٦ والأُمالي للشيخ الطوسي ص ٣٧٤ والإحتجاج للطبرسي ج ١ ص ٢٨٨ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤٩ والطرائف لابن طاووس ص ٤١٩ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٦٨

وقد ذكروا في كتبهم: أنه لما كان يوم الدار وحصر (عثمان) قيل له: ألا تقاتل؟! قال: لا، إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهد إليّ عهداً، وأنا صابر نفسي عليه^(١).

كيف يغلب المرتد (معاوية) الإمام المعصوم؟

السؤال رقم ٥٧ (٧٩):

يدعي الشيعة أن معاوية «رضي الله عنه» كان كافراً مرتدّاً، ويلزمهم لو كان الأمر كما يقولون: القدح في علي وابنه الحسن «رضي الله عنهما»،

وحلية الأبرار ج ٢ ص ٢٩٠ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ٤٩٩ وتذكرة الخواص (ط النجف) ص ١٢٥ ونثر الدر ج ١ ص ٢٧٥ ومعاني الأخبار ص ٣٦٢.

(١) راجع: مسند أحمد ج ٦ ص ٥٢ والمستدرك للحاكم ج ٣ ص ٩٩ والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧ ص ٤٨٩ ومسند ابن راهويه ج ٣ ص ١٠٢٧ - ١٠٢٨ و ١٠٤٤ ومسند أبي يعلى ج ٨ ص ٢٣٤ والإستيعاب (ط دار الجليل) ج ٣ ص ١٠٤٣ والرياض النضرة ج ٣ ص ١٦ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٣ ص ٨٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٦٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٩ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ وتهذيب الكمال ج ١٩ ص ٤٥٣ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ١ ص ٣٨٨ و ٣٨٩ والبداية والنهاية ج ٦ ص ٢٢٩ و ج ٧ ص ٢٠٣ وإمتاع الأسع ج ١٣ ص ٢٠١ ونهاية الأرب للنويري ج ١٩ ص ٥٠٥ والغدير ج ٩ ص ٢٧٠.

وتوضيح هذا:

أن يكون عليٌّ مغلوباً من المرتدين، وأن الحسن قد سلم أمر المسلمين إلى المرتدين. بينما نجد أن خالد بن الوليد قد حارب المرتدين زمن أبي بكر وقهرهم، فيكون نصر الله لخالد على الكفار أعظم من نصره لعلي! والله سبحانه وتعالى عدل لا يظلم واحداً منهما، فيكون أفضل عند الله منه.

بل إن جيوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم كانوا منصورين على الكفار، بينما علي عاجز عن مقاومة المرتدين! أيضاً:

فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ - [آل عمران: ١٣٩]، ويقول: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَغْمَالَكُمْ﴾ - [محمد: ٣٥]، وعلي رضي الله عنه «دعا معاوية إلى السلم في آخر الأمر لما عجز عن دفعه عن بلاده، وطلب منه أن يبقى كل واحد منهما على ما هو عليه..

فإن كان أصحابه مؤمنين وأولئك مرتدين - كما تزعم الشيعة - وجب أن يكون أصحابه هم الأعْلَوْنَ، وهو خلاف الواقع!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن معاوية قد حارب إمامه، وقُتِلَ في تلك الحرب - كما قالوا - سبعون ألفاً.. ومن بينهم من قال فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: تقتلك الفئة الباغية، وهو عمار بن ياسر الذي كان مع علي «عليه السلام». وقُتِلَ معاوية أيضاً الصحابي الجليل حजर بن عدي ومن معه صبراً، ودس السم للإمام الحسن «عليه السلام».. وجاء بالجيوش الجرارة لحربه «عليه السلام»، إلى غير ذلك من العظائم والجرائم التي لا يقرها عقل، ولا يرضاها دين ولا وجدان.

وقد صرح القرآن: بأن من يقتل مؤمناً فجزاؤه جهنم خالداً فيها، فكيف بمن قتل عشرات الألوف من المسلمين والمؤمنين؟! وأضاف إلى ذلك قتل إمامه، يعني الإمام الحسن «عليه السلام» أيضاً؟!

هذا ما يقوله الشيعة في حق معاوية الذي يعترف علماء الأمة، وفقهاؤها: بأنه رأس البغاة.. وقالوا: لو لم يحارب علي «عليه السلام» البغاة، لم يعرف الفقهاء أحكام البغاة^(١).

ثانياً: إن المطلوب هو العمل بالتكليف الشرعي، ولا ينظر إلى النتائج، ما دام أن الحرب واجبة عليه، وقد قام «عليه السلام» بواجبه.

ثالثاً: لم يستطع أي من البغاة تحقيق نصر على أمير المؤمنين «عليه

(١) إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٣٥٩ عن كتاب أئمة الفقه التسعة لعبد

الرحمن الشرقاوي (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب) ج ١ ص ١٩٩.

السلام».. أما بالنسبة للناكثين، فالأمر واضح.. أما بالنسبة للقاسطين، فإن علياً «عليه السلام» بالرغم من خيانة من عرفوا بالخوارج، وخروجهم معه على أبسط قواعد الشرع والدين، استطاع أن يضطر معاوية إلى التوسل بالحيل، للتخلص من جحيم الحرب الباغية التي أثارها.

وحين خان أبو موسى الأشعري دينه، وإمامه، وذمته، وخاس بعهوده، فإن علياً «عليه السلام» لم يتراجع، بل بقي مصمماً على حرب القاسطين، وكان أبو موسى هو الذي تحمل مسؤولية ما أقدم عليه. ولا يصح عدّ ذلك نصراً لمعاوية بأي حال، ما دام أنه عمل خياني لله، ولرسوله، ولدينه، وللمسلمين..

رابعاً: إن خالد بن الوليد لم يحارب المرتدين.. كما أوضحناه في إجابتنا على سؤال آخر.. لأن الذين ادعوا النبوة وارتدوا عن الإسلام، كانت ردتهم في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وحسم أمر أكثرهم في عهده «صلى الله عليه وآله»، ولم تكن الجموع التي حشدوها والتي تشكل خطراً، أو تترك أثراً، وأين منه خطر الناكثين والقاسطين.. وعدتهم وعددهم؟!!

وأما مانعو الزكاة، - كما ادعوه عليهم - فكانوا مسلمين غدر بهم خالد، واعتذر عن قتلهم أبو بكر، وأرجع السبي وعرض الدية على أخي مالك.. وكانوا جماعة صغيرة لم تكن تشكل أي خطر، بل لم تكن بصدد الحرب أصلاً، كما أظهرته النصوص التي عرضت في كتاب: الصحيح من سيرة

الإمام علي «عليه السلام». فراجع^(١).. فلا يصح اعتبارها مصداقاً لانقلاب الصحابة على الأعقاب..

خامساً: لو كان الانتصار الذي سجله خالد على من اتهموا بالإرتداد معياراً للعدل والظلم الإلهي، لوجب أن يكون نصر خالد أعظم عند الله، من نصر الله تعالى لرسوله «صلى الله عليه وآله» الذي تقولون: إن المسلمين معه قد هزموا في أحد، وفي حنين، ومؤتة، وحتى في بعض الحملات على حصون خيبر، وبعض الحملات في غزوة ذات السلاسل.. والله سبحانه على حد تعبير السائل: عدل، لا يظلم أحداً، فهل كان خالد أفضل عند الله من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!!

بل إن جيوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم كانوا منصورين على الكفار.. بينما كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» عاجزاً عن مقاومة المشركين في أحد، وحنين، والكافرين في مؤتة. وكذلك الحال بالنسبة لما جرى في خيبر، وذات السلاسل.

سادساً: قول السائل: إن علياً «عليه السلام» دعا معاوية إلى السلم في آخر الأمر لما عجز عن دفعه عن بلاده، لا يصح، لسببين:

أولهما: أنه «عليه السلام» لم يعجز، بل بقي يواصل الحرب حتى ظهرت له بشائر النصر، كما نص عليه المؤرخون..

(١) الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام» ج ١١ ص ١١٧ - ١٧٨.

الثاني: أن معاوية هو الذي دعا علياً «عليه السلام» إلى السلم في آخر الأمر، لما ظهرت بشائر نصر علي «عليه السلام» عليه كما هو مسجل عند المؤرخين.. فلماذا هذه المحاولة لتزييف التاريخ؟!

سابعاً: بالنسبة لما سمي بالصلح بين الإمام الحسن «عليه السلام» وبين معاوية نقول:

ألف: إن تسليم الأمر من الإمام الحسن «عليه السلام» لمعاوية لم يكن بمبادرة طوعية منه «عليه السلام»، وإنما أجبر على ذلك، حين صار ثمن الإصرار على الاحتفاظ بالأمر هو أن ترتكب مذابح هائلة من دون نتيجة سوى المزيد من إضعاف الدين وأهله.

ب: لو كان الصلح مع معاوية في مثل هذه الظروف الصعبة يحمل معه حزاة على الإمام الحسن «عليه السلام» لكان صلح النبي «صلى الله عليه وآله» مع المشركين في الحديبية من موجبات حقوق مثل هذه الحزاة برسول الله «صلى الله عليه وآله»..

لا سيما أنه «صلى الله عليه وآله» رضي بإعادة من أسلم ولحق بالنبي من أهل مكة إلى المشركين في مكة فاعترض عليه عمر وقال: كيف نعطي الدنيا في ديننا. وهذا تسليط للمشرك على المسلم بصورة طوعية ومن موقع القوة، ومن دون أن يكون أجبار وإكراه، وخوف حصول مذابح تفني جانباً من المسلمين كما هو الحال بالنسبة لمعاوية في صلحه مع الإمام الحسن «عليه السلام».

ج: إن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يسلم الأمر لمعاوية، وإنما قبل بوقف الحرب معه، وأما الأمر فإن معاوية كان مستولياً عليه بالقوة والقهر.

فلا معنى لقول السائل: إن الإمام الحسن «عليه السلام» ولي كافراً أمر المسلمين.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

لا يمكن إثبات إيمان علي عليه السلام..

السؤال رقم ٥٨ (٨٠):

إن الشيعة تعجز عن إثبات إيمان علي وعدالته، ولا يمكنهم ذلك إلا إذا صاروا من أهل السنة؛ لأنه إذا قالت لهم الخوارج وغيرهم ممن يكفرون علياً أو يفسقونه: لا نسلم أنه كان مؤمناً، بل كان كافراً أو ظالماً - كما يقول الشيعة في أبي بكر وعمر - لم يكن لهم دليل على إيمانه وعدالته إلا وذلك الدليل على إيمان أبي بكر وعمر وعثمان أدل.

فإن احتجاجوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر ذلك عن هؤلاء، بل تواتر إسلام معاوية وخلفاء بني أمية وبني العباس، وصلاتهم وصيامهم، وجهادهم للكفار!

فإن ادعوا في واحد من هؤلاء النفاق أمكن الخارجي أن يدعي في علي النفاق!

وإن ذكروا شبهة ذكر ما هو أعظم منها!

وإن قالوا ما تقوله أهل الفرية، من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي ﷺ، أفسدا دينه بحسب الإمكان، أمكن الخارجي أن يقول ذلك في علي، ويوجه ذلك بأن يقول: كان يحسد ابن عمه - والعداوة في الأهل - وكان يريد فساد دينه، فلم يتمكن من ذلك في حياته وحياة

الخلفاء الثلاثة، حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأوقد الفتنة، حتى تمكن من قتل أصحاب محمد وأمته بغضاله وعداوة.

وكان مباطناً للمنافقين الذين ادعوا فيه الإلهية والنبوة، وكان يظهر خلاف ما يبطن لأن دينه التقية، ولهذا كانت الباطنية من أتباعه، وعندهم سره، وهم ينقلون عنه الباطن الذين يتحلون به!

وإن أرادوا إثبات إيمانه وعدالته بنص القرآن عليه، قيل لهم: القرآن عام، وتناوله له ليس بأعظم من تناوله لغيره.

وما من آية يدعون اختصاصها به إلا أمكن أن يدعى اختصاصها واختصاص مثلها أو أعظم منها بأبي بكر وعمر.

فباب الدعوى بلا حجة ممكنة، والدعوى في فضل الشيخين أمكن منها في فضل غيرهما.

وإن قالوا: ثبت ذلك بالنقل والرواية، فالنقل والرواية في أولئك أشهر وأكثر، فإن ادعوا تواتر فالتواتر هناك أصح، وإن اعتمدوا على نقل الصحابة فنقلهم لفضائل أبي بكر وعمر أكثر!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إذا كان المعيار في الإثبات والنفي هو رضى وقبول أمثال الخوارج، فعلى الإسلام السلام، فإن الخوارج هم الذين كفّروا علياً «عليه السلام»، وحاربوه وقتلوه، وهم الذين حكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» بكفرهم، ووصفهم: بأنهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، وبأنهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، فلم لا يكون المعيار في ذلك هو رضى أبي جهل، وأبي لهب والمشركون أيضاً؟! لكي يعجز أهل السنة والشيعة عن إثبات صحة الإسلام من الأساس، وليعجزوا عن إثبات إسلام رسول الله وعدالته، فإن المشركون لا يقبلون بهذا ولا بذاك أيضاً، لأن المشركون سيقولون لأهل السنة ولغيرهم: لا نسلم أن الإسلام حق، ولا نسلم أن النبي «صلى الله عليه وآله» على الحق، وأنه يسير بالعدل، فهل يرضى السائل بهذه النتيجة؟!

ثانياً: يقول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
إن إيمان علي «عليه السلام» لا يؤخذ من أعداء علي «عليه السلام» ولا من الخوارج، ولا من معاوية، ولا من عمرو بن العاص، بل يؤخذ من الدليل، وهو: ما قال الله تعالى، ورسوله «صلى الله عليه وآله»، ويؤخذ أيضاً من سيرته «عليه السلام»، وجهاده، وتضحياته، وإجماع أهل الدين والعدالة والإنصاف على تعديله.

ولو أريد أخذ الحقائق من منكريها، فلن تستطيع أن تثبت أية حقيقة على الإطلاق، لأنك لن تجد حقيقة إلا ويكون هناك من ينكرها، حتى

وجود الله، بل حتى وجودك أنت، فإنك ستجد من يجادل به وينكره..
 ثالثاً: قلنا: إن نسبة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان إلى الشيعة لا يمكن قبولها، لأن الشيعة إنما يعترضون على أفعال أبي بكر وعمر، ويتنقدونها، ويعرضونها على موازين الحق والعدل.. لا سيما وأن أهل السنة أنفسهم يعترفون بعدم العصمة لهم..

ويقول الشيعة: إن آية الانقلاب على الأعقاب، إن مات رسول الله «صلى الله عليه وآله» أو قتل، والأحاديث الصحيحة التي رواها أهل السنة في صحاحهم في ذلك لا يقصد بها الإرتداد عن الدين إلى الشرك أو الكفر، بل يقصد بها عدم التزامهم بما تعهدوا بالالتزام به، وعدم وفائهم بتعهداتهم، وعدم الطاعة، بالرغم من أنهم أخذوا على أنفسهم القيام بها في حياة الرسول «صلى الله عليه وآله» وبعد استشهاده..

فلا معنى للحديث في السؤال المتقدم عن تواتر إسلام الخلفاء وغيرهم.. فإن الشيعة لم ينكروا ذلك.. بل أنكروا ما ادعي من صحة جميع أعمالهم، وأنكروا عليهم استيلائهم على الخلافة، بعد بيعتهم علياً «عليه السلام» في يوم الغدير، بأمر من الله ورسوله.

فجميع ما ورد في السؤال مبنياً على مقولة التكفير هذه، لا مورد له..
 رابعاً: قول المستدل: إن الدعوى بلا حجة ممكنة، في غير محله، فإن الدعوى بغير حجة إنما تكون ممكنة من الظالمين، وغير أهل الدين، وغير أهل الإنصاف. ولكنها لا تجدي في إسقاط الحجج والأدلة الصحيحة والقاطعة.. فإن قتل الأنبياء «عليهم السلام» أيضاً ممكن، وقد وقع ذلك

بالفعل، ولكن هل يبطل هذا نبوتهم، ويسقط حجتهم؟!
والحاصل: أن الدعوى بدون حجة تكون مصداقاً لقوله تعالى:
﴿وَجَادِلُوا بِالبَّاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾^(١).

وقال: ﴿وَيُجَادِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَّاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾^(٢).
خامساً: إن ما ذكره السائل، من أن الدعوى في فضل الشيخين أمكن
منها في فضل علي، وأن النقل فيها أشهر وأكثر، وأن التواتر فيها أصح..
ونقل الصحابة لفضائلها أكثر.. وغير ذلك.. فهو غير مجد ولا مفيد في
إثبات ما يريد إثباته..

وكذلك الحال بالنسبة لجميع ما قاله، مما يمكن أن تدعيه الخوارج في
حق علي «عليه السلام»، والسبب في ذلك:

إن جميع ما ذكر في السؤال من طعون في علي «عليه السلام» إنما يقوله
الفريق المعادي لعلي «عليه السلام» والساعي للإنتقاص منه.. أما الفريق
الآخر، حتى أهل السنة والشيعة، فينكر أقوالهم هذه ويكذبهم فيها ويقول:
إنها مختلقة ومكذوبة عليه «سلام الله عليه».. فيصبح هذا الكلام كله بلا
فائدة ولا عائدة، لأن أهل السنة أنفسهم هم الذين يحكمون بأنه مكذوب
ومختلق قبل أن يكذبه شيعة علي «عليه السلام»..

(١) الآية ٥ من سورة غافر.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الكهف.

سادساً: أما الحديث عن الفضائل وكثرتها في أبي بكر وعمر وعثمان، فيرد عليه:
ألف: إن الكثرة والقلة في النقل والناقلين لا مورد لها هنا، لأن فضائل
علي «عليه السلام» إنما ينقلها المؤلف لعلي «عليه السلام» والمخالف له..
فهي مجمع عليها عند السنة والشيعة..

أما فضائل غيره، فقد اختص بنقلها المدافعون عن أبي بكر وعمر
وعثمان، الساعون لتصحيح جميع ما صدر منهم، والمصرّون على تبرئتهم من
كل عيب، وتصويب كل فعل صدر منهم، والمهتمون بحشد الفضائل لهم.
فلا يصح الإحتجاج بها على من لم تثبت عنده، أو من ثبت عنده ما
يناقضها، مثل فرارهم من الزحف، وترك النبي نهياً لسيوف المشركين حتى
كسروا رباعيته، مع أن علياً نام على فراش رسول الله «صلى الله عليه وآله»
ليلة الهجرة، ولم يزل يحرس الدين والنبي ويدافع ويحامي عنها طيلة حياته
هذا فضلاً عن المقارنة بين من يقول أنا عبد من عبيد محمد، وبين من يقول
عن النبي «صلى الله عليه وآله» على فراش المرض إن النبي ليهجر أو غلب
عليه الوجد.. هذا فضلاً عن إغضابهم لسيدة نساء العالمين «عليها السلام»،
وضربهم لها، وإسقاط جنينها، ونقضهم لبيعتهن، والسعي لإحراق أهل
بيت النبوة، وغير ذلك..

ب: لقد روى لنا المدائني، وهو سني المذهب والهوى: أن معاوية كتب
إلى عماله في جميع الآفاق: أن لا يميزوا لأحد من شيعة علي شهادة، وكتب إليهم:
أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان، ومحبيه، وأهل ولايته، الذين
يروون فضائله ومناقبه، فأدنوا مجالسهم، وقربوهم، وأكرمواهم، واكتبوا إلي

بكل ما يروي كل رجل منهم، واسمه واسم أبيه، وعشيرته ففعلوا ذلك، حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه، لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات، والكساء، والحباء، والقطائع، ويفيضة في العرب منهم والموالي.

فكثر ذلك في كل مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجد امرؤ من الناس عاملاً من عمال معاوية، فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه، وقربه، وشفعه، فلبثوا بذلك حيناً.

ثم كتب إلى عماله: إن الحديث في عثمان قد جهر وفشا في كل مصر، وكل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا، فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة، والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وأتوني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحب إلي، وأقر لعيني، وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته، وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس، ورويت أحاديث كثيرة في مناقب الصحابة، مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر وألقي إلى معلمي الكتاب، فعلموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتى روه وتعلموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علموه بناتهم، ونساءهم، وخدمهم، وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه البيعة: أنه يحب علياً، وأهل بيته، فاحموا من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه.

وشفع ذلك بنسخة أخرى: من اتهمتموه بموالاته هؤلاء القوم، فنكلوا به، واهدموا داره، فلم يكن البلاء أشد وأكثر منه بالعراق، ولا سيما بالكوفة، حتى

إن الرجل من شيعة علي ليأتيه من يثق به فيدخل بيته، فيلقي إليه سره، ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة: ليكتمن عليه. فظهر حديث كثير موضوع، وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة، والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المراءون، والمستضعفون، الذين يظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث حتى يحظوا بذلك عند ولائهم، ويقربوا في مجالسهم، ويكسبوا به الأموال والضياع، والمنازل حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان فقبلوها فرووها وهم يظنون أنها حق، ولو علموا: أنها باطلة لما رووها ولا تدينوا بها، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي «عليه السلام»، فازداد البلاء والفتنة الخ»..^(١).

وقال المدائني في خبره: وأخبرني ابن شهاب، قال: قال لي خالد بن عبد الله القسري: اكتب لي النسب؛ فبدأت بنسب مضر، وما أتممته.

فقال: اقطعه، اقطعه، قطعه الله مع أصولهم، واكتب لي السيرة.

فقلت له: فإنه يمر بي الشيء من سير علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، فأذكره؟!!

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١١ ص ٤٤ والنصائح الكافية ص ٧٢ و ٧٣ عن

المدائني. والمعتزلي سني المذهب، وهو شديد التعصب لتسننه يعمل جاهداً على

نقض فضائل الشيعة في كتابه: شرح نهج البلاغة.

فقال: لا، إلا أن تراه في قعر الجحيم»^(١).

لعن الله خالداً ومن ولاه، وقبحهم، وصلوات الله على أمير المؤمنين.
وحينما وصل كتاب علي «عليه السلام»، الذي يذكر فيه ما له من مناقب وفضائل إلى معاوية، قال معاوية: «اخفوا هذا الكتاب لا يقرأه أهل الشام، فيميلوا إلى ابن أبي طالب»^(٢).

وقد كتب هشام بن عبد الملك إلى الأعمش يطلب منه أن يكتب له فضائل عثمان، ومساوئ علي «عليه السلام» فرفض^(٣).

ويقول الشعبي: «لو أردت أن يعطوني رقابهم عبيداً، أو يملأوا لي بيتاً ذهباً، على أن أكذب لهم على علي رضوان الله عليه لفعلا»^(٤).

وقال أبو أحمد العسكري: «يقال: إن الأوزاعي لم يرو في الفضائل حديثاً (أي غير حديث الكساء) والله أعلم، وكذلك الزهري لم يرو فيها إلا حديثاً واحداً، كانا يخافان بني أمية»^(٥).

وحسبك دليلاً على تزوير التاريخ: أن المؤرخين يذكرون: أنه قد كان

(١) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ٢٦٦.

(٣) راجع: شذرات الذهب ج ١ ص ٢٢١.

(٤) تاريخ واسط ص ١٧٣.

(٥) أسد الغابة ج ٢ ص ٢٠.

مع علي «عليه السلام» سبعمائة من المهاجرين والأنصار، وسبعون بدرياً أو ثمانون، وماءتان من أهل بيعة الشجرة^(١).

ولكن أعداء علي ومزوري التاريخ قد بلغت بهم الوقاحة حداً - كما عن الشعبي - : أن قالوا:

من زعم أنه شهد الجمل من أهل بدر إلا أربعة، فكذبه، كان علي وعمار في ناحية، وطلحة والزبير في ناحية^(٢).

وقد ذكر الإسكافي: «أن معاوية وضع قوماً من الصحابة، وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي «عليه السلام» تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعلاً يرغب في مثله، فاختلفوا ما أَرْضاه، منهم: أبو هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير»^(٣).

ج: كما أن الشافعي يقول: ما أقول في رجل كتم أعداؤه فضائله حسداً،

(١) المعيار والموازنة ص ٢٢ ومستدرک الحاكم ج ٣ ص ١٠٤ والغدير ج ١٠ ص ١٦٣
عن صفين ٢٦٨ و ٢٦٦ وعن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٤٨٣ وجمهرة
خطب العرب ج ١ ص ١٧٩ و ١٨٣.

(٢) راجع: العقد الفريد لابن عبد ربه ج ٤ ص ٣٢٨.

(٣) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ٦٤.

وكتمها محبوه خوفاً، وخرج ما بين دين ودين ما طبق الخافقين^(١).

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

ماذا لم يصلح علي عليه السلام ما أفسده الخلفاء؟!

السؤال رقم ٥٩ (١٨٨):

ينقل الكليني: أن بعض أنصار الإمام علي - «رضي الله عنه» - طالبه بإصلاح ما أفسده الخلفاء الذين سبقوه، فرفض محتجاً بأنه يخشى أن يتفرق عنه جنده^(٢)، مع أن التهم التي وجهوها للخلفاء قبله (أبي بكر وعمر وعثمان - «رضي الله عنهم» -) تشمل مخالفة القرآن والسنة. فهل ترك علي لتلك المخالفات كما هي يُناسب «العصمة» التي يدَّعونها له؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

(١) الروضة في فضائل أمير المؤمنين لشاذان بن جبرئيل القمي ص ١٩ وحلية الأبرار

ج ٢ ص ١٣٦ والأنوار البهية ص ٧١ ومشارك أنوار اليقين للبرسي ص ١٧١

وغاية المرام ج ٥ ص ١٤٥ والكنى والألقاب ج ٢ ص ٣٤٩.

(٢) «الروضة للكليني» ص ٢٩.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

هناك نوعان من المخالفات التي تجب معالجتها:

النوع الأول: ما يرتبط بوظائف وتصرفات الخليفة والحاكم نفسه، مثل إجراء سنن العدل في الرعية، والقسمة بالسوية، وأخذ الحق من غير أهله، وإعطائه لأهله، وتوفير الفيء على المسلمين، وإصلاح شؤونهم، والقضاء بينهم بشرع الله، وإجراء الحدود، وتعليم الناس أحكام دينهم، وتربيتهم، وإشاعة الفضائل والقيم والأخلاق الرفيعة بينهم، وإحياء السنن، وإماتة البدع، ودفع أعدائهم، وتقوية سلطانهم و.. و.. الخ..

فيجب على الحاكم في جميع ذلك: العمل بشرع الله، ورعاية حدوده. من دون أي محاباة، أو تهاون، أو مخالفة مهما كانت..

النوع الثاني: ما يرتبط بتكاليف الناس أنفسهم، وما يرتبط بمذاهبهم واعتقاداتهم، فالواجب على الحاكم أن يرشدهم إلى الحق، وأن يدعوهم إلى العمل به، وأن يعمل على إزالة الشبهة عنهم، وليس له أن يتوسل بالقوة، فإنه لا إكراه في الدين، إلا إذا فرضت الظروف تجاوز هذه المرحلة، فيما إذا زالت الشبهة وأصبحت المخالفة والتعامل معها داخلية في سياق الضوابط، ووفقاً لما يتوفر من شرائط وحالات، تؤسس لمراحل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

ولذلك تلاحظ: أن علياً «عليه السلام» لم يحاب ولم يصانع أحداً في كل ما يرتبط بالنوع الأول، بل طبق أحكام الله بحذاقها.. رغم أن ذلك قد كلفه غالياً، حيث تمرد عليه الناكثون ونقضوا بيعته، وجمعوا الجيوش لحربه،

وتسببوا بقتل عشرات الآلاف من المسلمين.

وأما فيما يرتبط بالنوع الثاني، فقد كان «عليه السلام» يعمل على إزالة الشبهة عن الناس، ولم يمارس العنف ضد أحد، لأن الشبهة كانت لا تزال قائمة، وكان التعلل بها يمنع من اتخاذ أي إجراء، لأن الناس سيرون أنفسهم مظلومين معه، فإنهم كانوا يرون أنهم قد أخذوا تلك الأمور عن صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وعليهم أن يحسنوا الظن بهم، وأن يلتمسوا لهم الأعذار، ولا يرون مانعاً من تقليدهم والأخذ عنهم..

وشاهدنا على ذلك: أنه «عليه السلام» لما أراد منع الناس من صلاة التراويح، صاح الناس: واسنة عمراه^(١).

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٢٨٣ وج ١ ص ٢٦٩ والصراط المستقيم ج ٣ ص ٢٦ والكافي ج ٨ ص ٦٣ وتلخيص الشافي ج ٤ ص ٥٨ وراجع: الجواهر ج ٢١ ص ٣٣٧ ووسائل الشيعة، باب (١٠) من أبواب نوافل شهر رمضان، كتاب الصلاة، وكشف القناع ص ٦٥ - ٦٦ وسليم بن قيس (ط مؤسسة البعثة) ص ١٢٦ وتلخيص الشافي ج ٤ ص ٥٨ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٧ و ٨ وج ٣٤ ص ١٨١ و (ط قديم) ج ٨ ص ٢٨٤ والشافي في الإمامة ج ٤ ص ٢٢٠ وتقريب المعارف ص ٣٤٧ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٥٦٢ وإحقاق الحق (الأصل) ص ٢٤٧.

الفصل الثاني

النص على علي عليه السلام ..

الأنبياء لم يذكروا إمامة علي، فكيف أخذ عليها ميثاقهم؟!

السؤال رقم ٦٠ (١٨٣):

يزعم الشيعة أنه ما من نبي من الأنبياء إلا ودعا إلى ولاية علي^(١)! وأن الله قد أخذ ميثاق النبيين بولاية علي^(٢)!

بل وصلت بهم المبالغة والغلو إلى أن زعم شيخهم الطهراني أن ولاية علي «عُرِضَتْ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، فَمَا قَبْلَ صَلَاحٍ، وَمَا لَمْ يَقْبَلْ فَسَدٌ»^(٣)!

ويقال للشيعة: لقد كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام إلى التوحيد وإخلاص العبادة لله، لا إلى ولاية علي كما تدعون. قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وإذا كانت ولاية علي كما تدعون مكتوبة في جميع صحف الأنبياء؛ فلماذا ينفرد بنقلها الشيعة ولا يعلم بها أحد غيرهم؟!

ولماذا لم يعلم بذلك أصحاب الديانات؟! وكثير منهم أسلم ولم يذكر

(١) انظر: «بحار الأنوار» (١١ / ٦٠)، «المعالم الزلّفي» (ص ٣٠٣).

(٢) «المعالم الزلّفي» (ص ٣٠٣).

(٣) «ودائع النبوة» للطهراني، (ص ١٥٥).

هذه الولاية.

بل لماذا لم تُسجل في القرآن وهو المهيمن على جميع الكتب؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: لماذا؟! وما الدليل على حصر دعوة الأنبياء بالتوحيد، وإخلاص

العبادة لله؟!

ألم يكن في دعوة الأنبياء تحليل وتحريم أيضاً؟! وحديث عن الآخرة،

وعن الدنيا، وعن الأحكام، وعن السياسات، وعن الصلاة والزكاة وغير

ذلك؟!

ثانياً: من أين عرفتم: أن الأنبياء لم يدعوا إلى ولاية علي «عليه السلام»؟!

ثالثاً: إن صحف الأنبياء «عليهم السلام» لم تصل إلينا نحن.. وإنما

كانت كتب الأنبياء وصحفهم، وسائر موارثهم، مثل عصا موسى، وخاتم

سليمان.. وغير ذلك، عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ولذلك نقول:

ألف: قال الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا

يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴿١﴾.

ويقول تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَأَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ (٢).

وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (٣).

وأوضح تعالى أيضاً: أنهم ينكرون نبوة نبينا محمد «صلى الله عليه وآله»، مع أنهم ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ (٤).

وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ (٥).

فمن كان هذا حاله لا يتوقع منه أن يبوح بمثل هذه الأمور لمن يسعى لصرف الناس عن دعوتهم، وللتشكيك في صحة ما هم عليه..

ب: إن من الواضح: أن الكتب المتداولة باسم تورااة وإنجيل وسواها

(١) الآية ١٥ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٩١ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٧٩ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ١٤٦ من سورة البقرة.

ليست هي التوراة الحقيقية، ولا الإنجيل الحقيقي، بل هي المحرف والمزيف منها.
ج: أما بالنسبة لنقل هذا الأمر من قبل المناوئين للشيعة، والساعين في
تقوية أمر أبي بكر، وإضعاف حجة علي «عليه السلام»، فلا يتوقع منهم
الإهتمام بأمر من هذا القبيل، ولا يسهل عليهم الإقرار به..

رابعاً: إن الله تعالى يقول: إنه قد أخذ ميثاق النبيين، وميثاق بني
إسرائيل، وميثاق الذين آمنوا، وميثاق النصارى..

ومن الواضح: أن هذا التعبير يحتمل وجوهاً، فلماذا لا يكون أحد هذه
الوجوه هو ما تضمنته روايات أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم سفينة
نوح، وهم الثقل الذي لا يفارق كتاب الله إلى يوم القيامة، ولن يضل من
تمسك بهما. وهو أخذ ميثاقهم على التوحيد والإقرار لله بالعبودية، ولمحمد
بالنبوة، ولعلي بالولاية؟!!

وبذلك لا يبقى مجال لقول السائل: إن الإمامة وأخذ الميثاق بها لم
يسجل في القرآن، وهو المهيم على جميع الكتب، لاحتمال أن يكون هذا هو
المقصود بالميثاق الذي ورد في القرآن، كما أوضحته روايات كثيرة كما قلنا.

خامساً: لا يجب ذكر كل حقائق الدين في القرآن بصورة صريحة، فلعل
هناك حكمة كبرى اقتضت عدم ذكر هذا الأمر صراحة في القرآن..
والإكتفاء بإخبار الرسول «صلى الله عليه وآله»، وأهل بيته «عليهم السلام» به.
والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الدخول في الشورى دليل عدم الوصية بالخلافة ..

السؤال رقم ٦١ (١٨٩):

لقد اختار عمر - «رضي الله عنه» - ستة أشخاص للشورى بعد وفاته، ثم تنازل ثلاثة منهم، ثم تنازل عبدالرحمن بن عوف، فبقي عثمان وعلي - «رضي الله عنهم» -، فلماذا لم يذكر عليٌّ منذ البداية أنه موصىٌّ له بالخلافة؟! فهل كان يخاف أحداً بعد وفاة عمر؟!

وفي صياغة أخرى للسؤال:

لماذا تنازل علي «رضي الله عنه» عن الخلافة طواعية لعثمان «رضي الله عنه» مع أن علي من الستة الذين أوصى لهم عمر «رضي الله عنه» بالخلافة؟! والسؤال: لماذا لم يصرح علي بأنه موحى له بالخلافة بوحي إلهي وأمر نبوي؟! فهل يكتف علي الحق؟! أم إنه استخدم التقية، وأنى لأمر المؤمنين الذي يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ذلك يا قوم؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين .. وبعد ..

أولاً: علي عليه السلام ببيع بالخلافة:

إنه لا معنى لقول السائل: لماذا لم يذكر علي منذ البداية أنه موصى؟!!

أولاً: لأنه لا أحد يجهل أن علياً «عليه السلام» هو الإمام بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد بايعه عشرات ألوف الصحابة بالخلافة بعد الرسول في يوم الغدير، قبل استشهاد النبي «صلى الله عليه وآله» بسبعين يوماً فقط.. فلا معنى للاستدلال بعد وضوح هذا الأمر لكل أحد، وبعد أن ضربت الزهراء «عليها السلام» يوم السقيفة وأسقط جينها «المحسن» بسبب ذلك.

ثانياً: كان علي «عليه السلام» موصى بعدم القتال لأجل الخلافة من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلم يكن امتناعه عن ذلك خوفاً من عمر ولا من غيره، بل كان امتثالاً لوصية النبي «صلى الله عليه وآله».

ثانياً: أرادوا قتل علي عليه السلام في الشورى:

إن علياً «عليه السلام» قد تخلى عن الخلافة لعثمان تحت وطأة التهديد بالقتل، لأن عمر بن الخطاب أمر بقتل أصحاب الشورى جميعاً إن لم يتفقوا، وإن اتفق ثلاثة، يقتل الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف. وإن اتفق أربعة أو خمسة، قتل الإثنان الآخران، أو الواحد^(١).

(١) راجع: الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٦٦ و ٦٧ حوادث سنة ٢٣ وتاريخ الأمم والملوك ج ٤ ص ٤٢٨ حوادث سنة ٢٣ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ٢٩٤ والإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٢٨ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٤٢ و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٨٧ ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص ٣٤٩ وخلاصة عبقات

وقد هدد عبد الرحمن بن عوف علياً «عليه السلام» بالقتل فعلاً^(١).
وروى البلاذري وغيره: أنه لما بايع أصحاب الشورى عثمان كان علي
«عليه السلام» قعد (أي قعد عن البيعة) فقال له عبد الرحمان: بايع وإلا
ضربت عنقك، ولم يكن مع أحد سيف غيره.
فيقال: إن علياً «عليه السلام» خرج مغضباً، فلحقه أصحاب
الشورى، فقالوا: بايع وإلا جاهدناك، فأقبل معهم حتى بايع عثمان^(٢).

الأنوار ج ٣ ص ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٧ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٩ وتاريخ
المدينة لابن شبة ج ٣ ص ٩٢٤ و ٩٢٥ والشافي في الإمامة ج ٣ ص ٢١٢ والنص
والإجتهاد ص ٣٨٤ و ٣٩٨ والغدير ج ٥ ص ٣٧٥ وكتاب الأربعين للشيرازي
ص ٥٦٨ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٣٩٨ ونهج السعادة ج ١ ص ١١٣ ودلائل
الصدق ج ٣ ق ١ ص ١١٦ وفتح الباري ج ٧ ص ٥٥.

(١) راجع: الغدير ج ٩ ص ١٩٧ و ٣٧٩ وج ١٠ ص ٢٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي
ج ١ ص ١٩٤ وج ٦ ص ١٦٨ وج ١٢ ص ٢٦٥ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٨ و
٤٩٩ وتقريب المعارف ص ٣٥١ والتحفة العسجدية ص ١٢٩ وغاية المرام ج ٢
ص ٦٨ وج ٦ ص ٨ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٩ ص ١٩٣ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٦٦
و ٤٠٣ وصحيح البخاري ج ٨ ص ١٢٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٤٧
وعمدة القاري ج ٢٤ ص ٢٧٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ٣٠٤.

(٢) راجع: أنساب الأشراف ج ٥ ص ٢٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٢٦٥

وفي نص آخر: وجعل الناس يبائعونه، وتلكأ علي فقال عبد الرحمان بن عوف: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِئُتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١).

فرجع علي يشق الناس حتى بايع. وهو يقول: خدعة وأيما خدعة^(٢).
وعند ابن قتبية: أن عبد الرحمان بن عوف قال: لا تجعل يا علي سبيلاً على نفسك، فإنه السيف لا غيره^(٣).

والغدير ج ٥ ص ٣٧٤ وج ٩ ص ١٩٧ و ٣٧٩ وج ١٠ ص ٢٦ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٨ وتقريب المعارف ص ٣٥١ وغاية المرام ج ٦ ص ٨.
(١) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٤ ص ٢٣٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ٣٠٢ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٩ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ٣٠٥.
(٣) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٣١ (وتحقيق الشيري) ج ١ ص ٤٥ والوضاعون وأحاديثهم ص ٤٩٩ والغدير ج ٥ ص ٣٧٥.

وراجع: صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٦٣٥ و (ط دار الفكر) ج ٨ ص ١٢٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٤٧ وعمدة القاري ج ٢٤ ص ٢٧٢ والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٧٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٩ ص ١٩٣ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ٣٠٤.

ثالثاً: موسى، أو موحى؟!:

إن التعبير الوارد في السؤال، من أن علياً «عليه السلام» لم يصرح «بأنه موحى له بالخلافة، بوحى إلهي» غير مقبول بأي وجه، لأن علياً «عليه السلام» ليس نبياً، وإنما هو وصي نبي..

يضاف إلى ذلك: أن جبرئيل قد انقطع عن النزول إلى الأرض منذ استشهد رسول الله «صلى الله عليه وآله». فما معنى ادعاء الوحي لعلي «عليه السلام»؟!:

رابعاً: لا معنى للاحتجاج على العارف:

لا يحتاج علي «عليه السلام» إلى التصريح بأنه منصوب إماماً للأمة من قبل الله ورسوله، فإن الناس كانوا يعلمون ذلك.

وقد بايعوه يوم الغدير على بكرة أبيهم قبل سبعين يوماً من وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فالسكوت عن التصريح بأمر معلوم للناس، ليس كتماناً للحق، وليس من موارد استعمال التقية..

خامساً: التقية في مواضع الخوف:

ما المانع من استعمال التقية في مواقع الخوف على النفس، إذا كان لا فائدة من الإعلان بالأمر سوى مواجهة المصائب والكوارث.

وقد استعمل مؤمن آل فرعون التقية وذكره الله تعالى في كتابه العزيز، واستعملها أيضاً عمار بن ياسر، فنزل فيه قوله تعالى:

﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١).

كما أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد دخل دار الأرقم ليحفظ الذين أسلموا معه من أذى المشركين.

ويقال: إنه بقي يدعو الناس سرّاً ثلاث سنوات في أول البعثة.. فلماذا يتنكرون لهذا الأمر الثابت في القرآن وفي ممارسة الأنبياء، والأولياء والأوصياء؟!

سادساً: احتجاج علي عليه السلام في الشورى:

روي عن عامر بن واثلة: أنه سمع علياً «عليه السلام» يناشد أصحاب الشورى ويقول: «أنشدكم بالله، أمنكم من نصبه رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم غدير خم للولاية غيري؟! قالوا: اللهم لا»^(٢).

وفي نص آخر: أنه قال: فأنشدكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من

(١) الآية ١٠٦ من سورة التوبة.

(٢) الدر النظيم ص ٣٣٢ وكتاب الولاية لابن عقدة ص ١٦٩ والغدير ج ١ ص ١٦٠ مناقب الإمام علي بن أبي طالب لابن مردويه ص ١٣٢ وعن المناقب لابن المغازلي ص ٢٢٢.

والاه، وعاد من عاداه، ليلغ الشاهد الغائب، غيري؟!

قالوا: اللهم لا^(١).

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

لو كتم الصحابة النص على علي لكتموا فضائله..

السؤال رقم ٦٢ (١٧٠):

يقال للشيعة: لو كتم الصحابة مسألة النص على علي «رضي الله عنه» لكتموا فضائله ومناقبه فلم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع، فعلم أنه لو كان شيء من ذلك لنقل؛ لأن النص على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهاؤها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعلمها المخالف والموافق.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

(١) مناقب الإمام علي بن أبي طالب لابن مردويه ص ١٣٠ رقم ١٦٢ والغدير ج ١

ص ١٦٠ وتفسير أبي حمزة الثمالي ص ١٥٢ وكشف اليقين ص ٤٢٣ وكتاب

الولاية لابن عقدة الكوفي ص ١٧٣ ومنهاج الكرامة ص ٩٢ وفرائد السمطين ج ١

ص ٣١٩.

إننا مع ملاحظة ما ذكرناه آنفاً نضيف ما يلي:

أولاً: إن النص على إمامته «عليه السلام» قد ظهر واشتهر، لا سيما مع ما جرى في يوم الغدير من أخذ البيعة له من جموع تجاوز عددها مئة وعشرين ألفاً..

ثانياً: إنه بعد حدوث الانقلاب، وما رافقه من أحداث صعبة، لم يعد يمكن للصحابة التجاهر بذكر تلك النصوص، لأن ما عاينوه من تلك الأحداث التي لم توفر حتى بضعة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، التي يرضى الله لرضاها أفهمهم: أن دخولهم في هذا الأمر سيرتب عليهم دفع أثمان باهظة حتى على مستوى سلامتهم الشخصية، فضلاً عن مصالحهم الأخرى، لوجود قرار حاسم بالمنع من ذكرها، والحرص على إخفائها لأسباب مختلفة.. وذلك من قبل الجماعات القرشية ذات النفوذ القوي، التي وترها علي «عليه السلام» في حروب بدر وأحد، وحنين وسواها. ومن قبل القبائل والجماعات التي تسعى لتقوية السلطة، ولا يمكن أن تسمح بتضعيفها بإشاعة هذه النصوص، وتداول هذه الأحداث..

وهناك أيضاً المنتفعون، والمتزلفون، وهناك الحاسدون والمبغضون له لأسباب مختلفة..

وسائر الناس، يحبون السلامة، ولا يتجرؤون على فعل ما قد يسبب لهم مشاكل ومتاعب، ولا سيما إذا شعروا أن رغبة الحاكم هي في عدم الدخول في هذا الأمر..

ولكن بالرغم من كل ذلك، فإنه لم يمنع من تسرّب أخبار يوم الغدير،

ولا حجب الكثير من النصوص على إمامته «عليه السلام» والكثير الكثير من فضائله وكراماته من قبل المخلصين..

ويكفي أن نذكر: أن حديث الغدير قد بلغنا عن مئة وعشرين صحابي، وأربعة وثمانين تابعي، وثلاث مئة وستين من علماء أهل السنة (أحصاهم العلامة الأميني «رحمه الله» معتمداً في ذلك على مصادر أهل السنة بالذات)^(١).

بل إن هذه النصوص، وكذلك روايات الفضائل والكرامات قد رواها حتى المخالفون له والمنحرفون عنه «عليه السلام»، كما يعلم بالمراجعة إلى المصادر، مع الاطلاع على سيرة أولئك الناقلين، وما يدل على مواقفهم منه «عليه السلام». بل لقد رأينا الأحكام أنفسهم يصرحون أحياناً بفضائله وكراماته، وبالنصوص عليه، حين يأمنون غائلة تلك التصريحات، أو لغير ذلك من أسباب. وقد بلغ الأمر حداً جعل أحمد بن حنبل يعترف: بأنه ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب^(٢).

(١) الغدير للعلامة الأميني، المجلد الأول كله.

(٢) المستدرک للحاکم ج ٣ ص ١٠٧ والرياض النضرة ج ٣ ص ١٦٥ وينايع المودة ج ١ ص ٨ و ٩ وج ٢ ص ٣٨٥ وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢ ص ٤١٨ والمناقب للخوارزمي ص ٣٤ ومطالب السؤل ص ١٧٢ والأربعون حديثاً لابن بابويه ص ٨٨ والطرائف لابن طاووس ص ١٣٦ وكشف الغمة ج ١ ص ١٦٦ وبحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٢٤ والمراجعات ص ٢٥٤ والإمام علي بن أبي طالب

وقال الشافعي: ما أقول في رجل كتم أعداؤه فضائله حسداً، وكتمها محبوه خوفاً، وخرج ما بين دين ودين ما طبق الخافقين^(١).
وقال ابن الحديد المعتزلي الشافعي:

«فأما فضائله «عليه السلام»، فإنها قد بلغت من العظم والجلالة والانتشار والاشتهار مبلغاً يسمح معه التعرض لذكرها، والتصدي لتفصيلها، فصارت كما قال أبو العيناء لعبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل والمعتمد: رأيتني فيما أتعاطى من وصف فضلك، كالمخبر عن ضوء النهار

للهمداني ص ١٣٤ عن فرائد السمطين ج ١ ص ٧٩ وراجع: شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٥ ص ١٢٢ عن الحاكم، وج ٥ ص ١٢٣ عن المناقب للخوارزمي، وج ١٥ ص ٦٩٥ عن ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق (ط بيروت) ج ٣ ص ٦٣، وج ١٥ ص ٦٩٧ عن المستدرک، وج ٢١ ص ٥٠٥ وج ٣٠ ص ٤٢ عن الآلاني الكردي في «رفع الخفا شرح ذات الشفا» (ط عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية) ج ٢ ص ٢٧٤، وج ٣١ ص ٥٥٤ عن الجزري في «أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب» (ط بيروت) ص ١٩، وج ٣١ ص ٥٧٣ عن الشيخ حسام الدين الحنفي في «آل محمد» (نسخة مكتبة السيد الأشكوري) ص ٤٦ وج ٣١ ص ٥٨٠ عن الإستيعاب.
(١) الروضة في فضائل أمير المؤمنين لشاذان بن جبرئيل القمي ص ١٩ وحلية الأبرار ج ٢ ص ١٣٦ والأنوار البهية ص ٧١ ومشارك أنوار اليقين للبرسي ص ١٧١
وغاية المرام ج ٥ ص ١٤٥ والكنى والألقاب ج ٢ ص ٣٤٩.

الباهر، والقمر الزاهر، الذي لا يخفى على الناظر، فأيقنت أني حيث انتهى بي القول منسوب إلى العجز، مقصر عن الغاية، فانصرفت عن الثناء عليك إلى الدعاء لك، ووكلت الإخبار عنك إلى علم الناس بك.

وما أقول في رجل أقر له أعداؤه وخصومه بالفضل، ولم يمكنهم جحد مناقبه، ولا كتمان فضائله، فقد علمت أنه استولى بنو أمية على سلطان الإسلام في شرق الأرض وغربها، واجتهدوا بكل حيلة في إطفاء نوره، والتحريض عليه، ووضع المعاييب والمثالب له، ولعنوه على جميع المنابر، وتوعدوا مادحيه، بل حبسوهم وقتلوههم، ومنعوا من رواية حديث يتضمن له فضيلة، أو يرفع له ذكراً، حتى حظروا أن يسمى أحد باسمه، فما زاده ذلك إلا رفعه وسموا..»^(١).

وأخيراً.. فإن الفطن يدرك: أن السائل يريد أن يتذاكى على الشيعة بأن يسوقهم بطريقة إجحائية إلى الاعتراف الضمني بأنه لا يوجد نص على أمير المؤمنين «عليه السلام»، وإيهام السامعين والقراء بأمر مكذوب جملة وتفصيلاً. والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

اختلاف الشيعة يدل على عدم النص على الإمام..

السؤال رقم ٦٣ (١٥٢):

يدعي الشيعة أن الإمام يجب أن يكون «منصوصاً» عليه. ولو كان

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٦ و ١٧.

الأمر كذلك ما وجدنا كثرة الاختلافات بين فرقهم في أمر الإمامة، فكل فرقة تدعي «النص» في إمامها! فما الذي يجعل هذه الفرقة أولى من تلك؟! فالكيسانية مثلاً تدعي أن الإمام بعد علي «رضي الله عنه» هو ابنه «محمد بن الحنفية»، وهكذا.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

أولاً: إن المطلوب هو تحصيل الدليل الصحيح، الذي يجعل الإنسان على بينة من أمره في دينه، وعقيدته.. فإذا حصل على ذلك، وتبين له الحق، وجب عليه اتباعه، ولا يهيمه بعد هذا خلاف من خالف، أو من وافق.. إلا بالمقدار الذي يفرضه الواجب الديني، من بيان الحق للناس.. والعمل على إزاحة الشبهات عنهم، حين تتوفر الظروف المؤاتية لذلك.

ثانياً: إن تعدد الفرق والأديان والمذاهب إن كان موجباً لسقوط الحجة، وفساد المذهب، والتخلي عن الاعتقاد.. للزم أهل السنة من ذلك ما يلزم الشيعة، لاختلاف مذاهبهم الفقهية، كالحنبلي، والشافعي، والحنفي، والمالكي، والظاهري.. وغير ذلك.

كما أن أهل السنة مختلفون في عقائدهم.. فالمعتزلة يخالفون الأشاعرة، ولأهل الحديث أيضاً عقائدهم الخاصة بهم.. بالإضافة إلى الماتريدية،

والنظامية، وغير ذلك.

فهل يصح أن يقال: إن مذهب الأشاعرة باطل لوجود مذاهب أخرى في مقابله؟! والمذهب الحنفي لا اختلافه مع سائر المذاهب؟!

بل إن هذا المنطق يؤدي إلى التخلي عن الإسلام نفسه، لوجود أديان أخرى في مقابله، كاليهودية، والنصرانية، والبوذية، وما إلى ذلك.. فهل يصح القول: بأن الإسلام موضع ريب، لوجود أديان أخرى غيره؟!

ثالثاً: بالنسبة لقول السائل: «ما الذي يجعل هذه الفرقة أولى من تلك» نقول: إن الدليل القاطع والبرهان الساطع هو الذي يحدد المحق من المبطل، وهو الذي دللنا على أن الإسلام هو الحق، وما سواه إفك وباطل.

رابعاً: لقد بين رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن الأئمة من بعده اثنا عشر - كما روي في صحاح أهل السنة وغيرهم - وذكر أن علياً «عليه السلام» أولهم، وأن الحسن والحسين «عليهما السلام» منهم، ثم كان كل إمام ينص على الذي بعده، ويدلُّ عليه بالنحو الذي لا يثير مشكلة، ولا يفسح المجال للطواغيت والجبارين للبطش بهم، وملاحقة أصحابهم.

فليس لأحد أن يدعي الإمامة لأحد، إلا إن كان الإمام نفسه هو الذي يحدد ذلك حين تسنح له الفرصة، ويواتيه الظرف.. وقد نص عيسى «عليه السلام» على نبوة محمد «صلى الله عليه وآله» من بعده، فلماذا لا ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق؟!

خامساً: إن وجود النص لا يمنع من الاختلاف، فقد نص النبي «صلى

الله عليه وآله» على علي «عليه السلام» بالإمامة والولاية بعده، وأخذ له البيعة من الناس في يوم الغدير.. ولكن الناس اختلفوا عليه، وخالفوا أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيه..

كما أن اليهود كانوا يعرفون النبي «صلى الله عليه وآله» كما يعرفون أبناءهم، ولكنهم لم يتبعوه حسداً من عند أنفسهم، وانقياداً لأهوائهم.

وقد بشر عيسى «عليه السلام» برسول يأتي من بعده اسمه أحمد.. ولكن لم يستجب أكثر أتباعه لنبي الإسلام..

كما أن ابن أبي الحديد المعتزلي الشافعي يقول:

«قد أطبقت الصحابة إطباقاً واحداً على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في ذلك»^(١).

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

لم يعلن النبي الإمامة لعلي كما أعلن إعطاء مفتاح الكعبة لبني شيبه..

السؤال رقم ٦٤ (١٣٥):

لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] دعا صلى الله عليه وسلم بني شيبه وأعطاهم مفتاح الكعبة وقال: «خذوها يا بني طلحة خالدة مخلدة فيكم إلى يوم القيامة، لا ينزعها منكم

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٣.

إلا ظالم»^(١) يقول هذا صلى الله عليه وسلم في أمر لا يخص إلا سدنة الكعبة. فلماذا لم يقل مثله في أمر خلافة علي، وهو أمرٌ يهم جميع المسلمين ويتوقف عليه مصالح كثيرة؟! وصياغة أخرى تقول:

هل يصرح رسول الله «صلى الله عليه وآله» لبني شية بحقهم في مفتاح الكعبة ويخبر أن من نزعها منهم فهو ظالم كما ثبت في صحيح السنة، ولا يصرح بأمر الخلافة لعلي مع أهمية أمر الخلافة، فلماذا لم يقل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، خذها يا علي، الخلافة فيك وفي أبنائك لا ينزعها منكم إلا ظالم؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين .. وبعد ..

إن ما ورد في هذا السؤال، من أن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يصرح بأمر الخلافة لعلي «عليه السلام» لا يعدو كونه مصادرة على المطلوب، فإن الشيعة يقولون: إنه «صلى الله عليه وآله» قد صرح بأن الخلافة من بعده لعلي «عليه السلام»، وأخذ له البيعة من الصحابة في يوم الغدير بعد حجة

(١) مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٨٥ عن الطبراني في الكبير وفي الأوسط.

الوداع، وقبل استشهاده «صلى الله عليه وآله» بسبعين يوماً.

كما أنه «صلى الله عليه وآله» قد نص على أنه سيكون من بعده اثنا عشر إماماً، أو أميراً، أو خليفة كلهم من قريش، وآخرهم المهدي «عليه السلام».

وقد نص على إمامة الحسين «عليهما السلام» بقوله: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، بالإضافة إلى عشرات النصوص الأخرى على إمامة علي «عليه السلام» على الأمة، وكلها مروية في كتب أهل السنة..

ويقابلها روايات رواها أهل السنة أيضاً عن النبي «صلى الله عليه وآله» في الإزراء على معاوية، وآل أبي الحكم بن أبي العاص، وتفسير الشجرة الملعونة في القرآن ببني أمية، كلها تمنع من القول بصحة خلافة بني أمية..

هذا كله، عدا ما ورد في القرآن الكريم من آيات تؤكد معنى الإمامة لعلي «عليه السلام»، وحسبك منها قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ..﴾^(١)، فبلغ إمامة علي «عليه السلام» في يوم الغدير حسباً هو معروف ومشهور..

وهناك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢).. حيث وردت النصوص

(١) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٥٥ من سورة المائدة.

في أن هذه الآية المباركة قد نزلت حين تصدق علي «عليه السلام» بخاتمه وهو راعٍ في صلاته.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

لا تواتر لولاية علي عليه السلام لقلة الشيعة!

السؤال رقم ٦٥ (٧٢):

يزعم الشيعة أن فضائل علي متواترة عن طريق الشيعة، وكذا النص على إمامته. فيقال: أما الشيعة الذين ليسوا من الصحابة، فإنهم لم يروا النبي صلى الله عليه وآله ولم يسمعوا كلامه، فنقلهم هو نقل مرسل منقطع، إن لم يسندوه إلى الصحابة لم يكن صحيحاً.

والصحابة الذين تواليهم الشيعة نفر قليل، بضعة عشر أو نحو ذلك، وهؤلاء لا يثبت التواتر بنقلهم!

والجمهور الأعظم من الصحابة الذين نقلوا فضائله تقدح الشيعة فيهم وتتهمهم بالكفر!

ثم يلزمهم إذا جوزوا على الجمهور الذين أثنى عليهم القرآن الكذب والكتمان، فتجوز ذلك على نفر قليل أولى وأجوز!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: يقول الشيعة: إن فضائل علي «عليه السلام» متواترة من طرق الشيعة ومن طرق السنة على حد سواء، وكذلك النص على إمامته، متواتر عند الفريقين. فلا حاجة إلى تقليل الشيعة من الصحابة، أو تكثيرهم!

ثانياً: قال هذا السائل: إن في الصحابة شيعة أيضاً، ولكنه زعم أنهم نفر قليل، بضعة عشر أو نحو ذلك وهذا ينافي قوله في مورد آخر: إن التشيع لم يكن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فكيف إذا كان ممن يقول: أن ابن سبأ هو الذي أحدث التشيع وهو متأخر عن زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله» بسنوات كثيرة؟!!

ثالثاً: إن الشيعة لا يستدلون على ولاية علي «عليه السلام» بالسنة النبوية الشريفة وحسب، بل يستدلون عليها بالقرآن أيضاً.. فحصر الكلام بالروايات غير صحيح..

رابعاً: إن روايات أهل السنة حول إمامة علي «عليه السلام» متواترة في أكثر من مورد، وفي أكثر من اتجاه، فلا حاجة إلى روايات الشيعة..

خامساً: لنفترض أن أحاديث الصحابة غير مقبولة على مذاق الشيعة مع أن هذا الكلام غير صحيح. لكن لماذا لا يصح الاستدلال بها على سبيل الإلزام لمن يقولون بعدالة جميع الصحابة بما يلزمون به أنفسهم.

سادساً: بالنسبة لحديث الإمامة نقول:

ألف: لا يشترط في التواتر العدالة ولا الدين، لأن المطلوب هو عدم إمكان التواطؤ على الكذب، وقد روى حديث الغدير مئة وعشرون صحابياً حسب إحصائية العلامة الأميني في كتابه الغدير في الكتاب والسنة.. واستدرك عليه غيره بما يرفع الرقم عن هذا العدد أيضاً.

ب: بل تكفي رواية ثلاثة عشر صحابياً في حصول التواتر لحديث الغدير، فتثبت بها الإمامة من طريق الشيعة. مع أن في أهل السنة من يرى أن التواتر يحصل بأقل من هذا.

ج: إن كانت الإمامة لا تحتاج إلى التواتر عند غير الشيعة، ويكفي فيها أخبار الآحاد، فالأمر يصبح أسهل وأيسر، فيجب على غير الشيعة قبول هذا الأمر من الشيعة فإن الشيعة يلزمونهم بما ألزموا به أنفسهم.. وإن كانت تحتاج إلى التواتر، فالتواتر لا يحتاج إلى العدالة، ولا إلى الإلتزام بالتسنن أو التشيع..

سابعاً: ليس صحيحاً أن الشيعة يتهمون الجمهور الأعظم من الصحابة بالكفر، وإنما غيرهم هم الذين يكفرون الصحابة، لأنهم رَوَوْا في كتب الصحاح عندهم: أنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري ولم يبق منهم إلا مثل همل النعم.. ولأنهم لم يستطيعوا أن يفسروا الآية التي تذكر ارتداد الصحابة على أعقابهم تفسيراً مقنعاً.. وقد طبقوها على الذين ارتدوا في زمن الرسول، وهي تتحدث عن الإرتداد بعد موته أو قتله.

أما الصحابي الجليل الذي قتله خالد بن الوليد وزنى بزوجه بعد قتله مباشرة. أعني مالك بن نويرة، وقومه بني حنيفة، فلا ينطبق الخطاب في

الآية عليهم، لأنهم ليسوا بهذه الكثرة، ولأنهم لم يرتدوا، بل امتنعوا عن الاعتراف بالخلافة لأبي بكر، وأصروا على أنها لـعلي «عليه السلام» كما أنهم ليس فيهم من الصحابة إلا أفراد قلائل على رأسهم مالك بن نويرة.

أما الشيعة، فقد بينوا أن المراد بالإرتداد، وبالإنقلاب على الأعقاب ليس الخروج من الإسلام، بل المراد به الإرتداد عن الطاعة، وعدم الوفاء بما أخذوه على أنفسهم من طاعة الرسول في كل ما أمر به.

ثامناً: ليس صحيحاً أن الشيعة لا يوالون سوى ثلاثة عشر رجلاً، بل هم يوالون معظم الصحابة، باستثناء نفر قليل، قد لا يزيدون كثيراً عن عدد أصابع اليدين، وعدم موالاتهم لهم تقتصر على انتقاد ما فعلوه بالزهراء «عليها السلام»، وأنهم يأخذون عليهم عدم وفائهم ببيعتهم يوم الغدير.. ولكنهم يلومون باقي الصحابة على ضعفهم وسكوتهم، وخوفهم، ولكنهم لا يكفرونهم، لأن سكوتهم هو إما لحبهم السلامة، وعدم رغبتهم بالدخول في النزاعات، وإما لأنهم حاولوا منع حصول ما حصل، فوجدوا أن الأمور ستنتهي إلى القتال، وسفك الدماء، فلم يرق لهم التصدي إلى هذا الحد، حباً بالبقاء، ولغير ذلك من أسباب..

تاسعاً: لم نجد في القرآن ثناء على جمهور الصحابة إلا بشروط، منها أن يفوا ببيعتهم، ومنها أن يكونوا من المؤمنين لا من أهل النفاق. ومنها.. ومنها. وقد بينا في أجوبتنا هذه كيف أن الآيات لا تدلُّ على عدالة جميع الصحابة، فراجع الجواب على السؤال رقم ٩٣ والجواب على السؤال رقم ١٣٦.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

حكم من لم يسمع الولاية من النبي صلى الله عليه وآله ..

السؤال رقم ٦٦ (٦٤):

كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أناس يرونه مرة واحدة ثم يذهبون لديارهم، فلم يسمعوا - بلا شك - عن ولاية علي بن أبي طالب وأبنائه وأحفاده «رضي الله عنهم» جميعاً. خاصة وأن الشيعة تزعم أن أمر الولاية قد حدث في أوائل الدعوة في مكة محتجين بحديث الدار. فهل إسلامهم ناقص؟!؟

إن قلت: نعم. نقول: لو كان كذلك لكان النبي صلى الله عليه وآله أولى الناس بتصحيح إسلامهم، وتبيين أمر الإمامة لهم. ولم نجده فعل ذلك صلى الله عليه وآله.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

النبي صلى الله عليه وآله أقام الحجة:

إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أرسل في آخر سني حياته إلى مختلف البلاد والقبائل من ينادي فيهم ويدعوهم إلى الحج في حجة الوداع، وقد استجاب له عشرات الألوف منهم، حتى إن الذين حضروا بيعة الغدير،

وبايعوا علياً «عليه السلام» قد بلغوا أكثر من مئة وعشرين أو مئة وثلاثين ألفاً حسب الروايات..

ومعنى هذا: أن الناس قد جاؤوا إلى الحج من كل قبيلة، ومن كل حي، وربما من كل بيت أحياناً، ورأوا وسمعوا من النبي «صلى الله عليه وآله» وبايعوا في يوم الغدير.

وسمعوا النبي «صلى الله عليه وآله» أيضاً يخطب في منى وعرفات، ويذكر لهم حديث الثقلين، وأنه تارك فيهم كتاب الله وعترته أهل بيته.

ورأوا كيف أن قريشاً وحزبها صاروا يقومون ويقعدون، وضج الناس وعلا صراخهم، حتى لم يعد أحد يسمع كلام النبي «صلى الله عليه وآله»، وهو يقول لهم: يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش. كما رواه مسلم وأحمد بن حنبل وغيرهما..

ثم عاد الناس إلى أهلهم من حجهم ذاك الذي رأوا فيه هذه الغرائب والعجائب التي عامل بها الصحابة نبيهم، وحدثوا الناس بما سمعوا ورأوا. وبلغ الشاهد الغائب، كما طلب رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وتمت بذلك الحجة على جميع المسلمين، ولم يكن هناك وسيلة إبلاغ أفضل وأتم من هذه الوسيلة.

وأصبحت المسؤولية بذلك على عاتق الناس. فإن سلم الناس وقبلوا ما أمر به رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فازوا وسعدوا بطاعتهم، وإن عصوا ورفضوا، فسيحاسبهم الله تعالى على معصيتهم..

وبذلك يظهر: أن من أندر النادر أن يبقى أحد لم يبلغه قرار الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وأمره.. ولو فرض أن بقي أحد على جهله بما جرى، فإنه يكون معذوراً عند الله تعالى إلى أن يعلم.. ولا بد أن يكون قد علم بعد أن جرى ما جرى بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتداول الناس ما حدث، وصاروا يميزون المحق من المبطل، والمعتدي من المعتدى عليه.

الأمر لا يختص بالإمامة:

إن الإشكال الذي ذكره السائل لو صح فهو ينسحب على جميع حقائق الدين، إذ إن الناس كانوا يأتون إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيسلمون على يديه، ثم يعودون إلى قبائلهم، ولعل بعضهم لم تسنح له الفرصة للعودة إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» ليسأله عما نزل من القرآن، وما أبلغه النبي «صلى الله عليه وآله» من أحكام، وسياسات، ومفاهيم، وما صدر منه من توجيهات. فهل إسلام هؤلاء كان ناقصاً؟! وكيف تممه رسول الله «صلى الله عليه وآله» لهم؟!

إن قلتم: نعم.. بقي إسلامهم ناقصاً.

نقول: لو كان كذلك لكان النبي «صلى الله عليه وآله» أولى الناس بتصحيح إسلامهم، ولم نجده «صلى الله عليه وآله» فعل ذلك.

وإن قلتم: إسلامهم تام مع وجود هذا النقص في معارفهم. قلنا: أن ما نزل من القرآن بعد عودتهم إلى بلادهم، وما أبلغ من أحكام في حال غيبتهم لم يكن جزءاً من الدين.. وكان يمكن الاستغناء عنه. وهذا ما لا يجوز أن يصدر عن مسلم..

فما تحييون به على هذا نجيبكم به فيما يرتبط بولاية علي بن أبي طالب وأبنائه وأحفاده «عليهم الصلاة والسلام».

النتقض على المستشكل:

إذا كان الأشاعرة يعدون خلافة الخلفاء، وتفاضلهم حسب تتاليهم في الخلافة من قضايا الإيمان. فلا بد أن يكون «صلى الله عليه وآله» قد بينه للناس. فما هو حال البعيدين عن المدينة الذين ربما كان أكثرهم لا يعرف هذا الفضل، وهذه المراتب للخلفاء، فهل كان إيمانهم ناقصاً؟!

الإيمان بين الإجمال والتفصيل:

إن من يأتي إلى النبي «صلى الله عليه وآله» ويُسلم على يديه يقدم التزاماً ضمنياً وإجمالياً بأنه مؤمن بكل ما أتى ويأتي به. وبعد عودته إلى بلده، فإن حصول بيعة يوم الغدير، ونزول آيات قرآنية، وإبلاغ أحكام شرعية، وصدور قرارات وتوجيهات نبوية لا يضر بإيمان من آمن، لأنهم مقرون بكل ذلك على سبيل الإجمال، وإن جاءت معرفتهم التفصيلية به متأخرة، حيث إنهم كانوا يترصدون أخبارها، ويتتبعون آثارها، فقد تصل إليهم بعد وفاته «صلى الله عليه وآله».

أما الذين يموتون قبل إبلاغ إمامة علي «عليه السلام» أو قبل معرفتهم بها، أو قبل نزول بقية القرآن والأحكام، فهم معذورون في جهلهم، مرضي إسلامهم عند الله تعالى.

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

كيف كتم الصحابة أحاديث الولاية.. والشيعية يستدلون بأحاديثهم؟!

السؤال رقم ٦٧ (٧٧):

يدعي الشيعة: أن الصحابة كتموا النص على علي «رضي الله عنه»، واستحقاقه للخلافة ثابت في القرآن.. وهذه دعوى باطلة، لأن الصحابة الأظهر الأبرار لم يكتموا الأحاديث التي يستدل بها الشيعة على إمامة علي «رضي الله عنه»، كقوله «صلى الله عليه وآله» لعلي «رضي الله عنه»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى..» صحيح مسلم. وغيره من الأحاديث المشابهة، فلماذا لم يكتموها أيضاً؟!

وفي صياغة أخرى للسؤال:

كيف تدعي الرافضة: أن الصحابة كتموا وحرفوا في كتاب الله ما ورد بشأن ولاية علي، فكيف نوفق بين إبلاغهم للأحاديث وكتمهم وتحريفهم للقرآن؟! أليس هذا هو التناقض بعينه؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإن جوابنا هو التالي:

إن الرافضة لا يقولون بتحريف القرآن، ولا يدعون أن الصحابة أو غيرهم قد حرفوه، وعليكم مطالعة كتاب «حقائق هامة حول القرآن الكريم».. فإن أحب السائل أن نرسله إليه عبر الإنترنت، فنحن مستعدون لذلك.

ولكنهم يقولون:

أولاً: إن من الناس من حاول تفسير بعض الآيات النازلة في علي «عليه السلام» بنحو يصرفها عنه «عليه السلام».. كما أن هناك من حاول أن يروي الأباطيل، ويدعي نزول بعض الآيات التي تدين بعض رموز الإنحراف والطغيان في حق علي «عليه السلام»، أو في حق غيره.

حتى كان معاوية يعطي الأموال الجزيلة لمن يفعل ذلك، وقد أعطى مئات الألوف لسمرة بن جندب ليروي أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾^(١) قد نزل في علي «عليه السلام».

وأن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٢).. قد نزل في ابن ملجم^(٣).

ثانياً: إن إبلاغ الصحابة الأحاديث للناس قد حصل في أكثر الأحيان، ولكن بعضهم، وكثير من غير الصحابة قد كتم بعض الأحاديث، لأنها تضر بمصلحته وبنهجه، وبسياساته، إما خوفاً من بني أمية، أو بغضاً أو حسداً منهم لعل «عليه السلام»..

(١) الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٠٧ من سورة البقرة.

(٣) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ٧٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٨٩.

ومن الشواهد على كتمان بعض الصحابة لبعض الأحاديث: قصة أنس بن مالك حيث كتم حديث الغدير، فدعا عليه علي «عليه السلام» بأن يرميه الله بداء لا تواريه العمامة، فأصابه البرص^(١).

(١) المعارف لابن قتيبة (ط أصلان أفندي بمصر) ص ١٩٤ و (ط دار المعارف - مصر) ص ٥٨٠ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٩٦ ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٤ ص ٧٤ الباب الثالث رقم ٣١١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٩ ص ٢١٧ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٦ ص ٣٣٨ و ٣٠٨ وج ٨ ص ٧٤١ و ٧٤٦ وج ١٦ ص ٥٦٢ وعيون الحكم والمواعظ ص ١٦٤. وراجع المصادر التالية: وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ٧٤ وشرح الأخبار ج ١ ص ٢٣٢ وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ١٥٦ و (ط دار الفكر) ج ٢ ص ٣٨٦ ومسند أحمد ج ١ ص ١١٩ وكنز العمال حديث رقم ٣٦٤١٧ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢١١ وج ٧ ص ٣٤٧ ولطائف المعارف ص ١٠٥ وحلية الأولياء ج ٥ ص ٢٦ و ٢٧ والطرائف لابن طاوس ص ٢١٤ وراجع ترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ مدينة دمشق (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ١٢ و ١٣ وإختيار معرفة الرجال ص ٤٥ والأمالى للصدوق ص ١٠٦ و ١٠٧ والخصال ج ١ ص ٢١٩ وراجع: المطالب ص ٥٧٩ والإرشاد للمفيد ج ١ ص ٣٥١ وبحار الأنوار ج ٤١ ص ٢٠٤ وج ٣٤ ص ٢٨٧ وج ٣٧ ص ١٩٧ وج ٣٢ ص ٢٠٠ والمناشدة والاحتجاج بحديث الغدير ص ٦٤ تحت عنوان: نظرة في حديث إصابة الدعوة.

كما أن غير أنس أيضاً قد كتم بعض الأحاديث في حق علي «عليه السلام»^(١).

وراجع: كتاب الغدير للعلامة الأميني ج ١ ص ١٩٢ حين تحدث عن المناشدات، وأوردها مع شطر من مصادرها، وراجع: كتاب الأربعين في فضائل أمير المؤمنين للشيرازي ص ٤٢ ورجال الكشي (ط ١ - النجف) ص ٣٠ ومناقب العشرة للنقشبندی، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج ٤ ص ٣٤٠ عن أحمد، والطبراني، وإتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصري، ومختصر تاريخ دمشق ج ١٧ ص ٣٥٤ ومسند الفردوس للدليمي، وعن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٣ ص ٢٠٨ ومناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي برقم ٣٠ وترجمة الإمام علي بن أبي طالب لابن عساكر رقم ٥٢٢ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ والمعجم الكبير للطبراني رقم ٤٠٥٣ ومسند أحمد ج ٥ ص ٤١٩ وفي مناقب علي برقم ٩١ وفي فضائل الصحابة برقم ٩٦٧ وغير ذلك من المصادر الكثيرة.

(١) راجع: أنساب الأشراف ج ٢ ص ١٥٦ و (ط دار الفكر) ج ٢ ص ٣٨٦ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ١١٣ وخلاصة عبقات الأنوار ج ٣ ص ٢٦٢ وج ٧ ص ١٩٩ و ٢٠٠ وج ٩ ص ٢٥ و ٢٦ ومدينة المعاجز ج ١ ص ٣١٥ و ٣١٦ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٤٤٦ وج ٣٧ ص ١٩٧ وج ٤١ ص ٢٠٦ و ٢١٣ والغدير ج ١ ص ١٩٠ و ١٩٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت ج ٧ ص ٣٤٢ والمناشدة والاحتجاج بحديث الغدير ص ٦١ وشرح إحقاق الحق (الملحقات)

وخلاصة الأمر: إنه لا تناقض بين إبلاغ الصحابة للأحاديث، وبين كتمان بعضهم لأحاديث خاصة يخافون من إظهارها، أو يأبون من الإسهام فيما يضرهم أو لا يعجبهم، لأن الموضوع مختلف في الموردين، فإن الذين كتموا ليسوا جميع الصحابة، وما كتموه هو أحاديث مخصوصة، لا جميع الأحاديث.. كما أن الكتمان من أغلب الصحابة في فترة خلافة الثلاثة خصوصاً، لا يناقض تصريحهم بذلك على عهد علي «عليه السلام» وبعده، ولا سيما عندما ناشدهم.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

هارون مات قبل موسى، فكيف يكون خليفة له؟!

السؤال رقم ٦٨ (١١٦):

ذهبت فرقة «الخطابية» من الشيعة إلى أن الإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه إسماعيل، فرد عليهم علماء الشيعة بأن «إسماعيل مات قبل أبي عبد الله عليه السلام، والميت لا يكون خليفة الحي..»^(١) الخ..
فيقال للشيعة: أنتم تحتجون على ولاية علي بقوله عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» ومعلوم أن هارون توفي قبل موسى - عليهما

ج ٦ ص ٣٣٨ عن الأنساب للبلاذري وج ٨ ص ٧٤٥ عن محاضرات الأدباء ج ٣

ص ٢٩٣ وج ١٦ ص ٥٦٢ عن جمهرة النسب (مخطوط) ص ١٨٩.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، (ص ١٠٥).

السلام، والميت لا يكون خليفة للحى باعترافكم!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: تقدم هذا السؤال برقم (١٠١)، وتقدمت الإجابة عليه، ومع ذلك نقول:

إن فرقة الإسماعيلية هم الذين يعتقدون بأن إسماعيل هو الإمام بعد والده الصادق «عليه السلام».. وليست الفرقة المسماة بالخطابية..

ثانياً: إن الشيعة لا يحتجون بخلافة هارون لموسى بعد وفاة موسى «عليه السلام»، لأن ذلك غير معقول، بعد أن كان هارون قد توفي.. وإنما هم يستدلون بحديث: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، لإثبات أن المنزلة التي ثبتت لهارون هي بنفسها ثابتة لعلي «عليه السلام»، فكما أنه قد كان لهارون مقام الأخوة لموسى، والوزارة والخلافة له في قومه، وشد الأزر، والشاركة في النبوة^(١)، فلعلي هذه المقامات كلها باستثناء مقام النبوة،

(١) راجع الآيات ٢٩ - ٣٢ من سورة طه، والآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

وإذ قد تحقق له مقام الخلافة، فإنه لا يتقيد بزمان ولا مكان، فهو خليفته ما دام حياً.

وكذلك الحال بالنسبة لهارون، فإنه بالنسبة لموسى «عليه السلام» أخوه، وخليفته، ووزيره، وشريكه في النبوة ما دام حياً. وإنما ينقطع ذلك بموت هارون، وقد مات هارون في حياة أخيه، لكن علياً «عليه السلام» بقي حياً بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ثلاثين سنة، فبقيت هذه المنازل له باستثناء النبوة، ومنها الخلافة ما دام حياً أيضاً.

وخلاصة الأمر: إن الحديث المذكور يريد أن يقرر: أن المنزلة التي كانت لهارون من موسى هي نفسها لعلي «عليه السلام» عدا النبوة. بغض النظر عن حياة علي «عليه السلام» وطولها وقصرها..

وقول السائل: والميت لا يكون خليفة للحَي إنما يصح بالنسبة لهارون، ولكنه لا يصح بالنسبة لعلي «عليه السلام».

وصحته بالنسبة لهارون إنما هي بعد وفاته لعدم وجوده ليكون خليفة، لا لأجل انتفاء الخلافة عنه من أساسها، وعدم جعل المقام له مطلقاً.

ثالثاً: إن كلمة بعدي قد تضمنت الإشارة إلى أن علياً «عليه السلام» سيبقى حياً بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأن هذه المقامات ثابتة له بعد وفاته باستثناء مقام النبوة.. ولو كان الكلام عن خصوص حال حياة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يكن معنى لاستثناء النبوة بعده، إذ يكفي أن يقول: إلا أنك لست بنبي.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الفصل الثالث

علي عليه السلام والبيعة..

بايعني من بايع أبا بكر وعمر..

السؤال رقم ٦٩ (٦٥):

ورد في كتاب (نهج البلاغة) الذي تقدره الشيعة ما يلي:
(ومن كتاب له (عليه السلام) إلى معاوية: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر، وعمر، وعثمان، على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضاءً، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى).

ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان، ولتعلمن أنني كنت في عزلة عنه إلا أن تتجنى فتجن ما بدا لك. والسلام)^(١).

ففي هذا دليل على:

(١) انظر: كتاب «صفوة شروح نهج البلاغة» (ص ٥٩٣).

١ - أن الإمام يختار من قبل المهاجرين والأنصار، فليس له أي علاقة بركن الإمامة عند الشيعة!

٢ - أن علياً قد بوع بنفس الطريقة التي بوع بها أبو بكر وعمر وعثمان «رضي الله عنهم أجمعين».

٣ - أن الشورى للمهاجرين والأنصار. وهذا يدل على فضلهم ودرجتهم العالية عند الله، ويعارض ويخالف الصورة التي يعكسها الشيعة عنهم.

٤ - أن قبول المهاجرين والأنصار ورضاهم ومبايعتهم لإمام لهم يكون من رضا الله، فليس هناك اغتصاب لحق الإمامة كما يدعي الشيعة، وإلا فكيف يرضى الله عن ذلك الأمر؟!

٥ - أن الشيعة يلعنون معاوية «رضي الله عنه»، ولم نجد علياً «رضي الله عنه» يلعنه في رسائله!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

النظرة الشاملة:

إن الباحث المنصف والخبير والقدير، هو ذلك الذي ينظر إلى المسألة من جميع جوانبها، ويضع كل نص في موضعه، الذي يجب أن يكون فيه، في منظومة مكتملة يشد بعضها أزر بعض، ويفسر بعضها بعضاً، لا سيما إذا كان يتحدث عن مثل علي «عليه السلام»، الرجل الكامل والحكيم العاقل.. فعليه أن يتدبر في كل كلمة صادرة من رجل مثله عاقل وحكيم، واجه قضية أساسية، واتخذ منها موقفاً، ولا يمكن أن يكون متناقضاً..

وعلى هذا الأساس: لا بد من أن نضع هذا النص المنقول عن أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى جانب النصوص التي تحدثت عما جرى على علي «عليه السلام» بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وأن نضعه أيضاً في مواجهة منطق معاوية، وتكون حصيلة ذلك كله من خلال النصوص والمواقف: أن علياً «عليه السلام» يعتبر أبا بكر وعمر وعثمان قد استولوا على حقه.. وأنهم قد بايعوه يوم الغدير، ثم نقضوا بيعتهم، وأنهم غصبوا فداً، وأنهم اعتدوا على بيته، وضربوا زوجته، وأسقطوا جنينها.. وهو الذي يقول: «أرى تراثي نهياً»، ويقول: «وظفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه. فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجاً، أرى تراثي نهياً الخ..»^(١).

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ١ ص ٣١.

ثم يرى معاوية يتذرع بما جرى لأبي بكر وعمر، ويظهر أنه يسير على خطاهما، ويلتزم نهجهما، ويزعم أن المعيار ليس هو النص، بل المعيار هو بيعة المهاجرين والأنصار، وأن الشورى للمهاجرين والأنصار.. الخ..

فيفهم من خلال ملاحظة ذلك كله: أن علياً «عليه السلام» قد احتج عليه بما يلزم به نفسه، فكأنه قال له: إن كان المعيار عندك، هو بيعة الذين بايعوا أبا بكر وعمر، فقد بايعني هؤلاء. حتى لو خالفهم بنو هاشم وسعد بن عباد، وجماعات غيرهم..

وإن كان المعيار عندك هو اجتماع المهاجرين والأنصار، أو الأكثرية الساحقة منهم، بحيث لا يعبأ بالشاذ منهم، فقد تحقق هذا الأمر بأجلى مظاهره وأتم حالاته ببيعتهم لي بعد قتل عثمان..

المقصود إلزام معاوية:

قد أظهر البيان المتقدم: أن كلام علي «عليه السلام» لا يدلُّ على أنه لا يرى أن النص هو المعيار، بل غاية ما يدلُّ عليه: هو أنه يريد أن يلزم معاوية بما يُظهر للناس أنه يلتزم به.

والشاهد على ذلك: أن علياً «عليه السلام» قد وضع معاوية بين أمرين مختلفين، يكاد ينقض أحدهما الآخر:

أحدهما: إنه قال له: إن الذين بايعوه هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر، مع أن بيعة أبي بكر كانت فلتة، والذين بايعوا أبا بكر وعمر لم يكونوا جميع المهاجرين والأنصار، لأن فريق سعد بن عباد من الأنصار لم يكن موافقاً

على البيعة لأبي بكر، كما أن فريق علي «عليه السلام» وبني هاشم، ومعهم الزبير، وسلمان، وعمار، والمقداد، وأبو ذر، وقسم من بني أمية كأبي سفيان، وكخالد بن سعيد بن العاص، وكثيرين غيرهم لم يكونوا من المجمعين على البيعة لأبي بكر، ولم يسموه إماماً، بل فرض عليهم البيعة له بالقوة والقهر. وقد تمادوا في سعيهم لفرض هذا الأمر إلى أن بلغ حدوداً خطيرة جداً خشي علي «عليه السلام» من أن تكون سبباً في مصيبة أعظم من فوت الخلافة، ألا وهي ظهور الدعوة إلى محق دين محمد «صلى الله عليه وآله» كما ورد في كلماته «عليه السلام»..

الثاني: إنه قال له: إن المعيار هو ما أجمع عليه المهاجرون والأنصار، وهذا ينقض خلافة أبي بكر، لأن ذلك لم يحدث بالنسبة إليه، لعدم حصول الإجماع عليه.. فظهور التنافي في هذين السبيلين اللذين حدّدهما علي «عليه السلام» لثبوت الخلافة يُظهر: أنه «عليه السلام» لم يكن يعبر عن قناعاته هو، بل كان بصدد الإلزام لمعاوية.

وخلاصة الأمر:

لو كان «عليه السلام» يرى أن إجماع المهاجرين والأنصار هو المعيار في الإمامة، وليس النص من الله ورسوله، لم يجز له أن يذكر إلى جانب ذلك ما ينقضه، فإن أبا بكر وعمر لم يجتمعا المهاجرون والأنصار على تسميتهما إمامين، وقد كان هو نفسه على رأس الرافضين لهما فضلاً عن بني هاشم، فضلاً عن زعيم الخزرج ومن معه، وعن غيرهم، وغيرهم!!

الإلتزام بالمتناقضات:

إن هذين الأمرين اللذين ألزم بهما معاوية يظهران: كيف أن هذا الفريق قد ألزم نفسه بالمتناقضات، وهذا يدلُّ على تخطيطه في حججه، وأن هدفه منها مجرد التبرير لما حدث، مهما كان هذا التبرير هشاً أو متناقضاً.

لا يدل هذا على فضل الصحابة:

إذا كان استدلاله على معاوية جدلياً، ويراد به الإلزام، فهو لا يدلُّ على فضل المهاجرين والأنصار، ولا على عدمه..

لو تحقق الإجماع لالتزمنا به:

إن قول المستدل في الفقرة الرابعة: إن رضا المهاجرين والأنصار بمبايعة رجل يكون من رضا الله صحيح في حد نفسه، لأن الإجماع إذا تحقق، فإن علياً «عليه السلام»، وسائر الملتزمين بالنص سيكونون معهم ومن بينهم، ولن يختار هؤلاء - بحيث يتحقق الإجماع - إلا من يرضاه الله ورسوله، وهو المنصوص عليه في يوم الغدير.

وهذا لم يحصل إلا بعد قتل عثمان.. أما قبل ذلك، فإن حال البيعة لأبي بكر قد علم مما ذكرناه، آنفاً. أما خلافة عمر، فكانت بوصية من أبي بكر، فحالتها حالها..

وكذلك الأمر بالنسبة لعثمان، فإن الشورى كانت من صنع عمر الذي استمد شرعيته من وصية أبي بكر له، فلم تكن هناك خلافة حقيقية أجمع

عليها المهاجرون والأنصار، ونص عليها الله ورسوله، وتأكدت بالبيعة في يوم الغدير، وبعد قتل عثمان، سوى بيعة علي «عليه السلام».

أين بيعة علي من بيعة الخلفاء؟!

قد ظهر عدم صحة قول السائل: إن علياً «عليه السلام» قد بويع بنفس الطريقة التي بويع بها أبو بكر وعمر، فإن عمر قد أخذ الخلافة بالوصية من أبي بكر، ولم يأخذ علي «عليه السلام» الخلافة بوصية من أحد، بل بوصية من الله ورسوله..

كما أن خلافة أبي بكر قد اعتمدت على القهر والضرب، ومحاولة إحراق أهل بيت النبوة، وإسقاط جنين فاطمة الزهراء «عليها السلام» بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسيدة نساء العالمين. ولم يصاحب البيعة لعلي «عليه السلام» شيء من ذلك..

ثم إن البيعة لعلي «عليه السلام» كانت إجماعية، ولم تكن البيعة لأبي بكر كذلك.

ثم إن هذه الرسالة العلوية إلى معاوية، كانت رسالة احتجاج، وإبطال لحجج معاوية..

والظاهر: أنها كانت قبل حرب صفين، فلم يكن من الحكمة أن تتضمن الجهر باللعن، وإنما لعن علي «عليه السلام» معاوية بعد ذلك..

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

تأخر علي عليه السلام عن البيعة دليل خطئه ..

السؤال رقم ٧٠ (١٢٥):

يقول ابن حزم عن علي «رضي الله عنه» - ملزماً الشيعة - بأنه «بايع أبا بكر بعد ستة شهور، تأخر فيها عن بيعته. (وهذا) لا يخلو ضرره من أحد وجهين: إما أن يكون مصيباً في تأخره، فقد أخطأ إذ بايع، أو يكون مصيباً في بيعته، فقد أخطأ إذ تأخر عنها»!!^(١).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ..

١ - إن الشيعة لم يقولوا: إن علياً «عليه السلام» قد بايع بعد ستة أشهر، بل بعض السنة هم الذين قالوا ذلك، ولم يأتوا بدليل يثبت قولهم هذا ..
فالشيعة يطالبونهم بما يثبت ذلك، ومجرد ورود روايات في بعض المصادر لفريق بعينه، لا يكون حجة على الفريق الآخر، لاحتمال أن يكون الهدف هو تحقيق الغلبة بهذا الادعاء، الذي قد اختلفت فيه الأقوال حتى

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٢٣٥.

عند أهل السنة اختلافاً كثيراً، فلقد ادَّعوا: أن علياً «عليه السلام» بايع أبا بكر، ثم اختلفوا في وقت بيعته له، فقليل: بعد ستة أشهر^(١).

وقيل: بعد وفاة الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» بأيام قلائل^(٢).

وقيل: بعد وفاة الصديقة الطاهرة، مع الإختلاف في وقت وفاتها.

فقليل: بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» بأربعين، وبأثنين وسبعين، أو بخمسة وسبعين، وبثلاثة أشهر، وبثمانية أشهر، إلى غير ذلك من أقوال..

وزعموا: أن سبب بيعته هو: أنه كان لعلي «عليه السلام» وجه من الناس في حياة فاطمة «عليها السلام»، فلما توفيت انصرفت وجوه الناس عنه، فبادر إلى البيعة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» بستة أشهر.

(١) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ٥ ص ٨٢ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٤ وشرح أصول الكافي ج ٧ ص ٢١٨ والصوارم المهرقة ص ٧١ ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٤١٣ وشرح مسلم للنووي ج ١٢ ص ٧٧ وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٨ وعمدة القاري ج ١٧ ص ٢٥٨ وصحيح ابن حبان ج ١٤ ص ٥٧٣ ونصب الراية للزيلعي ج ٢ ص ٣٦٠ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٣٠٧ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤ ص ٥٦٨ والإكمال في أسماء الرجال ص ١٦٨.

(٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٠١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٤٨٥ و ٤٨٩ والكمال في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٥ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤ وقاموس الرجال للتستري ج ٩ ص ١٥٤ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٤٧.

قيل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟!

قال: لا والله، ولا أحد من بني هاشم، حتى يبايعه علي «عليه السلام»^(١).

ونقول:

أولاً: إن بيعة علي «عليه السلام» لها أهمية بالغة لدى جميع الناس آنئذٍ. وقد كانت مرصودة من الكبير والصغير، فلا يعقل خفاؤها إلى هذا الحد. الأمر الذي يثير الشبهة في أكثر ما يقال في ذلك.

ثانياً: لقد هتك هؤلاء القوم حرمة علي «عليه السلام»، وهددوه بالقتل، وضربوا زوجته، وقتلوا ولده، وباشروا بإحراق بيته عليه وعلى زوجته وأولاده.. ولم يراعوا حرمة لهم. بل لقد كان للسيدة الزهراء «عليها السلام» النصيب الأكبر من هذا الأذى كله..

(١) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٠٠ وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٩ والمصنف ج ٥ ص ٤٧٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٦ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٤٨ وعن صحيح البخاري (كتاب المغازي) ج ٤ ص ١٥٤٩ وعن صحيح مسلم (كتاب الجهاد) ج ٤ ص ٣٠ والطرائف لابن طاووس ص ٢٣٨ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٥٣ وج ٢٩ ص ٢٠٢ واللمعة البيضاء ص ٧٥٥ و ٧٥٦ وأعيان الشيعة ج ٤ ص ١٨٨ وكشف الغمة ج ٢ ص ١٠٣ وغاية المرام ج ٥ ص ٣٢٧ وسفينة النجاة للتكابني ص ١٢٦ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٠ ص ٤٥٦.

يضاف إلى ذلك: أنهم يذكرون أنه «عليه السلام» لما رأى ما جرى في السقيفة حمل الزهراء وابنيها: الحسن والحسين «عليهم السلام»، ودار بهم على بيوت المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وغيرهم، يطلبون نصرتهم، فلم يستجيبوا لهم^(١).

فما معنى قولهم بعد ذلك كله: إنه لما توفيت فاطمة، رأى انصراف وجوه الناس عنه، فضرع للبيعة؟!!

أليس قد ظهر له هذا الإنصراف عنه منذ الأيام الأولى، حيث هوجم هو والزهراء، وولدهما؟! ثم طلبوا نصرة الناس لهم، فلم يستجب لهم سوى أربعة؟!!

وكيف يقول القرطبي في المفهم: «كان الناس يحترمون علياً في حياتها كرامة لها، لأنها بضعة من رسول الله وهو مباشر لها. فلما ماتت وهو لم يبايع أباً بكر انصرف الناس عن ذلك الإحترام، ليدخل فيما دخل فيه الناس، ولا يفرق جماعتهم»^(٢).

ثالثاً: لقد حورب مالك بن نويرة وقتل، وحورب مانعو الزكاة، لأنهم

(١) راجع: الإختصاص ص ١٨٣ - ١٨٥ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ١٨٩ - ١٩٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج ٨ ص ٤٢٢ - ٤٢٥ واللمعة البيضاء للتبريزي ص ٣١٠ - ٣١٢ وبيت الأحزان للقمي ص ١٥٧ - ١٥٩.

(٢) الغدير ج ٨ ص ٣٦ وج ١٠ ص ٣٦١.

أرادوا أن يبايعوا علياً «عليه السلام»، فلو أن علياً وأهل البيت «عليهم السلام» بايعوا في وقت مبكر، فإن هؤلاء لا يعرضون أنفسهم للقتل بتريثهم في إعطاء الزكاة لغير أهل بيت نبيهم.

رابعاً: إن الضغوط التي واجهها علي «عليه السلام» في الأيام الأولى من رحلة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» قد بلغت أقصى مداها.. وقد خفت تلك الضغوط عليه بعد ذلك، فلماذا يصوّرون الأمر بعكس ما هو واقع ومشهود؟!

غاية ما هناك: أن محاولاتهم معه لإجباره على البيعة قد تكررت في البدايات حتى يؤسوا منه، فاكتفوا منه بتكاثرهم عليه حتى مسح أبو بكر على يده، ثم صاحوا: بايع، بايع، بايع أبو الحسن.

٢ - إن القضية فيما يرتبط بالإصابة والخطأ ليست مانعة خلو بحسب اصطلاح أهل المنطق.. لأن هناك شقوقاً أخرى محتملة، وهي أن يكون «عليه السلام» مصيباً في كلا الحالتين، أو مخطئاً في كلا الحالتين أيضاً.

فلماذا لم يتعرض لهذين الشقين، لنعرف ماذا يقول فيها؟!.

والصحيح هو: أنه «عليه السلام» كان مصيباً أولاً حين لم يبايع، ومصيباً حين أجبر على البيعة بعد ذلك..

ويقول الشيعة: إن امتناعه «عليه السلام» أولاً كان من أجل أن يعرف الناس بأن الحق له، وبأن هؤلاء يريدون أخذ حقه منه، وهذه مصلحة كبرى لا بد له من مراعاتها، فلما ثبت ذلك للناس جميعاً.. ولم يكن هناك

مصلحة في قتالهم، اكتفى بممانعتهم حين تكاثروا عليه، ومسحوا على يده..
وإنما لم يقاتلهم بالسيف، لأنه لا يريد أن يعرض الإسلام للخطر..

٣ - لو قلنا: إنه «عليه السلام» قد امتنع ستة أشهر ثم بايع، فلماذا لا يقال: إن حال علي «عليه السلام» كان كحال النبي «صلى الله عليه وآله»، فإنه حارب قريشاً، وكانت المصلحة في الحرب، ثم تبدلت الأمور فبادر إلى الصلح معها وكان هو المصلحة..

وكان النبي «صلى الله عليه وآله» مصيباً في جميع الأحوال، وكذلك علي «عليه السلام»..

٤ - لا بد من الإجابة على السؤال الكبير عن السبب في امتناعه عن البيعة طيلة هذه المدة، ستة أشهر، ثم عن السبب في عدوله عن قراره الأول.. وهل يمكن أن يكون قد امتنع مختاراً؟! فإن الأمر ليس متروكاً له ليتلاعب فيه كيف شاء..

٥ - إنه «عليه السلام» قد أكد صحة قول معاوية عنه: إنه قد أكره على البيعة، حيث كتب «عليه السلام» إليه يقول:

«وقلت: إني كنت أقاد كما يقاد الجمل المخشوش حتى أبايع، فلعمري، لقد أردت أن تدم فمدحت، وأن تفضح فافتضحت. وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكاً في دينه»^(١).

(١) نهج البلاغة الكتاب (بشرح عبده) ج ٣ ص ٣٣ و ٣٤ رقم ٢٨ والاحتجاج ج ١

٦ - وأخيراً.. فإننا نقول: لو لم يكن في حق علي «عليه السلام» إلا قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: علي مع الحق، والحق مع علي يدور معه كيفما دار.. لكان ذلك كافياً لنا ولكل المسلمين في الهداية إلى الحق.. والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

كيف بايع علي عليه السلام كافرين؟

السؤال رقم ٧١ (٣):

يزعم الشيعة: أن أبا بكر وعمر «رضي الله عنهما» كانا كافرين، ثم نجد أن علياً «رضي الله عنه» وهو الإمام المعصوم عند الشيعة قد رضي بخلافتهما، وبايعهما الواحد تلو الآخر، ولم يخرج عليهما. وهذا يلزم منه: أن علياً غير معصوم، حيث إنه بايع كافرين، ناصيين

ص ٢٦٢ والصوارم المهرقة ص ٢٢٠ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٦٥ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٦٨ وج ٢٩ ص ٦٢١ وج ٣٣ ص ٥٩ والسقيفة للشيخ محمد رضا المظفر ص ١٥٤ ومستدرك سفينة البحار ج ٧ ص ٥٠٥ والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص ٧٣٣ ونهج السعادة ج ٤ ص ١٩٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٥ ص ١٨٣ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٣٧٤ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٢ ص ٣٦٩ وراجع: صبح الأعشى ج ١ ص ٢٢٩ ونهاية الأدب ج ٧ ص ٢٣٣ والفتوح لابن اعثم ج ٣ ص ٤٧٤.

ظالمين، إقراراً منه لهما.

وهذا خاتم للعصمة، وعون للظالم على ظلمه، وهذا لا يقع من معصوم قط.

أو أن فعله هو عين الصواب!! لأنها خليفتان مؤمنان صادقان عادلان، فيكون الشيعة قد خالفوا إمامهم في تكفيرهما وسبهما، ولعنهما، وعدم الرضى بخلافتهما! فنقع في حيرة من أمرنا: إما أن نسلك سبيل أبي الحسن «رضوان الله عليه»، أو نسلك سبيل شيعته العاصين؟! وصياغة أخرى تقول:

لماذا بايع علي «عليه السلام» أبا بكر وعمر، ولم يخرج عليهما. أليس ذلك إقرار منه لهما بالفضل؟!

أم أن المعصوم الأول عند الرفضية يبايع كافرين ظالمين، ويعين على الظلم وأهله؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

هل بايع علي عليه السلام أبا بكر وعمر وعثمان؟!:

أولاً: إننا لا نرضى ولا نرى مبرراً لما صدر من السائل من توصيف أبي بكر وعمر بالكافرين، ونرى في ذلك تجاوزاً للحدود لا بد من الاعتذار

منه، والإقلاع عنه.

ثانياً: إن ما يذكر عن بيعته «عليه السلام» لأبي بكر وعمر، لا تساعد عليه الشواهد، ونذكر منها ما يلي:

ألف: قوله «عليه السلام»: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد «صلى الله عليه وآله»، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم هذه»^(١).

فقد دل هذا النص على أنه «عليه السلام» بقي ممسكاً يده ولم يبايع مدة من الزمن.

ولكنه بعد أن رأى الخطر محققاً بالإسلام بادر إلى نصر دين محمد «صلى الله عليه وآله»، ولكنه لم يذكر أنه قد نصره بالبيعة لهما، فلعله نصره بمد يد العون للذين استولوا على الأمر، ليمنع من محق الدين.

ب: ادَّعوا: أن علياً «عليه السلام» بايع أبا بكر، ثم اختلفوا في وقت بيعته له، فقليل: بعد ستة أشهر^(٢).

(١) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٣ ص ١١٩ الكتاب رقم ٦٢ وبحار الأنوار

ج ٣٣ ص ٥٩٦ و ٥٩٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٧ ص ١٥١.

(٢) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ٥ ص ٨٢ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٤

وقيل: بعد وفاة الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» بأيام قلائل^(١).
 وقيل: بعد وفاة الصديقة الطاهرة مع الاختلاف في وقت وفاتها.
 وقيل: بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» بأربعين، وبأثنين وسبعين، أو
 بخمسة وسبعين، وبثلاثة أشهر، وبثمانية أشهر، إلى غير ذلك من أقوال..
 وزعموا: أن سبب بيعته هو: أنه كان لعلي «عليه السلام» وجه من
 الناس في حياة فاطمة «عليها السلام»، فلما توفيت انصرفت وجوه الناس
 عنه، فبادر إلى البيعة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» بستة أشهر، قيل
 للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟!
 قال: لا والله، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي «عليه السلام»^(٢).

وشرح أصول الكافي ج ٧ ص ٢١٨ والصوارم المهرقة ص ٧١ ومناقب أهل
 البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٤١٣ وشرح مسلم للنووي ج ١٢ ص ٧٧
 وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٨ وعمدة القاري ج ١٧ ص ٢٥٨ وصحيح ابن حبان
 ج ١٤ ص ٥٧٣ ونصب الراية للزيلعي ج ٢ ص ٣٦٠ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٣٠٧
 والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤ ص ٥٦٨ والإكمال في أسماء الرجال ص ١٦٨.
 (١) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٠١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٤٨٥ و ٤٨٩ والكمال في
 التاريخ ج ٢ ص ٣٢٥ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤ وقاموس الرجال
 للتستري ج ٩ ص ١٥٤ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٤٧.
 (٢) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٠٠ وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٩

ونقول:

ألف: إن بيعة علي «عليه السلام» لها أهمية بالغة لدى جميع الناس آنئذٍ. وقد كانت مرصودة من الكبير والصغير، فلا يعقل خفاؤها إلى هذا الحد. خصوصاً أنه هو صاحب الحق الأصلي [والناس يراقبون كل تصرفاته ويتوقعون منه صدور شيء ما].

ب: لقد هتك هؤلاء القوم حرمة علي «عليه السلام»، وهددوه بالقتل، وضربوا زوجته، وقتلوا ولده، وباشروا بإحراق بيته عليه وعلى زوجته وأولاده.. ولم يراعوا حرمة لهم. بل لقد كان للسيدة الزهراء «عليها السلام» النصيب الأكبر من هذا الأذى كله..

يضاف إلى ذلك: أنه قد حمل الزهراء وابنيها: الحسن والحسين «عليهم السلام»، ودار بهم على بيوت المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وغيرهم،

والمصنف ج ٥ ص ٤٧٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٦ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٤٤٨ وعن صحيح البخاري (كتاب المغازي) ج ٤ ص ١٥٤٩ وعن صحيح مسلم (كتاب الجهاد) ج ٤ ص ٣٠ والطرائف لابن طاووس ص ٢٣٨ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٥٣ وج ٢٩ ص ٢٠٢ واللمعة البيضاء ص ٧٥٥ و ٧٥٦ وأعيان الشيعة ج ٤ ص ١٨٨ وكشف الغمة للإربلي ج ٢ ص ١٠٣ وغاية المرام ج ٥ ص ٣٢٧ وسفينة النجاة للتكابني ص ١٢٦ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٠ ص ٤٥٦.

يطلبون نصرتهم، فلم يستجيبوا لهم..

فما معنى قولهم بعد ذلك كله: إنه لما توفيت فاطمة «عليها السلام» رأى انصراف وجوه الناس عنه، فضرع للبيعة؟!

أليس قد ظهر هذا الانصراف عنه منذ الأيام الأولى، حيث هوجم هو والزهراء، وولدها «عليهم السلام»؟! ثم طلبوا نصرة الناس لهم، فلم يستجب لهم سوى أربعة؟!

وكيف يقول القرطبي في المفهم: «كان الناس يحترمون علياً «عليه السلام» في حياتها كرامة لها، لأنها بضعة من رسول الله «صلى الله عليه وآله» وهو مباشر لها. فلما ماتت وهو لم يبايع أباً بكر انصرف الناس عن ذلك الإحترام، ليدخل فيما دخل فيه الناس، ولا يفرق جماعتهم»^(١).

ج: لقد حورب مالك بن نويرة وقتل، وحورب مانعو الزكاة، لأنهم أرادوا أن يبايعوا علياً «عليه السلام»، فلو أن علياً وأهل البيت «عليهم السلام» بايعوا في وقت مبكر، فإن هؤلاء لا يعرضون أنفسهم للقتل بتريئهم في إعطاء الزكاة لغير أهل بيت نبهم.

د: إن الضغوط التي واجهها علي «عليه السلام» في الأيام الأولى من ارتحال الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» قد بلغت أقصى مداها.. وقد خفّت تلك الضغوط عليه بعد ذلك، فلماذا يصوّرون الأمر بعكس ما هو

(١) الغدير ج ٨ ص ٣٦ وج ١٠ ص ٣٦١.

واقع ومشهود؟! واقع

غاية ما هناك: أن محاولاتهم معه لإجباره على البيعة قد تكررت في البدايات حتى يئسوا منه، فاكتفوا منه بتكاثرهم عليه حتى مسح أبو بكر على يده، ثم صاحوا: بايع، بايع، بايع أبو الحسن.

هـ: إنه «عليه السلام» لم يبايع، بدليل: ما تقدم من أنه «عليه السلام» أقسم على عدم البيعة، فقال لعمر: إذاً - والله - لا أقبل قولك، ولا أحفل بمقامك، ولا أبايع^(١). ولم يكن علي «عليه السلام» بالذي يحنث بقسمه..

و: يمكن أن يقال أيضاً: إن حديث احتجاج طائفة من الصحابة على أبي بكر يدل على أن علياً «عليه السلام» لم يبايع أبا بكر، فبعد أن امتنع «عليه السلام» عن بيعة أبي بكر في اليوم الأول صعد أبو بكر المنبر في اليوم التالي، فتشاور قوم فيما بينهم.

فقال بعضهم: والله لنأتينه ولننزلنه عن منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقال آخرون منهم: والله، لئن فعلتم أعنتم على أنفسكم.. ثم اتفقوا على استشارة علي «عليه السلام» في ذلك، فلما أخبروه بالأمر قال: وأيم الله لو فعلتم ذلك لأتيموني شاهرين بأسيافكم، ومستعدين للحرب والقتال، وإذن

(١) الإحتجاج للطبرسي ج ١ ص ١٨١ - ١٨٥ و (ط دار النعمان سنة ١٣٨٦ هـ) ج ١

ص ٩٤ - ٩٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٨٥.

لأتوني، وقالوا لي: بايع وإلا قتلناك. فلا بد لي من أن أدفع القوم عن نفسي^(١).
فدلّ هذا الخبر على أن تصرفهم هذا سوف يؤدي إلى حرب.. ولا يؤدي إلى حرب إلا إذا خُيّر بين البيعة وبين القتل، فإذا اختار عدم البيعة وقعت الحرب، التي تفرض أن يأتي الناس إليه متأهبين للقتال. حيث سيضطر إلى دفع القوم عن نفسه بهذه الطريقة.

ثالثاً: لو كان علي «عليه السلام» يرى أن أبا بكر كان أهلاً للخلافة لم يمتنع عن بيعته ستة أشهر كما ذكرته بعض الروايات التي رواها أهل السنة في مصادرهم وفي صحاحهم، مثل البخاري ومسلم، وغيرها..

رابعاً: إن الأحداث التي رافقت بيعة السقيفة، ومنها الهجوم على بيت الزهراء «عليها السلام»، وضربها، وإسقاط جنينها، والسعي لإحراق دارها عليها بمن فيها، وفيها علي والزهراء، والحسن والحسين «عليهم السلام» - إن ذلك كله - يدل على أن المطلوب هو إكراه علي «عليه السلام» على البيعة، ومن الثابت أنه لا بيعة لمكره^(٢) وبيعة المكره لا تدل على الرضا بولايته.

(١) الإحتجاج ج ١ ص ١٨١ - ١٨٥ و (ط دار النعمان سنة ١٣٨٦ هـ) ج ١ ص ٩٤ - ٩٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٨٩ - ١٩١ والخصال للصدوق ص ٤٦١ و ٤٦٢ واليقين لابن طاووس ص ٣٣٦ و ٣٣٧ والدر النظيم ص ٤٤١ و ٤٤٢ ونهج الإيمان ص ٥٧٨ و ٥٧٩ وغاية المرام ج ٢ ص ١٢٠.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٩٠ ومقاتل الطالبين ص ١٩٠ وتاريخ الأمم

وإنما يرد الإشكال الذي ذكره السائل لو كان بايع طائعاً مختاراً. ولم يكن الأمر كذلك.

خامساً: إن البيعة لا تعد إقراراً بالفضل، ولا تدل على أن من تكون البيعة له من أهل العدالة، كيف وقد بايع الناس، ومنهم ابن عمر يزيد بن معاوية، وبايع الناس، وفيهم أعيان من التابعين الوليد بن يزيد المرواني.. الذي استفتح بالقرآن، فخرجت له آية: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾، فرمي القرآن، بالنشاب، وهو يقول:

تهددني بجبار عنيد فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب مزقني الوليد^(١)

والمملوك و (ط أوروبا) ج ٣ ص ٢٠٠ و (ط الأعلمي) ج ٦ ص ١٩٠ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ٥٣٢.

(١) راجع: بهج الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٣ والخور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢٢٦ والأغاني (ط دار إحياء التراث) ج ٧ ص ٤٩ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ٢٩٠ وفوات الوفيات للكتبي ج ٢ ص ٥٩٠ وكتاب الفتوح لابن أعمم (ط دار الأضواء) ج ٨ ص ٣٠٢ و ٣٠٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٣٤٧ وبحار الأنوار ج ٣٨ ص ١٩٣ وكتاب الأربعين للماحوزي ص ٣٨٨ ومناقب أهل البيت للشيرازي ص ٤٧٩ وشجرة طوبى ج ١ ص ١٥٠.

دعوني والتمسوا غيري..

السؤال رقم ٧٢ (٥):

يروى صاحب كتاب (نهج البلاغة) - وهو كتاب معتمد عند الشيعة - أن علياً «رضي الله عنه» استعفى من الخلافة وقال: «دعوني والتمسوا غيري»! (١) وهذا يدل على بطلان مذهب الشيعة، إذ كيف يستعفى منها، وتنصيبه إماماً وخليفة أمر فرض من الله لازم - عندكم - كان يطالب به أبا بكر - كما تزعمون -؟! وفي صياغة أخرى لهذا السؤال قال:

لماذا استعفى علي «رضي الله عنه» من الخلافة وأبى قبولها بعد قتل عثمان عندما قال لأصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «دعوني والتمسوا غيري» كما ذكر صاحب (نهج البلاغة)، والسؤال المطروح على الرافضة هو: إذا كانت الإمامة ركناً من أركان الدين ونزل بها الوحي الأمين على إمام المرسلين وسيد الأولين والآخرين، فلماذا تنحى عنها علي؟!

أليس في ذلك هدم لركن الإمامة المزعوم، وطعن في الكرار المقدم: علي «رضي الله عنه»؟! **الجواب:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين..

(١) «نهج البلاغة»، (ص ١٣٦)، وانظر: (ص ٣٦٦ - ٣٦٧) و(ص ٣٢٢).

وبعد..

إن بعضاً أو كثيراً من الذين سخطوا سياسات عثمان لن ترضيهم سياسات علي «عليه السلام» الذي سيعمل فيهم بمرّ الحق، لأن الكثيرين ممن سخطوا إمارة عثمان، إنما سخطوها لأنهم لم ينالوا ما توقعوه منها، بعد أن آثر عثمان أقاربه بكل شيء..

كما أن الفريق العثماني لن يرضى باستعادة علي «عليه السلام» ما كان عثمان قد أعطاهم إياه من أموال المسلمين..

يضاف إلى ذلك: أنه «عليه السلام» سيعود بالناس إلى النهج النبوي، الذي يقضي بإعادة الأمور إلى نصابها، ويحتم عليه نقض الكثير من السياسات التي تستبطن الظلم والتعدي، وقد اعتاد عليها الناس، ومنها السياسات المالية، ولو كلفه ذلك خوض اللجج وبذل المهج.

وأما ما كان حقاً لله تعالى، فعليه أن يرشد الناس إلى الصواب فيه، وعليهم أن يستجيبوا النداء الله.

والذين يصرون منهم على المخالفة قسمان:

قسم وقع في شبهة، بسبب إحسانه الظن بمن سن وقرر، أو رأى أو ارتأى.. فهذا يوكل أمره إلى الله تعالى.

وقسم مُصِرٌّ ومعاند، مع وضوح الحق له، فإن أراد أن يعاقب هذا القسم فسيطالب بالمبرر، وسيُتهم بالتعدي والظلم، وبالعَمَل بالهوى.. إذ لا يعترف أحد له أنه يعلم بما في ضمائر الناس.

فإذا وجد هؤلاء وأولئك: أن علياً «عليه السلام» سيتتهج سياسة تضر

بطموحاتهم، فإنهم سيواجهونه بالرفض، وسيتداعون لمقاومته.. وسيؤدي ذلك إلى كارثة حقيقية تحل بالناس، فكان لا بد من إفهامهم قبل أن يستجيب لهم: أنهم إن كانوا يريدون حاكماً يسير فيهم بالسياسات التي ترضي طموحاتهم، وتجلب لهم الأموال والمناصب من دون مراعاة أحكام الشرع، فإن ما أرادوه لن يحصلوا عليه منه.. كما أن بيعتهم له، وهم يفكرون بهذه الطريقة، ويسعون إلى هذا الأمر، لن تمكنه من إجراء سنة العدل فيهم. وليس هؤلاء ممن يمكن أن يتتصر بهم، أو أن يعينوه على إقامة الحق.. وكبح جماح الباطل.

وعلى هذا.. ستكون وزارته لهم خير من إمارته عليهم، ما داموا لا يريدون الانصياع للحق الذي سيلتزم وسيلزمهم به في إمارته، لأن إمارته ستصادم مع أهوائهم، وسيؤدي ذلك إلى الدمار والبوار لهم في الدنيا والآخرة. وبذلك يكون الإنتظار إلى أن تتغير أحوالهم هو الأقرب والأصوب.. ولكنه «عليه السلام» قبل البيعة منهم حين أعلنوا رضاهم بسياساته، وتعهدوا بنصرته ومعاونته، فقامت الحجة عليه بذلك، وكان لا بد من القبول. ولذلك قال «عليه السلام»: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها».

وقد أوضح «عليه السلام» في نفس هذا الموضع هذه الحقيقة بأتم ما يكون، فقد قال لهم: «دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان. لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول. وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت.

واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب. وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم.. وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»^(١).

فظهر بذلك: أنه «عليه السلام» لم ينتج عن الخلافة، إلا عن خلافة يريدونها له كجسر لأطماعهم، وبلوغ غاياتهم واهوائهم.. ولم يهدم ركن الإمامة، بل أراد أن يأخذ منهم الوعد والعهد على نصرته، وطاعته، وأن يعرفهم: أنهم مقدمون على أمور هائلة، وصعبة، وقد يكون بعضها غائماً عليهم، وغير مفهوم لهم.. فعليهم أن يتخذوا قرارهم على بصيرة من أمرهم، لكي لا يكون لهم أي مبرر للعصيان والنكث في أي حال، ولكي لا يدعي أحد منهم أن بيعته كانت فلتة^(٢)، من دون تأمل وتفكير.. فلما تحقق له ذلك قام بالأمر، وكان ما كان..

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢ ومناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٣٧٨ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٣٥ و ٣٦ وج ٤١ ص ١١٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٧ ص ٣٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج ١٢ ص ١٥٧.

(٢) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٢ ص ١٩ الخطبة ١٣٦ وراجع الكتاب ٥٤ والإرشاد ج ١ ص ٢٤٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٢٠٢ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٣٣ و ٤٩ ونهج السعادة ج ١ ص ١٩٦ و ١٩٧ والمعيار والموازنة ص ١٠٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٩ ص ٣١.

الفصل الرابع

النص على علي عليه السلام .. إشكالات وردود..

استخلاف علي في تبوك لا يدل على استخلافه مطلقاً..

السؤال رقم ٧٣ (١٢٩):

يزعم الشيعة: أن من الأدلة على وجوب خلافة علي بعد رسول الله ﷺ أنه ﷺ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

ولو كان زعمهم صحيحاً لعهد إليه النبي ﷺ بالحكم في جميع الغزوات التي تخلف فيها بدلاً من إسنادها إلى غيره. فقد ثبت أنه استخلف عثمان بن عفان «رضي الله عنه» وعبد الله ابن أم مكتوم، فلماذا خص علياً دون غيره؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

(١) رواه البخاري ومسلم.

أولاً: إن الشيعة لا يستدلون على إمامة علي «عليه السلام» بنفس جعل النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» خليفة له في غزوة تبوك.. وإن استدل بعضهم بذلك، فعلى سبيل إلزام الخصم، على اعتبار أن استخلاف غيره قد انتهى باستخلافه، ولم نجده عزله بعد ذلك، فيستصحب.

والحقيقة هي: أن من أدلة الشيعة على إمامته «عليه السلام»: قوله له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». حيث دلّ على أنه «عليه السلام» بمنزلة النبي «صلى الله عليه وآله» في جميع المراتب والمناصب ومنها الوزارة والخلافة إلا النبوة.

وقد شرحنا كيفية استدلالهم على ذلك في الإجابة على السؤال رقم ١١٦ و٧١. ولم يقل «صلى الله عليه وآله» في حق عثمان وابن أم مكتوم مثل هذه الكلمة، حين استخلفهما على المدينة.. ولو قالها في حق أي منهم لكان هو الإمام.. ثانياً: إن الشيعة يستدلون بحديث المنزلة على إمامة علي «عليه السلام»، والخلافة هي بعض شؤون الإمامة..

ثالثاً: إنه «عليه السلام» لم يتخلف عن أية غزوة من غزوات رسول الله «صلى الله عليه وآله» بل شهدا جميعها، وكان هو الأمير فيها جميعاً، ولم يؤمر عليه أحداً على الإطلاق^(١).

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ٩٦ ومناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ٢٢٣ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٣ ص ٣٥١ و ٤٠٤ وكتاب سليم بن قيس

وحين خلفه «صلى الله عليه وآله» هذه المرة الوحيدة في غزوة تبوك أتحفه بهذا الوسام الذي أكد فيه على إمامته «عليه السلام»، وعلى خلافته من بعده. والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الذين حضروا الغدير لم يعترضوا على أبي بكر..

السؤال رقم ٧٤ (١٤):

إذا كانت الشيعة تزعم أن الذين حضروا غدير خم آلاف الصحابة قد سمعوا جميعاً الوصية بالخلافة لعلي بن أبي طالب «رضي الله عنه» بعد رسول

(بتحقيق الأنصاري) ص ٤١٨ ودلائل الإمامة ص ٢٦١ وشرح الأخبار ج ١ ص ٣٢٠ ونوادر المعجزات ص ١٤٤ ومدينة المعاجز ج ٥ ص ٤٣٤ والطرائف لابن طاووس ص ٢٧٧ وبحار الأنوار ج ٣٧ ص ٣٣٥ وج ٣٨ ص ٧٩ و ١٨٨ وج ٤٧ ص ١٢٧ وج ٤٩ ص ٢٠٩ وخلاصة عبقات الأنوار ج ٧ ص ١٢١ والنص والاجتهاد ص ٣٣٨ والغدير ج ١ ص ٢١٢ وأبو هريرة للسيد شرف الدين ص ١٢٣ و ١٣٥ وقاموس الرجال للتستري ج ١٢ ص ١٥١ ونهج الإيوان ص ٤٦٧ ومسند الإمام الرضا للعطاردي ج ١ ص ١١٤ وتنبيه الغافلين لابن كرامة ص ١٩ وإعلام الوري ج ١ ص ٣١٥ والدر النظيم ص ٢٤٨ وفصل الحاكم في النزاع والتخاصم ص ٢١٥ وغاية المرام ج ٢ ص ٣١٦ والصراط المستقيم ج ٢ ص ٩ و ٣٠٤ والشافي في الإمامة ج ٢ ص ٦٥.

الله ﷺ مباشرة؛ فلماذا لم يأت واحد من آلاف الصحابة ويغضب لعلي ابن أبي طالب، ولا حتى عمار بن ياسر، ولا المقداد بن عمرو، ولا سلمان الفارسي «رضي الله عنهم»، فيقول: يا أبا بكر، لماذا تغضب الخلافة من علي وأنت تعرف ماذا قال الرسول ﷺ في غدیر خم؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن من يرى ما جرى على الزهراء «عليها السلام» من ضرب، وإهانة، وإسقاط جنين، وهي سيدة نساء العالمين، وبضعة الرسول، ومن آذاها فقد آذاه، ومن أغضبها فقد أغضبه..

ويرى ويسمع قولهم لرسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة: إنه يهجر، وهو لا يزال حياً يرزق..

ويرى ما جرى في السقيفة من تهديدات وإهانات، ونزاعات جرت بين الأنصار وبين الذين استأثروا بالأمر بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»..

ويرى أن جميع الصحابة قد بايعوا علياً «عليه السلام» يوم الغدير قبل سبعين يوماً فقط من وفاته «صلى الله عليه وآله»..

ويرى كيف أن الناس كانوا يساقون إلى البيعة لأبي بكر في المسجد..

ثم يرى كيف تم غضب فذك من الزهراء «عليها السلام».. حيث تعرضت للإهانة والضرب من أجل ذلك أيضاً.

إن من يرى ذلك كله وسواه ثم يتوهم أن أبا بكر سوف يستجيب لقوله، ويعترف له بالحق، ويتخلى عن هذا الأمر، ويسلمه إلى صاحبه الشرعي، بمجرد أن يقول له أحدهم: يا أبا بكر، لماذا تغضب الخلافة من علي، وأنت تعرف ماذا قال الرسول في غدير خم؟!

نعم، إن من يتوهم ذلك، سيتهم بأنه مجنون بلا ريب.

ثانياً: مع غض النظر عن ذلك كله، فإن لنا أن نسأل: من أين عرف هذا السائل: أن هؤلاء وكثير غيرهم لم يحتجوا على أبي بكر بذلك، ولم يطالبوه ببيعته، ولم يسألوه عنها؟! فإن عدم الوجدان لا يدلُّ على عدم الوجود.. والدواعي متوفرة لطمس أمثال هذه الأخبار، وإخفائها، ومطالبة بل معاقبة كل من يعمل على إفشائها.

والكل يعلم كم كان الخلفاء ومن هم على نهجهم متشددين في المنع من إفشاء الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وطمس معالمه، ويمكن مراجعة كتاب: (الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»). الجزء الأول، للوقوف على طائفة كبيرة من النصوص والمصادر لهذا الأمر.

ثالثاً: هناك دلائل كثيرة على وجود اعتراضات ومطالبات احتجاجية لعدد من الصحابة لأبي بكر بما جرى من غضب الخلافة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد ذكرنا شطراً من هذه الإحتجاجات في كتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»)، فراجع الأجزاء الأخيرة منه.

رابعاً: قال السائل: «إذا كانت الشيعة تزعم أن الذين حضروا غدير خم هم آلاف الصحابة قد سمعوا جميعاً الوصية بالخلافة لعلي بن أبي طالب «رضي الله عنه» بعد رسول الله الخ..». مع أن روايات الغدير لا تنحصر بالشيعة، فقد ذكرها أهل السنة أيضاً في كتبهم بصورة مكثفة، وإنما يحتاج الشيعة على أهل السنة في هذا الأمر بخصوص ما في كتب أهل السنة، فراجع كتاب الغدير للأميني، وغيره..

والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

الفصل الخامس

علي عليه السلام والخلفاء..

زواج عمر بنت علي عليه السلام

السؤال رقم ٧٥ (٢):

يعتقد الشيعة أن علياً «رضي الله عنه» إمام معصوم، ثم نجده -
باعترافهم - يزوج ابنته أم كلثوم «شقيقة الحسن والحسين» من عمر ابن
الخطاب «رضي الله عنه»!!^(١) فيلزم الشيعة أحد أمرين أحلاهما مر:
الأول: أن علياً «رضي الله عنه» غير معصوم؛ لأنه زوج ابنته من كافر!، وهذا

(١) أثبت هذا الزواج من شيوخ الشيعة: الكليني في الكافي في الفروع (١١٥/٦)،
والطوسي في تهذيب الأحكام (باب عدد النساء ج ٨/ ص ١٤٨) وفي
(٣٨٠/٢)، وفي كتابه الاستبصار (٣/٣٥٦)، والمازنداراني في مناقب آل أبي
طالب، (٣/١٦٢)، والعاملي في مسالك الأفهام، (١/ كتاب النكاح)، ومرضى
علم الهدى في الشافي، (ص ١١٦)، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة،
(٣/ ١٢٤)، والأردبيلي في حديقة الشيعة، (ص ٢٧٧)، والشوشتری في مجالس
المؤمنين. (ص ٧٦، ٨٢)، والمجلسي في بحار الأنوار، (ص ٦٢١). وانظر
للزيادة: رسالة «زواج عمر بن الخطاب من أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب -
حقيقة لا افتراء» لأبي معاذ الإسماعيلي.

ما يناقض أساسات المذهب، بل يترتب عليه أن غيره من الأئمة غير معصومين.
والثاني: أن عمر «رضي الله عنه» مسلمٌ! قد ارتضى علي «رضي الله عنه»
مصاهرته. وهذان جوابان محيران.

وفي صياغة أخرى:

لماذا زوج علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»، وهو الإمام المعصوم
الأول عندهم ابنته أم كلثوم شقيقة الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة
لعمر بن الخطاب «رضي الله عنه» مع أنه الكافر في زعمهم.. أليس ذلك
ينافي عصمة علي «رضي الله عنه» أو يزكي عمر «رضي الله عنه»، لأن علياً
ارتضاه لابنته، فأبي الجوابين تختار الرافضة؟!!

فإن كان الأول، فهذا معناه: سقوط أصل من أصول المذهب الشيعي
وهو عصمة الأئمة، وإن كان الثاني فهذا يستلزم تزكية عمر الذي تطفح
كتب الرافضة بتكفيره وتفسيقه.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

تكفير الشيعة لعمر:

أولاً: ليس صحيحاً ما نسبته إلى الشيعة من تكفير لعمر بن الخطاب،
وإنما هم يشبتون من خلال الآيات والروايات التي طفحت بها كتب أهل

السنة أفعالاً له خالف فيها النصوص القرآنية والنبوية..
ولسنا من يدّعي: أننا مطلعون على النوايا، والضمائر، لأن المخالفة قد تكون
لأجل غلبة هوى، أو انسياقاً مع عصبية، أو استجابة لطموح أو غير ذلك..
فالمخالفة لا تستلزم الكفر دائماً إلا إذا صرح صاحبها بالكفر والطغيان
على الله. ونحن نقبح عمل من يكفر إنساناً لمجرد مخالفته وعصيانه لأوامر
الله ورسوله.. لأن الحكم بالكفر يحتاج إلى الاستناد إلى حجة قوية قطعية،
كتصريح نفس الشخص، وإظهاره الكفر، أو إخبار النبي «صلى الله عليه
 وآله»، ومن يمكنه الإطلاع على الغيب، ومعرفة السرائر، ولو استناداً إلى ما
أخبره به رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ثانياً: ما ذكر، من أن علياً «عليه السلام» ارتضى عمر زوجاً لابنته غير
دقيق، فإن الروايات تصرح بما يدل على ضد ذلك، فهي تذكر: أنه قد
خطبها منه ثلاث مرات، فكان يتعلل بصغرها تارة، وبغير ذلك أخرى..
ومهما يكن من أمر، فإننا نذكر فيما يلي فصلاً تحدثنا فيه عن هذا الأمر،
جاء في كتاب الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام»، وهو التالي:

زواج عمر بأُم كلثوم بنت علي عليها السلام:

ذكروا: أنه في السنة السابعة عشرة من الهجرة^(١) كان زواج عمر بن

(١) الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٥٣٧ وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٤٩ وتاريخ الأمم

الخطاب بأم كلثوم بنت أمير المؤمنين «عليه السلام»^(١).

والمملوك ج ٤ ص ٦٩ ونظم درر السمطين ص ٢٣٤ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي سنة ١٤٠٨ هـ) ج ٧ ص ٩٣ وحياة الإمام علي «عليه السلام» لمحمود شلبي ص ٢٩٤ والمختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٦٢ والإصابة ج ٤ ص ٤٩٢ وتاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) ص ١٦٦ والفصول المهمة لابن الصباغ ج ١ ص ١٥٤.

(١) راجع في هذا الزواج المصادر التالية: تاريخ الإسلام للذهبي ج ٢٦ ص ١٣٦ وج ٤ ص ١٣٧ وذخائر العقبى للطبري ص ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ والمستدرك للحاكم ج ٣ ص ١٤٢ ونظم درر السمطين ص ٢٣٤ والذرية الطاهرة النبوية للدولابي ص ١٥٧ و ١٥٩ وتفسير الثعلبي ج ٣ ص ٢٧٧ وأنساب الأشراف للبلاذري ص ١٨٩ والسيرة النبوية لابن إسحاق ج ٥ ص ٢٣٢ وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٤ وج ٧٨ ص ٣٨٢ عن الخلاف للشيخ الطوسي «رحمه الله»، والغدير للأميني ج ٦ ص ١٣٦ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي سنة ١٤١٣ هـ) ج ٧ ص ١٥٦ و ١٥٧ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٧٠ والمنمق ص ٤٢٦ والكامل في التاريخ (ط دار صادر) ج ٢ ص ٥٣٧ وغيرها. وإرشاد الساري ج ٥ ص ٨٤ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٤ ص ٢٦٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ١٦٨ والطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج ٣ قسم ١ ص ٢٤٠ و ١٩٠ و (ط دار صادر) ج ٨

وزعموا: أنه دخل بها في ذي القعدة^(١).

ص ٤٦٣ ومجمع الزوائد ج ٨ ص ٣٩٨ وفتح الباري ج ٦ ص ٦٠ وج ١٣ ص ٤١
وكنز العمال ج ١٢ ص ٥٧٠ و ٥٧١ وج ١٥ ص ٧١٦ والخصائص الكبرى ج ١
ص ١٠٥ والتحفة اللطيفة ج ١ ص ٣٩٤ و ١٩ والمستطرف (ط دار الجيل - سنة
١٤١٣ هـ) ص ٥٤٨. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠٦ وج ١٩
ص ٣٥١ وسنن سعيد بن منصور ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧ وعن تاريخ ابن عساکر
ج ٢ ص ٨٠ والكافي ج ٥ ص ٣٤٦ (ج ٦ ص ١١٥) ورسائل المرتضى (المجموعة
الثالثة) ص ١٤٩ و ١٥٠ و امرأة العقول ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥ ووسائل الشيعة (ط
دار الإسلامية) ج ٢٠ باب ١٠ من أبواب عقد النكاح وأولياء العقد. وراجع:
الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠ والشافي ج ٣ ص ٢٧٢ و شرح إحقاق الحق
(الملحقات) ج ٢٤ ص ٣٦٠ والفصول المهمة لابن الصباغ ج ١ ص ١٥٣
ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٣٦٢ وتهذيب الأحكام ج ٨ ص ١٤٨ و ج ٢
ص ٣٨٠ والإستبصار ج ٣ ص ٣٥٦ ومسالك الإفهام كتاب النكاح و حديقة
الشيعة ص ٢٧٧ ومجالس المؤمنين ص ٧٦ و ٨٢.

(١) تاريخ الأمم والملوك ج ٤ ص ٦٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ١٦٨ والكامل
في التاريخ ج ٢ ص ٥٣٧ ونظم درر السمطين ص ٢٣٥ والبداية والنهاية (ط دار
إحياء التراث العربي سنة ١٤٠٨ هـ) ج ٧ ص ٩٣ والفصول المهمة لابن الصباغ
ج ١ ص ١٥٤ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٨ ص ٥٥١.

وروى خبر هذا التزويج أهل السنة وبعض كتب الشيعة على حد سواء.
غير أن بين هذه الروايات الكثير من الاختلاف والتباين.. الذي دعا بعض العلماء والمحققين إلى الشك في أصل الموضوع كما ورد في بعض رسائل الشيخ المفيد، والسيد المرتضى «قدس الله أسرارهما».
كما أن ثمة مؤاخذات عديدة وأساسية على عدد من تلك الروايات.
فراجع في هذا أو ذاك كتابنا: «ظلامه أم كلثوم».. الفصل الأول والثاني..
غير أن من المفيد: أن نشير هنا إلى أن بعض الروايات تصرّح بأن عمر مات قبل بلوغها^(١). وذلك يدل على أنها لم تكن من بنات الزهراء «عليها السلام».
وفي بعضها: أنه مات قبل أن يدخل بها^(٢).

الزواج بأم كلثوم تحت التهديد:

وقد صرّحت الروايات أيضاً: بأن هذا الزواج قد جاء نتيجة الإلحاح، ثم التهديد القوي والحاسم.. بعد أن تعلل أمير المؤمنين «عليه السلام» لدفعه عنها بعلل مختلفة، فاعتذر له:

(١) راجع: شرح المواهب للزرقاني ج ٧ ص ٩ وج ٩ ص ٢٥٤.

(٢) المجدي في أنساب الطالبين ص ١٧ ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٣٠٤ و (ط) المطبعة الحيدرية سنة ١٣٧٦ هـ) ج ٣ ص ٨٩ عن كتاب الإمامة لأبي محمد النوبختي، وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٢ والصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠.

تارة: بأنها صغيرة.

وأخرى: بأنه عزها لولد أخيه جعفر بن أبي طالب «رضوان الله تعالى عليه».

وثالثة: بأنه يريد أن يستأذن الحسنين «عليهما السلام»^(١).

قال الطبرسي: قال أصحابنا: «إنما زوجها منه بعد مدافعة كثيرة، وامتناع شديد، واعتلال عليه بشيء بعد شيء، حتى ألجأته الضرورة إلى أن ردَّ أمرها إلى العباس بن عبد المطلب، فزوجها إياه»^(٢).

وقد يكون تصرف العباس هذا فضولياً، لأن في بعض النصوص: أن عمر تهدد وتوعد، وأرسل مع العباس هذا التهديد والوعيد الشديد والأكيد، فطلب العباس من أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يوكل الأمر إليه، فسكت «عليه السلام».

وقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام»، في تزويج أم كلثوم قوله: «ذلك فرج غصبناه (أو غصبنا عليه)»^(٣).

(١) راجع: ذخائر العقبى ص ١٦٩.

(٢) راجع: بحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٣ عن إعلام الوری ص ٢٠٤ وظلامة أم كلثوم الفصل الأول.

(٣) الكافي ج ٥ ص ٣٤٦ وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ١٠٦ والصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠ والإستغاثة ج ١ ص ٧٨ و ٨١ ورسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثالثة) ص ١٤٩ و ١٥٠ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج ٢٠ ص ٥٦١

هل هي بنت الزهراء عليها السلام؟!:

ثم إن هناك حرصاً ظاهراً لدى فريق من الناس على تأكيد زواج عمر بن الخطاب بأم كلثوم بنت علي من فاطمة «عليهم السلام».. في محاولة منه لتأكيد صلته برسول الله «صلى الله عليه وآله» من جهة، والتخفيف من السليبيات التي لحقته بمهاجته للزهراء «عليها السلام»، وضربه لها، الذي انتهى بإسقاط جنيها واستشهادها «عليها السلام».

مع أن ذلك لا يجدي في رفع شيء من ذلك عنه، حتى لو كان ثمة من يرغب في إثبات حصول هذا الزواج.

ولكن إصرار هؤلاء لا يجدي في تقويض احتمال أن تكون التي تزوجها عمر هي أم كلثوم الصغرى التي كانت أمها أم ولد^(١).

و (ط دار الإسلامية) ج ١٤ ص ٤٣٣ وجامع أحاديث الشيعة ج ٢٠ ص ٥٣٨ واللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري ص ٢٨١ وراجع: المجدي في أنساب الطالبين لعلی بن محمد العلوي ص ١٧ ومستدرک الوسائل ج ١٤ ص ٤٤٣ والشافي في الإمامة ج ٣ ص ٢٧٢.

(١) راجع: المعارف لابن قتيبة ص ١٨٥ ونور الأبصار (ط سنة ١٣٨٤ هـ) ص ١٠٣ وتاريخ مواليد الأئمة (ط بصيرتي - قم) ص ١٦ و (ط سنة ١٤٠٦ - المجموعة) ص ١٥ ونهاية الارب ج ٢ ص ٢٢٣ و ٢٢٢ وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٠ وشرح

بل سيأتي: أن هذا الاحتمال قد يكون هو الأقوى أو الأوضح، إذا قايسنا بين وفاة عمر، وبين ولادة أم كلثوم بنت الزهراء «عليها السلام»، حيث سيظهر: أنه لا يتلاءم مع احتمال أن تكون التي تزوجها هي بنت الزهراء «عليها السلام».

بل لو فرضنا في أسوأ الأحوال: أنها هي بنت الزهراء «عليها السلام»، فإن الأمر إذا كان قد بلغ حد التهديد، سيفقد قدرته على الدلالة على الإنسجام والرضا.

هذا الزواج لا يدفع الإشكال عن عمر:

وربما يقال: إننا حين نناقش بعض أهل السنة حول إمامة الإمام علي «عليه السلام»، وما جرى بينه وبين الخلفاء، فإنهم يحتجون علينا بقضية تزويج الإمام علي «عليه السلام» ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب.. ويقولون: لو كانت هناك مشكلة فيما بين الإمام علي «عليه السلام» وعمر، لم يزوجه ابنته..

كما أنه لو كان عمر قد تجرأ على السيدة الزهراء «عليها السلام»، وضربها،

نهج البلاغة للمعتزلي ج ٩ ص ٢٤٣ وقاموس الرجال للتستري ج ١٢ ص ٢١٦ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٠ وإعلام الوري ج ١ ص ٣٩٦ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٢ ص ٦٧٥.

وأسقط جنينها، فإن الإمام علياً «عليه السلام»، لا يزوجه بنت السيدة الزهراء «عليها السلام» بالذات، فيؤذي بذلك روح الأم، ويؤذي ابنتها أيضاً.
ونجيب:

أولاً: إن للتزويج أسبابه وظروفه، فقد يكون عن ميل ورغبة، وقد يكون عن حاجة وضرورة تلجئ إلى ذلك.. وقد يكون عن رضا، وقد يكون عن إكراه وإجبار.. وربما يكون المطلوب هو الإرغام والاستعلاء على أبيها أو عشيرتها..

وربما يكون الداعي إلى قبول ذلك هو رعاية مصالح عامة أو خاصة.. والأسباب، والدواعي، تختلف من شخص لآخر، ومن حالة لأخرى.. ولأجل ذلك تزوج النبي «صلى الله عليه وآله» أم حبيبة بنت أبي سفيان، الذي كان يحارب النبي «صلى الله عليه وآله» بكل ما يستطيع، وتزوج صفية بنت حيي بن أخطب، وهو من أعلام اليهود. وتزوج الهلالية، فكان ذلك من أسباب تحرير قومها من الرق، ودخولهم في الإسلام.

فلا يمكن الجزم بأن تزويج أم كلثوم من عمر، كان عن ميل ورغبة منها ومن أبيها، إلا بالتصريح منها ومنه «عليه السلام» بذلك..

ثانياً: هناك تصريحات عديدة وقرائن حالية ومقالية متضافرة، تدل على أن عمر بن الخطاب قد مارس ضغوطاً كبيرة للحصول على هذا الزواج..

وإن من يرمي النبي «صلى الله عليه وآله» بالهجر، ويهاجم السيدة الزهراء «عليها السلام»، ويؤذيها بالضرب وإسقاط الجنين، لا بد أن يُخاف

منه لو أطلق أي تهديد، ولا بد أن يسعى إلى دفع المكروه الآتي من قبله باختيار أهون الشرور..

ثالثاً: إن عمر قد سعى أيضاً - كما يروي أهل السنة - إلى التزوج من أم كلثوم بنت أبي بكر، فلم يمكنهم دفعه عن ذلك، حتى توسلت عائشة بعمر وبن العاص، فدفعه عنها بطريقته الخاصة^(١).
فإن قيل: إن هذا كذب..

فالجواب هو: أن الشيعة لم يدونوا ذلك في كتبهم، ولا روه في أخبارهم، وإنما رواه لهم أهل السنة أنفسهم، فلماذا يكذب علماء أهل السنة على عمر؟! وأي نفع له أو لهم في ذلك؟!

رابعاً: إن الروايات تدل على أن الزواج، بمعنى إجراء العقد قد وقع، ولكن لا دليل على أنه قد بنى بها، لا سيما مع قولهم: إنه تزوج بها وهي

(١) راجع: الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٥٤ و ٥٥ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث سنة ١٤١٣هـ) ج ٧ ص ١٥٧ والإستيعاب (ط دار الجليل) ج ٤ ص ١٨٠٧ و ١٨٠٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٢٢١ و ٢٢٢ وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج ٣ ص ٢٧٠ عن المدائني، وكنز العمال (ط الرسالة) ج ١٣ ص ٦٢٦ عن ابن عساكر، والروضة الفيحاء في تواريخ النساء ص ٣٠٣. وراجع: المعارف لابن قتيبة ص ١٧٥ والبدء والتاريخ ج ٥ ص ٩٢ وأعلام النساء ج ٤ ص ٢٥٠ و ٢٥١ وتاريخ مدينة دمشق ج ٢٥ ص ٩٦.

صغيرة، وإنه مات قبل أن يدخل بها^(١).

ويؤيد ذلك: أن عمر كان محرّجاً أمام الناس بسبب صغر سنّها، خصوصاً بالنسبة إليه، حتى اضطر إلى محاولة تبرير ذلك على المنبر^(٢)..

خامساً: قد تقدم: أنه لا دليل يثبت أن التي تزوجها عمر هي بنت الزهراء «عليها السلام»، فقد كان لعلي «عليه السلام» بنت اسمها: أم كلثوم أمها أم ولد^(٣)..

ولعل ما ذكر من صغر سن زوجة عمر، حتى ليصرح بعضهم: بأن عمر قد توفي قبل أن يدخل بها، يؤيد: أن تكون التي تزوجها هي هذه. فإن

(١) تقدمت مصادر ذلك.

(٢) ذخائر العقبى ص ١٦٩ عن الدولابي، وخرج ابن السمان معناه، وسيرة ابن إسحاق ص ٢٤٨ و ٢٤٩ و (ط معهد الدراسات والأبحاث للتعريف) ج ٥ ص ٢٣٢ والذرية الطاهرة ص ١٥٩ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٨ ص ٥٥٠ عن إتحاف أهل السنة، والعمدة لابن البطريق ص ٢٩٩ وبحار الأنوار ج ٢٥ ص ٢٤٨ وعن مناقب أمير المؤمنين لابن المغازلي ص ١١٠.

(٣) راجع: بحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٠ وقاموس الرجال للتستري ج ١٢ ص ٢١٦ والمعارف لابن قتيبة ص ٢١١ وراجع: تعجيل المنفعة لابن حجر ص ٥٦٣ وأعيان الشيعة ج ٧ ص ١٣٦ والمجدي في أنساب الطالبين ص ١٢ ومطالب السؤل ص ٣١٣.

عمر قد قتل سنة ٢٣، فلماذا لم يدخل بها، وهي لم تعد صغيرة، فقد كان عمرها يناهز الخمس عشرة سنة حين وفاته؟!

أما ما ورد في المناقب وغيره: من أن أم كلثوم الصغرى قد تزوجت من كثير بن عباس^(١)، لا من عمر، فيرد عليه: أن زواجها به ربما يكون بعد وفاة عمر بن الخطاب عنها. حيث لم يدخل بها عمر لصغرها، فلما كبرت تزوجت بالرجل الآخر..

أما ما زعموه، من أن عمر قد برّر زواجه بأم كلثوم بنت الزهراء «عليها السلام» بدعوى السبب والنسب. والاتصال برسول الله «صلى الله عليه وآله» عن هذا الطريق، لا يتحقق إذا تزوج بأم كلثوم بنت علي، إلا إن كان يقصد أمراً آخرًا يخص علياً «عليه السلام».

أما هذا، فلعله مكذوب على لسان عمر في وقت متأخر، ويكون مراده الحقيقي هو: إذلال علي «عليه السلام»، وكسر عنفوانه بهذا الزواج..

وفي جميع الأحوال نقول:

إن تضارب النصوص حول هذا الأمر يجعلنا نشك في كل شيء، لا سيما

(١) راجع: مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٩٠ وكتاب المحبر للبغدادي ص ٥٦ وبحار

الأنوار ج ٤٢ ص ٩٢ ومستدرك سفينة البحار ج ١٠ ص ١٢٠ وراجع:

مستدركات علم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٠٠ وأنساب الأشراف للبلاذري

مع علمنا بحرص أتباعه ومحبيه على التسويق لهذا الأمر لأكثر من سبب.

أبو القاسم الكوفي يتحدث:

هذا وقد روى أبو القاسم الكوفي - ونسب ذلك إلى رواية مشايخه عامة -: أن عمر بعث العباس إلى علي يسأله أن يزوجه بأم كلثوم، فامتنع. فأخبره بامتناعه فقال: أيأنف من تزويجي؟! والله، لئن لم يزوجني لأقتلنه.

فأعلم العباس علياً «عليه السلام» بذلك فأقام على الإمتناع. فأعلم عمر بذلك، فقال عمر: أحضر في يوم الجمعة في المسجد، وكن قريباً من المنبر لتسمع ما يجري، فتعلم أني قادر على قتله إن أردت.

فحضر، فقال عمر للناس: إن ههنا رجلاً من أصحاب محمد وقد زنى، وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده، فما أنتم قائلون.

فقال الناس من كل جانب: إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه، فما الحاجة إلى أن يطلع عليه غيره، وليمض في حكم الله.

فلما انصرف طلب عمر من العباس أن يُعلم علياً «عليه السلام» بما سمع. فوالله، لئن لم يفعل لأفعلن.

فأعلم العباس علياً «عليه السلام» بذلك.

فقال «عليه السلام»: أنا أعلم أن ذلك يهون عليه، وما كنت بالذي يفعل ما يلتمسه أبداً..

فأقسم عليه العباس أن يجعل أمرها إليه، ومضى العباس إلى عمر

فزوجها إياها^(١).

وقد اعتبر صاحب الإستغاثة: أن نفس جعل علي «عليه السلام» أمر ابنته هذه دون سواها إلى العباس دليل على وجود قهر وإجبار كان قد مورس ضد علي «عليه السلام».

بل لقد ورد في نص آخر: أنه أمر الزبير أن يضع درعه على سطح علي «عليه السلام»، فوضعه بالرمح، ليرميه بالسرقة^(٢).

وقال السيد المرتضى: «وعمر ألحّ على علي «عليه السلام»، وتوعده بما خاف علي أمر عظيم فيه من ظهور ما لم يزل يخفيه، فسأله العباس - لما رأى ذلك - رد أمرها إليه، فزوجها منه».

وقال في أعلام الوري: قال أصحابنا: إنما زوّجها «عليه السلام» منه بعد مدافعة كثيرة، وامتناع شديد، واعتلال عليه بشيء بعد شيء حتى ألجأته

(١) الإستغاثة (ط النجف) ص ٩٢ - ٩٦ و (ط أخرى) ج ١ ص ٧٨. وقد أشار إلى

ذلك في تلخيص الشافي ج ٢ ص ١٦٠ ومجموعة رسائل الشريف المرتضى

(المجموعة الثالثة) ج ٣ ص ١٤٩ و ١٥٠ والصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠

وراجع: بحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٣ ومستدرك سفينة البحار ج ٧ ص ٣٨٧

وإعلام الوري ج ١ ص ٣٩٧ والشافي في الإمامة ج ٣ ص ٢٧٢.

(٢) الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠.

الضرورة إلى أن ردّ أمرها إلى العباس بن عبد المطلب، فزوجها إياه^(١). وعلى كل حال، فهناك روايات ألمحت بوضوح إلى الإكراه والإجبار الذي مارسه عمر.. وألمحت أيضاً إلى ما ورد في كتب الشيعة من تفاصيل، حتى إنك لتستطيع أن تجد معظم عناصر رواية الإستغاثة متوفرة في كتب أهل السنة، الذين كانوا وما زالوا حريصين كل الحرص على إبعاد أي شبهة عن ساحة عمر بن الخطاب الذي لا نبالغ إذا قلنا: إنه أعز الخلفاء عليهم، وأحبهم إليهم..

ولكنها قد جاءت مجزأة ومتفرقة في الأبواب المختلفة، لا يلتفت أحد إلى وجود أي رابط بينها، إلا إذا اطلع على رواية الإستغاثة.. وسنقرأ في هذا الفصل بعضاً مما يوضح ذلك.. فنقول:

هل للحاكم أن يعمل بعلمه؟!:

إن رواياتهم قد أشارت إلى أن عمر قد حاول أن ينتزع من الناس اعترافاً بأن له أن يعمل بعلمه، فيعاقب من يشاء لمجرد زعمه أنه رآه على فاحشة.. ولكن علياً «عليه السلام» يرفض ذلك منه. وأضاف بعضهم: عبد الرحمن بن عوف.

فقد روي: أن عمر كان يعس ذات ليلة بالمدينة، فلما أصبح قال للناس: «أرايتم لو أن إماماً رأى رجلاً وامرأة على فاحشة، فأقام عليهما الحد، ما

(١) بحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٣ عن إعلام الوری ص ٢٠٤.

كنتم فاعلين؟!

قالوا: إنما أنت إمام.

فقال علي بن أبي طالب: ليس ذلك لك، إذن يقام عليك الحد، إن الله لم يأمن على هذا الأمر أقل من أربعة شهود^(١).

وجاء في نص آخر: ثم تركهم ما شاء الله أن يتركهم، ثم سألهم فقال القوم مثل مقاتلهم الأولى، وقال علي «عليه السلام» مثل مقاتلته الأولى^(٢).

روايات لئيه وحادقة:

وبعد، فإنه لا مجال لقبول الروايات الواردة في كتب أهل السنة، التي تتحدث عن أن علياً «عليه السلام» قد أمر بابتته فزيت (أو فصنت) ثم أرسلها إلى عمر ليتفحصها، وقد أمسك هذا الثاني بذراعها، أو بساقها..^(٣). أو أنه قد قبلها، أو ضمها إليه. أو نحو ذلك.

(١) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٤٤ والمصنف للصنعاني ج ٨ ص ٣٤٠.

(٢) الفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٦٦ وعن (ط أخرى) ج ٢ ص ٤٨٢ وكنز العمال

(ط مؤسسة الرسالة) ج ٥ ص ٤٥٧ والغدير ج ٦ ص ١٢٣.

(٣) ذخائر العقبى ص ١٦٧ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ١٨٢ وراجع: سيرة ابن إسحاق

ص ٢٤٨ وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٤٦٤ ومختصر تاريخ

دمشق ج ٩ ص ١٦٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠٦ وج ١٩

ص ٣٥١ وعمدة القاري ج ١٤ ص ١٦٠ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٢٧٠ والذرية

وفي بعض رواياتهم: أنها جبهته بقسوة من أجل ذلك، وقالت له: «تفعل هذا؟! لولا أنك أمير المؤمنين لكسرت أنفك.

ثم خرجت حتى أتت أباها فأخبرته الخبر، وقالت: بعثني إلى شيخ سوء». فقال: يا بنية إنه زوجك. ثم زوجه إياها^(١).

فإنها روايات مكذوبة بلا ريب، وقد قال عنها سبط ابن الجوزي: «قلت: هذا قبيح. والله، لو كانت أمة لما فعل بها هذا. ثم بإجماع المسلمين، لا يجوز لمس الأجنبية، فكيف ينسب إلى عمر هذا»^(٢).

-
- الطاهرة ص ١٥٩ والفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٥٦ ومختصر تاريخ دمشق ج ٩ ص ١٦٠ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٨ وتاريخ عمر بن الخطاب ص ٢٦٦.
- (١) الفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٥٥ و ٤٥٦ وأسد الغابة ج ٥ ص ٦١٤ والإستيعاب (بهاشم الإصابة) ج ٤ ص ٤٩٠ و ٤٩١ والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص ٦٢ والإصابة ج ٤ ص ٤٩٢ وسير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٥٠١ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٤ ص ١٣٨ وكنز العمال ج ١٦ ص ٥١٠ ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ج ٩ ص ١٦٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠٦ و ٦٠ وسنن سعيد بن منصور (ط دار الكتب العلمية) ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧ وإفحام الأعداء والخصوم ص ١٦٦ ومختصر تاريخ دمشق ج ٩ ص ١٦٠ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٨ وتاريخ عمر بن الخطاب ص ٢٦٦.
- (٢) تذكرة الخواص (ط المكتبة الحيدرية - النجف - سنة ١٣٨٣ هـ) ص ٣٢١.

نعم.. إن الناس يأنفون عن نسبة مثل هذا السقوط إليهم، فكيف نسبوا ذلك إلى خليفتهم، الذي يدعون له العدالة والإستقامة، والقيام بمهام النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»؟!!

ويكفي قبحاً في ذلك: أن نجد واضح الرواية قد ذكر أن تلك البنت الصغيرة السن قد رفضت تصرفه هذا، وأنكرته، وهددته بكسر أنفه، واعتبرته شيخ سوء.

ولعل هناك من لا يرى مانعاً من صدور هذا الأمر من عمر، استناداً إلى ما ورد في بعض النصوص، من أنه قد فعل ذلك أمام الناس، ثم قال لهم: «إني خطبتها من أبيها، فزوّجنيها».

أو استناداً إلى أن عمر لم يكن ممن يسعى إلى كبح جماح شهوته، وهو القائل: ما بقي في شيء من أمر الجاهلية إلا أني لست أبالي أي الناس نكحت وأيهم أنكحت^(١).

وإلى أنه قد حدثنا هو نفسه: أنه كان إذا أراد الحاجة تقول له زوجته: ما تذهب إلا إلى فتيات بني فلان تنظر إليهن^(٢).

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (ط بيروت سنة ١٣٧٧ هـ) ج ٣ ص ٩٨٢ و (ط دار

صادر) ج ٣ ص ٢٨٩ و (ط أخرى) ج ٣ ص ٢٠٨ والمصنف لابن أبي شيبة ج ٣

ص ٤٣٣ و ٤٦٦ وكنز العمال (ط الرسالة) ج ١٦ ص ٥٣٤ والغدير ج ١٠ ص ٣٧.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٧ ص ٣٠٣ والمعجم الكبير ج ٩ ص ٣٣٨ ومجمع الزوائد ج ٤

وله قصة معروفة مع عاتكة بنت زيد التي كانت تحت عبد الله بن أبي بكر، فمات عنها، واشترط عليها أن لا تتزوج بعده فبتلت، ورفضت الزواج حتى من عمر، فطلب عمر من وليها أن يزوجه إياها، فزوجه إياها، فدخل عمر عليها فعاركها حتى غلبها على نفسها فنكحها، فلما فرغ قال: أف. أف. أف.

ثم خرج من عندها وتركها الخ..^(١).

فإننا بدورنا نقول:

إن ذلك لا يصلح لتبرير إرسال أبيها إياها إليه على هذا النحو.. فإن المفروض: هو أن لا يرسلها إلا مع نساء يصلحن من شأنها، ويرافقنها إلى بيت الزوجية بإعزاز وإكرام حيث الخدر والستر..

ولا نتعلل أي معنى لأن يرسلها أبوها إلى عمر على هذا النحو البعيد عن معنى الكرامة والتكريم لها، والذي لا يفعله رعاة الناس، فكيف يتوهم صدوره عن بيت الإمامة والكرامة، والعز والشرف. وعن أهل بيت

ص ٣٠٤ عنه، وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٦ ص ٥٧٤ وتاريخ مدينة

دمشق ج ٦٩ ص ١٨٩.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج ٨ ص ١٩٤ و (ط دار صادر) ص ٢٦٥

وكنز العمال ج ١٣ ص ٦٣٣ ومنتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد)

ج ٥ ص ٢٧٩ والغدير ج ١٠ ص ٣٨.

النبوة «صلوات الله وسلامه عليهم» بالذات؟! وكيف يزوجه بمن يعصي الله فيها على هذا النحو المرفوض في الشرع، والذي يآباه كرام الناس، وأهل الشرف والغيرة؟.

رواية مكذوبة:

وهناك رواية مكذوبة، تقول:

لما تأيمت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب «عليه السلام» من عمر بن الخطاب دخل عليها الحسن والحسين أخوها، فقالا لها: إنك من عرفت، سيدة نساء العالمين، وبنت سيدتهن، وإنك والله لئن أمكنت علياً «عليه السلام» من رقبتك (رمتك) لينكحك بعض أيتامه، ولئن أردت أن تصيبي بنفسك ما لا عظيماً لتصيبينه.

فوالله ما قاما حتى طلع علي يتكئ على عصاه.. (ثم تذكر الرواية كلاماً له معهم) ثم تقول:

فقال: أي بنية، إن الله قد جعل أمرك بيدك، فأنا أحب أن تجعله بيدي. فقالت: أي أبه، والله إني لامرأة أرغب فيما ترغب فيه النساء، فأنا أحب أن أصيب ما يصيب النساء من الدنيا، وأنا أريد أن أنظر في أمر نفسي. فقال: لا والله يا بنية، ما هذا من رأيك ما هو إلا رأي هذين.

ثم قام فقال: والله لا أكلم رجلاً منهم أو تفعلين.

فأخذا بشيابه فقالا: اجلس يا أبه، فوالله ما على هجرانك من صبر، اجعلي أمرك بيده.

فقال: قد فعلت..

فقال: فإني قد زوجتك من عون بن جعفر. وإنه لغلام.
ثم رجع إليها فبعث إليها بأربعة آلاف درهم، وبعث إلى ابن أخيه
فأدخلها عليه^(١).

قال ابن إسحاق: فما نشب عون أن هلك، فرجع إليها علي، فقال: يا
بنية، اجعلي أمرك بيدي، ففعلت، فزوجهها محمد بن جعفر^(٢)..
ثم يذكر الطبري: أنه زوجها بعبد الله بن جعفر أيضاً^(٣).
ونقول:

-
- (١) راجع: الذرية الطاهرة للدولابي ص ١٦١ و ١٦٢ وأسد الغابة ج ٥ ص ٦١٥
والدر المنثور في طبقات الحذور ص ٦٢ والإصابة ج ٤ ص ٤٩٢. وراجع: سير
أعلام النبلاء ج ٣ ص ٥٠١ و ٥٠٢ وذخائر العقبى ص ١٧٠ و ١٧١ وسيرة ابن
إسحاق ص ٢٥٠ وراجع: فاطمة الزهراء للعقاد ص ٢٤.
- (٢) سيرة ابن إسحاق ص ٢٥٠ و (نشر معهد الدراسات والأبحاث للتعريف) ج ٥
ص ٢٣٤ وذخائر العقبى ص ١٧١ والذرية الطاهرة ص ١٦٣.
- (٣) راجع: ذخائر العقبى ص ١٧١ والذرية الطاهرة ص ١٦٣ والطبقات الكبرى لابن
سعد ج ٨ ص ٤٦. وراجع: مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٨٩ وبحار الأنوار ج ٤٢
ص ٩٠ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٧١ وقاموس الرجال للتستري ج ١٢ ص ٢١٧.

يرد على هذه الرواية ما يلي:

أولاً: إن سيدة نساء المسلمين في وقتها هي أختها الحوراء زينب «عليها السلام»، لا أم كلثوم.

ثانياً: هل سبق أن أنكح علي «عليه السلام» بناته أيتام أهله (على حد تعبير الرواية)، سوى أنه أنكح زينباً «عليها السلام» عبد الله بن جعفر، وهو رجل له مكانته، وموقعه، وليس بالذي يعير به أحد. فإنه من سراة القوم.

كما أن من يصبح رجلاً ويخطب، ويتزوج، هل يصح أن يقال عنه: إنه يتيم؟! وأي مانع من أن ينكح الرجل أيتام أهله إذا كانوا أكفاء، وذوي أحساب؟! ومن أكفأ من أولاد عقيل، وابنا جعفر وغيرهم من بني هاشم؟!!

ثالثاً: هل كان الحسنان «عليهما السلام» وأم كلثوم يحبون المال العظيم، والحياة الدنيا..

ولماذا لا يأخذان بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير؟!^(١).

(١) الكافي ج ٥ ص ٣٤٧ وتهذيب الأحكام ج ٧ ص ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج ٢٠ ص ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و (ط دار الإسلامية) ج ١٤ ص ٥١ و ٥٢ وفتح الأبواب لابن طاووس ص ١٤٣ وعوالي اللآلي ج ٣ ص ٣٤٠ وبحار الأنوار ج ٨٨ ص ٢٦٤ و ج ١٠٠ ص ٣٧٣ وسنن ابن ماجه ج ١

رابعاً: إن جرأة أم كلثوم على أبيها - حسب زعم الرواية - وإظهار أنها ترغب فيما ترغب فيه النساء لهو أمر يثير الدهشة. ولا سيما من امرأة تربت في حجر علي وفاطمة صلوات الله وسلامه عليهما، وعرفت معاني العفة، والزهد والتقوى.. ولم يعرف عنها طيلة حياتها إلا ما ينسجم مع هذه الروح، ولا يشذ عن هذا السبيل..

خامساً: لماذا يهجر ولديه ويقطع صلته بهما من أجل الحصول على هذا الأمر الذي جعله الله سبحانه لها دونه باعترافه «عليه السلام» - حسب زعم الرواية؟!!

سادساً: ما معنى التعبير عن عون بن جعفر بالقول: «وإنه لغلام» مع أنه كان شاباً يشارك في الحروب، ويقاقل ويستشهد؟!!

فإن كلمة غلام من الأضداد، فهي تطلق على الشيخ المسن، وعلى الصغير، فإذا كان المقصود التأكيد على خصوصية فيه، وليست هي خصوصية الشيخوخة، لأن المفروض: أنه لم يكن شيخاً، فينحصر الأمر بالتأكيد على صغر سنه.

سابعاً: قد تقدم: أن زواجها من عون وإخوته موضع شك أيضاً، فإن عوناً ومحمداً إذا كانا قد قتلا سنة ١٧ هجرية أي في نفس السنة التي

ص ٦٣٢ والجامع الصغير ج ١ ص ٥٦ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٦

ص ٣١٧ وتفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٤٣ وتاريخ بغداد ج ١١ ص ٦٢.

تزوجت فيها عمر، فكيف نوفق بين ذلك وبين حقيقة أن عمر إنما مات سنة ٢٣ هجرية؟! وإذا كان عون وأخوه قد ماتا في الطف، فكيف تزوجها أخوه محمد من بعده، ثم تزوجها عبدالله؟!!

وإذا كان المتولي لتزويجها للجميع هو أبوها كما يقول البعض - حسبها قدمناه - فإن أبائها كان قد استشهد قبل وقعة الطف بعشرين سنة.

عمر يقول: رفثوني:

وتذكر روايات أهل السنة لقصة هذا الزواج: أن عمر قد خطب إلى علي «عليه السلام» ابنته أم كلثوم، فقال علي: إنما حبست بناتي على بني جعفر، فأصر عليه عمر، فزوجه.

فجاء عمر إلى مجلس المهاجرين فيما بين القبر والمنبر، فقال: رفثوني. رفثوني. فرفثوه^(١).

(١) كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٣ ص ٦٢٤ و ٦٢٥ عن ابن سعد، وابن راهويه، وسعيد بن منصور والسيرة الحلبية ج ١ ص ٣٤٧ وتاريخ عمر بن الخطاب ص ٢٦٦ وراجع: حياة الصحابة ج ٢ ص ٤٠ و ٦٧١ ومختصر تاريخ دمشق ج ٩ ص ١٦٠ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٨. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠٦ وإفحام الأعداء والخصوم ص ١٣١ و ١٣٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٤٦٣ والحديث موجود في ذخائر العقبى ص ١٦٨ و ١٦٩ لكن فيه: «ألا تهثوني» أو «زفوني». والاستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٤

والمراد: قولوا لي: بالرفاه والبنين..

ونقول:

من الواضح: أن قولهم للمتزوج بالرفاه والبنين، هو من رسوم الجاهلية، وقد نهى عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد ورد هذا النهي في كتب الشيعة والسنة على حد سواء..

١ - فقد روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي عبد الله البرقي رفعه، قال: لما زوج رسول الله «صلى الله عليه وآله» فاطمة «عليها السلام» قالوا: بالرفاه والبنين.

فقال: لا، بل على الخير والبركة^(١).

٢ - روى أحمد بن حنبل، عن الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: تزوج عقيل بن أبي طالب، فخرج علينا فقلنا: بالرفاه والبنين.

فقال: مه، لا تقولوا ذلك، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» قد نهانا عن

ص ٤٩٠ وفيه: «زفوني». والظاهر: أنها تصحيف «رفؤني». بدليل قوله في آخر الرواية: فرفؤوه.

(١) الكافي ج ٥ ص ٥٦٨ ووسائل الشيعة (ط دار إحياء التراث) ج ٧ ص ١٨٣ و (ط مؤسسة آل البيت) ج ٢٠ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ و (ط دار الإسلامية) ج ١٤ ص ١٨٣ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٤٤ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج ٢ ص ٤٤.

ذلك وقال: قولوا: بارك الله لك، وبارك الله عليك، وبارك لك فيها.

وروى نحوه أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن: أن عقيل الخ..^(١).

وبعد ما تقدم نقول:

لعل عمر قد قال لهم هذا القول في حال غفلة منه، ومن دون أن يتعمد محاكاة أهل الجاهلية في أعرافهم، لأننا لا نريد أن نغرق في إساءة الظن إلى

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٢٠١ وج ٣ ص ٤٥١ وذخائر العقبى ص ٢٢٣ وسنن الدارمي ج ٢ ص ١٣٤ وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٦١٤ وسنن النسائي ج ٦ ص ١٢٨ والمستدرک للحاکم ج ٣ ص ٥٧٧ والسنن الکبری للبيهقي ج ٧ ص ١٤٨ وفتح الباري ج ٩ ص ١٩٢ وعمدة القاري ج ٢٠ ص ١٤٥ وتحفة الأحوذی ج ٤ ص ١٨٠ والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ١٩٠ والمصنف لابن أبي شيبة ج ٣ ص ٤٠٨ والآحاد والمثاني ج ١ ص ٢٨٠ والسنن الكبرى للنسائي ج ٣ ص ٣٣١ وج ٦ ص ٧٤ والمعجم الكبير ج ١٧ ص ١٩٣ و ١٩٤ وكتاب الدعاء للطبراني ص ٢٩١ والفايق في غريب الحديث ج ٢ ص ٤٧ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٦ ص ٤٨٤ وفيض القدير ج ١ ص ٤٠٦ وطبقات المحدثين بأصبهان ج ٢ ص ٢٦٩ وتاريخ بغداد ج ١١ ص ٤٣ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٦ ص ٢٥٧ وج ٤١ ص ٥ و ٦ و ٧ وج ٤٣ ص ٥٢٢ وأسد الغابة ج ٣ ص ٤٢٤ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠١٣ وأنساب الأشراف للبلاذري ص ٧٥ و ٧٦.

حد القول بأن عمر كان ملتزماً بأعراف الجاهلية، غير آبه بتوجيهات رسول الله «صلى الله عليه وآله»!!.

إعتذار، أم إدانة؟!

وقد اعتذر الحلبي عن ذلك بقوله: «لعل النهي لم يبلغ هؤلاء الصحابة حيث لم ينكروا قوله، كما لم يبلغ عمر»^(١).
ونقول:

إنه اعتذار أشبه بالإدانة، فإنه إذا لم يبلغ هذا الحكم هؤلاء، ولم يبلغ عمر، فكيف جاز لهم أن يتصدوا أو أن يتصدى عمر على الأقل لمقام خلافة الرسول «صلى الله عليه وآله»، وأخذ موقعه والإضطلاع بمهماته؟! فإن من يحتاج إلى هداية الغير لا يمكن أن يكون هو الهادي للغير.

الرواية الأغرب والأعجب:

ومن غرائب أساليب الكيد السياسي تلك الرواية التي تروي لنا قصة زواج أم كلثوم بعمر بن الخطاب بطريقة مثيرة، حيث جاء فيها: «أن عمر خطب أم كلثوم، فقال له علي «عليه السلام»: إنها تصغر عن ذلك.

فقال عمر: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي فأحب أن يكون لي من رسول

(١) السيرة الحلبية ج ١ ص ٣٤٧.

الله «صلى الله عليه وآله» سبب ونسب.

فقال علي «عليه السلام» للحسن والحسين: «زوجا عمكما».

فقالا: هي امرأة من النساء، تختار لنفسها.

فقال (فقام ظ) علي «عليه السلام» مغضباً، فأمسك الحسن بثوبه،

وقال: لا صبر لي على هجرانك يا أبتاه.

قال: فزوجه^(١).

ونقول:

١ - لا ندرى لماذا يأمر غيره بتزويج عمر، ولا يتولى ذلك هو بنفسه،

فإنه هو ولي أمر ابنته..

٢ - إن ولديه الحسن والحسين «عليهما السلام» حين تزويج أم كلثوم

بعمربن الخطاب كانا قد بلغا الحلم للتو، فلماذا يحيل هذا الأمر إليهما؟! ألم

يكن الأنسب أن يحيل أمر ذلك للعباس كما ذكرته روايات أخرى؟!

٣ - هل كان «عليه السلام» يريد تزويجها جبراً عنها، ومن دون اختيار

منها؟! وهل يصح لها هي أن تختار لنفسها من دون إذن أبيها أيضاً؟!

٤ - وكيف يغضب «عليه السلام» من الحسنين «عليهما السلام»، وهما

(١) حياة الصحابة ج ٢ ص ٥٢٧ وكنز العمال ج ١٦ ص ٥٣١ و ٥٣٢ والسنن الكبرى

للبيهقي ج ٧ ص ٦٤ و ١١٤ والمعجم الأوسط ج ٦ ص ٣٥٧ ومجمع الزوائد ج ٤

ص ٢٧٢ عن الطبري في الأوسط، وعن البزار، قال: وفي المناقب أحاديث نحو هذا.

سيداً شباب أهل الجنة؟!

وكيف يُغضب سيداً شباب أهل الجنة أباهما؟!

وإذا كان هذا هو حال سيدي شباب أهل الجنة، فلماذا نلوم الآخرين على جرأتهم على آبائهم؟! وعلى عدم طاعتهم لهم؟!

٥ - وكيف يغضب هو «عليه السلام» من قول الحق، إذا كان ما قالاه هو الحق؟! وإذا كان ما قالاه باطلاً، فكيف يقولان هما هذا الباطل؟!

٦ - لماذا أخذ الإمام الحسن «عليه السلام» بثوب أبيه «عليه السلام»، ولم يفعل ذلك أخوه الإمام الحسين «عليه السلام» أليس هو شريك أخيه في إغضاب أبيهما أمير المؤمنين «عليه السلام»؟!

٧ - وأيضاً.. إذا كانت أم كلثوم تصغر عن الزواج.. فكيف صارت بعد ذلك كبيرة لا تصغر عنه؟! وهل كان الحديث الذي رواه عمر له غائباً عن ذهنه. أو أنه كان مقنعاً له، إلى درجة أنها أصبحت صالحة للزواج تكويناً.. وأصبح علي «عليه السلام» مشتاقاً إلى إنجازهِ إلى حدّ أنه يدخل مع ولديه في معركة بهذا الحجم؟!

٨ - وأخيراً.. ألم يكن زواج النبي «صلى الله عليه وآله» بحفصة بنت عمر كافياً لتحقيق النسب والصلة بينه وبين النبي «صلى الله عليه وآله» وفقاً لما احتج به عمر؟!

والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

تسمية الأولاد باسم أبي بكر وعمر..

السؤال رقم ٧٦ (٤):

لقد تزوج علي «رضي الله عنه» بعد وفاة فاطمة «رضي الله عنها» عدة نساء، أنجب له عدداً من الأبناء، منهم: عباس بن علي بن أبي طالب، عبدالله بن علي بن أبي طالب، جعفر بن علي ابن أبي طالب، عثمان بن علي بن أبي طالب.

أمهم هي: «أم البنين بنت حزام بن دارم»^(١).

وأيضاً: عبيد الله بن علي بن أبي طالب، أبو بكر بن علي بن أبي طالب.

أمهم هي: «ليلى بنت مسعود الدارمية»^(٢).

وأيضاً: يحيى بن علي بن أبي طالب، محمد الأصغر بن علي ابن أبي طالب، عون بن علي بن أبي طالب.

أمهم هي: «أسماء بنت عميس»^(٣).

وأيضاً: رقية بنت علي بن أبي طالب، عمر بن علي بن أبي طالب - الذي

(١) «كشف الغمة في معرفة الأئمة».

(٢) السابق، و «الإرشاد»، ص ١٦٧، «معجم الخوئي» (٢١/٦٦).

(٣) السابق.

توفي في الخامسة والثلاثين من عمره -.

وأُمهما هي: «أم حبيب بنت ربيعة»^(١).

وأيضاً: أم الحسن بنت علي بن أبي طالب، رملة الكبرى بنت علي ابن أبي طالب.

وأُمهما هي: «أم مسعود بنت عروة بن مسعود الثقفي»^(٢).

والسؤال: هل يسمي أبُّ فلذة كبده بأعدى أعدائه؟!

فكيف إذا كان هذا الأب هو علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»؟!

فكيف يسمي علي «رضي الله عنه» أبناءه بأسماء من تزعمون أنهم كانوا أعداء له؟!

وهل يسمي الإنسان العاقل أحبابه بأسماء أعدائه؟!

وهل تعلمون أن علياً أول قرشي يسمي أبا بكر وعمر وعثمان؟!

وفي صياغة أخرى:

لماذا سمَّى أمير المؤمنين علي «رضي الله عنه» أبناءه من نسائه اللاتي

(١) السابق. و «الإرشاد»، ص ١٦٧، «معجم الخوئي» (١٣/ ٤٥).

(٢) «كشف الغمة في معرفة الأئمة»؛ لعلي الأربلي (٦٦/ ٢). وانظر لمعرفة مراجع

شيعة أخرى أثبتت الأسماء السابقة لأبناء علي رضي الله عنه: «الإمامة والنص»

للأستاذ فيصل نور، ص ٦٨٣ - ٦٨٦.

تزوجهن بعد موت فاطمة «رضي الله عنها» بأسماء الخلفاء الراشدين المهديين بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبي بكر وعمر وعثمان، حيث أنجب من ليلي بنت مسعود الدارمية: أبا بكر^(١)، ومن أم البنين بنت حزام: عثمان^(٢)، ومن أم حبيب بنت ربيعة: عمر^(٣).

وهذا مما ذكره صاحب كتاب (كشف الغمة في معرفة الأئمة) للأربلي وهو من مصادر الرافضة المعتمدة والمعتبرة..

هل يسمي المرء أبناءه الذين هم قرة عينه وقلدة كبده بأسماء أعدائه الذين سلبوه حقه وغضبوا منه الولاية وكنتموا نصوص القرآن وحرفوا فيه لأجل هذه الغاية أليس منكم رجل رشيد؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

فإننا بعد غض الطرف عن التدقيق في صحة ودقة المعلومات التي

(١) راجع: كشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ٦٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

أوردها السائل، لاحتياجها إلى تمحيص ومقارنة مع غيرها، نجيب بما يلي:

أولاً: ليس لدى الرافضة كتاب يعتبرون كل ما فيه صحيحاً كما هو الحال عند أهل السنة الذين يرون صحة جميع أحاديث البخاري ومسلم، ومعهما غيرهما من الصحاح والمسانيد، ومنها: سنن الدارمي، ومسند أحمد وغير ذلك.

ثانياً: بالنسبة لتسمية علي «عليه السلام» أبناءه بأسماء الخلفاء نقول:

١ - إن الأسماء ليست حكراً على أشخاص بأعيانهم، بل هي ألفاظ عربية، يختار كل إنسان ما يشاء منها ليطلقه على ولده أو على أي شيء آخر يعود إليه، أو يرى أن له الحق في تسميته، أو في توصيفه.

٢ - إن تسمية إنسان ولده باسم شخص مع العلم بأنه قاصد لذلك، لا تكشف حتى عن محبته لذلك الشخص، إلا إذا ثبت ذلك بالتصريح منه، أو بأن يطلع الله تعالى أنبيائه على أن سبب تسميته باسمه هو حبه له، ولا شيء غير ذلك، إذ قد يكون الهدف من التسمية تحاشي التعرض لبعض المشكلات، أو الطمع في الحصول على بعض الإمتيازات.. أو نحو ذلك.

إن المشكلة والعقدة من الاسم والتسمية به لم تكن عند أهل البيت «عليهم السلام»، بل كانت عند أعدائهم، حيث كانوا يقتلون أو يجرمون من العطاء، أو.. أو.. كل من تسمى باسم علي «عليه السلام»، فضلاً عما يتهم بحب علي «عليه السلام» أو بذكر فضيلة له.

٣ - قد يكون السبب في التسمية باسم بعينه هو استلطاف ذلك الاسم، وإن كان لا يُستلطفُ بعض من سمي به، فنحن مثلاً لا نحب الظالمين

والمنحرفين، حتى لو كان اسمهم محمداً، وعلياً، وياسراً.. ولكننا نسمي أولادنا بهذه الأسماء، لأنها تدغدغ مشاعرنا، من جهات أخرى..

٤ - من الذي قال: إن علياً «عليه السلام» قد سمى ولده عمر، حباً بالخليفة عمر بن الخطاب؟! فلعله سماه بهذا الاسم حباً بعمر بن أبي سلمة، ربيب الرسول «صلى الله عليه وآله»، الذي شهد معه حرب الجمل، وكان عامله على البحرين، وعلى فارس. وكان من ثقاته وكان يحبه^(١)..

بل ما أكثر اسم عمر بين الصحابة، وكذلك الحال في سائر الأسماء^(٢).
كما أن في أصحاب الأئمة «عليهم السلام» من اسمه معاوية، ويزيد، واسم أحد سفراء الإمام المهدي «عجل الله تعالى فرجه» عثمان، فدل ذلك على أن هذه الأسماء لم تكن وقفاً أو حكراً على أحد من الناس.

٥ - قال ابن شبة النميري: حدثنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب

(١) راجع ترجمته في: الإستيعاب ج ٣ ص ١١٥٩ وأسد الغابة ج ٤ ص ٧٩ وتهذيب الكمال ج ٢١ ص ٣٧٤ والإصابة ج ٤ ص ٤٨٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ١٧٣ والإكمال في أسماء الرجال ص ١٢٦ وراجع: جامع الرواة للأردبيلي ج ١ ص ٦٣٠ والدرجات الرفيعة ص ١٩٧ ومستدركات علم رجال الحديث ج ٦ ص ٧٣ ومعجم رجال الحديث ج ١٤ ص ١٧ وتاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٧.

(٢) راجع: الإصابة، وأسد الغابة، والإستيعاب.. وغير ذلك.

«عليه السلام» قال: ولد لي غلام يوم قام عمر، فغدوت عليه، فقلت له:
ولد لي غلام هذه الليلة.

قال: ممن؟!

قلت: من التغلبية.

قال: فهب لي اسمه.

قلت: نعم.

قال: فقد سميته باسمي، ونحلته غلامي موركا.

قال: وكان نوبيا.

قال: فأعته عمر بن علي بعد ذلك. فولده اليوم مواليه^(١).

٦ - ورد: أن علياً «عليه السلام» قال عن سبب تسميته لولده بعثمان:
إنما سميته باسم أخي عثمان بن مظعون^(٢).

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ج ٢ ص ٧٥٥. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج ٤٥

ص ٣٠٤ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٦ ص ١٦٤ وكتاب الأغاني.

(٢) مقاتل الطالبين ص ٨٤ و (ط المكتبة الحيدرية سنة ١٣٨٥ هـ) ص ٥٥ وقاموس

الرجال ج ٦ ص ٢٨٧ عنه، وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٣٠٧ وج ٤٥ ص ٣٨

وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص ٢٩٤ وإبصار العين في أنصار الحسين

«عليه السلام» ص ٦٨.

٧ - بالنسبة لأبي بكر بن أمير المؤمنين نقول:

قيل: هذه كنية لمحمد الأصغر^(١)، ابن أمير المؤمنين «عليه السلام».

وقيل: هو كنية لعبد الله [أو عبيد الله] بن أمير المؤمنين^(٢).

وقال أبو الفرج: أبو بكر بن علي بن أبي طالب، لم يعرف اسمه^(٣).

وليس ثمة ما يدل على: أن علياً «عليه السلام» هو الذي كنى ولده بها.. فلعل ذلك الولد هو الذي تكنّى بهذه الكنية، ولعل غيره كناه بها لسبب، أو لآخر..

وقد أشرنا سابقاً: إلى أن هناك نصوصاً تؤكد على: أن الأمهات كنّ يسمين أولادهن، ويخترن الأسماء التي تروق لهن، كأسماء الآباء أو الإخوة،

(١) الإرشاد ج ١ ص ٣٥٤ والعمدة لابن البطريق ص ٣٠ وتاج المواليد (المجموعة)

ج ١ ص ٩٥ والمستجد من الإرشاد (المجموعة) ص ١٣٩ وبحار الأنوار ج ٤٢

ص ٨٩ والتنبيه والإشراف ص ٢٥٨ وإعلام الوري ج ١ ص ٣٩٦ وكشف الغمة

للإربلي ج ٢ ص ٦٧ والفصول المهمة ج ١ ص ٦٤٣ والأنوار العلوية ص ٤٤٧.

(٢) راجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج ٢ ص ٢٨ وإبصار العين في أنصار الحسين

«عليه السلام» ص ٧٠.

(٣) مقاتل الطالبين ص ٨٦ و (ط المكتبة الحيدرية سنة ١٣٨٥ هـ) ص ٥٦ وقاموس

الرجال للتستري ج ١١ ص ٢٣٦ وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٣٠٢ و ٣٠٣.

أو غير ذلك، وردت طائفة من شواهد ذلك في كتاب الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام» في فقرة: تسمية علي «عليه السلام»، فراجع. والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

تزويج الخلفاء، والتزويج منهم..

السؤال رقم ٧٧ (٧):

لقد وجدنا كثيراً من سادة الصحابة أصهروا إلى أهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام، وتزوجوا منهم، والعكس بالعكس، لاسيما الشيخين منهم، كما هو متفقٌ عليه بين أهل التواريخ ونقله الأخبار سنة منهم أو شيعة. فإنَّ النبي عليه الصلاة والسلام:

- تزوج عائشة بنت أبي بكر «رضي الله عنه».
- وتزوج حفصة بنت عمر «رضي الله عنه».
- وزوج ابنتيه (رقية ثم أم كلثوم) لثالث الخلفاء الراشدين الجواد الحبي عثمان بن عفان «رضي الله عنهما»، ولذلك لُقِّبَ بذي النورين.
- ثم ابنه أبان بن عثمان تزوج من أم كلثوم بنت عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.
- ومروان بن أبان بن عثمان كان متزوجاً من أم القاسم ابنة الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
- ثم زيد بن عمرو بن عثمان كان متزوجاً من سكينه بنت الحسين.

- وعبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان كان متزوجاً من فاطمة بنت الحسين بن علي.

ونكتفي بذكر الخلفاء الثلاثة من الصحابة، دون غيرهم من الصحابة الكرام الذين كانوا أيضاً مصاهرين لأهل البيت؛ لبيان أن أهل البيت كانوا محبين لهم، ولذلك كانت هذه المصاهرات والوشائج^(١).

التسمية بأسماء الخلفاء..

وكذلك وجدنا أن أهل البيت كانوا يسمون أبناءهم بأسماء أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، كما هو متفق عليه بين أهل التواريخ ونقله الأخبار سنة منهم أو شيعة.

فهذا علي «رضي الله عنه» كما في المصادر الشيعية يسمي أحد أبنائه من زوجته ليلي بنت مسعود الحنظلية باسم أبي بكر، وعلي «رضي الله عنه» أول من سمى ابنه بأبي بكر في بني هاشم^(٢).

(١) ومن أراد التوسع في مصاهرات الصحابة مع أهل البيت فليرجع إلى كتاب (الدر المنثور من تراث أهل البيت) للفقهاء الإمامية علاء الدين المدرس، ففيه غنية وزيادة على ما ذكرنا.

(٢) انظر: الإرشاد للمفيد ص ٣٥٤ ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني الشيعي، ص ٩١ وتاريخ يعقوبي الشيعي ج ٢ ص ٢١٣.

وكذلك الحسن بن علي سَمَّى أبناءه: أبا بكر، وعبد الرحمن، وطلحة، وعبيد الله^(١).

وكذلك الحسن بن الحسن بن علي^(٢).

وموسى الكاظم سَمَّى ابنته عائشة^(٣).

وهناك من كان يكنى بأبي بكر من أهل البيت وليست له باسم، مثل زين العابدين بن علي^(٤)، وعلي بن موسى (الرضا)^(٥).

أمّا من سَمَّى ابنه باسم عمر «رضي الله عنه»؛ فمنهم علي «رضي الله عنه»، سَمَّى ابنه عمر الأكبر، وأمه أم حبيب بنت ربيعة، وقد قتل بالطف مع أخيه الحسين «رضي الله عنهم»، والآخر عمر الأصغر وأمه الصهباء التغلبية، وهذا الأخير عُمِّرَ بعد إخوته فورثهم^(٦).

(١) التنبيه والإشراف للمسعودي الشيعي ص ٢٦٣.

(٢) مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني الشيعي، (طبعة دار المعرفة) ص ١٨٨.

(٣) كشف الغمة للأربلي ج ٣ ص ٢٦.

(٤) كشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ٣١٧.

(٥) مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني الشيعي، (ط دار المعرفة) ص ٥٦١ - ٥٦٢.

(٦) انظر: الإرشاد للمفيد ص ٣٥٤ ومعجم رجال الحديث للخوئي ج ١٣ ص ٥١.

ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني (طبعة بيروت) ص ٨٤ وعمدة الطالب

وكذلك الحسن بن علي سَمَّى ابنه أبا بكر وعمر^(١).
 وكذلك علي بن الحسين بن علي^(٢).
 وكذلك علي زين العابدين.
 وكذلك موسى الكاظم.
 وكذلك الحسين بن زيد بن علي.
 وكذلك إسحاق بن الحسن بن علي بن الحسين.
 وكذلك الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين بن الحسن.
 وغيرهم كثير، لكن نكتفي بهذا القدر من المتقدمين من أهل البيت
 خشية الإطالة^(٣).
 أمّا من سَمَّى ابنته بعائشة فمنهم:

-
- (طبعة النجف) ص ٣٦١ وجلاء العيون ص ٥٧٠.
 (١) الإرشاد للمفيد ص ١٩٤ ومنتهى الآمال ج ١ ص ٢٤٠ وعمدة الطالب ص ٨١
 وجلاء العيون للمجلسي ص ٥٨٢ ومعجم رجال الحديث للخوئي ج ١٣
 ص ٢٩. رقم (٨٧١٦) وكشف الغمة ج ٢ ص ٢٠١.
 (٢) «الإرشاد للمفيد» ج ٢ ص ١٥٥ و«كشف الغمة» ج ٢ ص ٢٩٤.
 (٣) تفاصيل ذلك موجودة في «مقاتل الطالبين» وغيرها من مصادر الإمامية، انظر
 على سبيل المثال: الدر المنثور، لعلاء الدين المدرس ص ٦٥ - ٦٩.

موسى الكاظم^(١).

وعلي الهادي^(٢).

ونكتفي بالشيخين رحمهم الله، وأم المؤمنين عائشة «رضي الله عنها».

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإن هذا السؤال ينحل إلى سؤالين:

أحدهما: التسميات بأسماء المناوئين:

أما بالنسبة لتسمية أهل البيت أبناءهم بأسماء أبي بكر، وعمر، وعثمان،

فإننا نقول:

قد أجبنا عن هذا السؤال فيما تقدم برقم ٤ فلا نعيد.. غير أننا نضيف هنا:

ألف: إن السائل قد خلط بين الأئمة وبين غيرهم من بني هاشم، مع

أنه لا حجية في فعل غير الأئمة المعصومين..

ب: إن الظاهر هو: أن صاحب كشف الغمة قد نقل تكنية الإمام زين

(١) الإرشاد ص ٣٠٢ والفصول المهمة ص ٢٤٢ وكشف الغمة ج ٣ ص ٢٦.

(٢) الإرشاد للمفيد ج ٢ ص ٣١٢.

العابدين بأبي بكر عن مطالب السؤال ج ٢ ص ٤١ و ٤٢ ومؤلفه من أهل السنة، كما أن العمري يقول: «وجدت بخط شيخنا أبي الحسين: أن زين العابدين كان يكنى أبا محمد. وكان يكنى أبا بكر والأول، الصحيح»^(١).

ج: يتعمد السائل وصف أبي الفرج الأصفهاني بـ: «الشيعة».. ونقول: إن هذا لم يثبت، فإنه أموي نسباً، وليس هو من الشيعة الإمامية بلا ريب. وهذا ظاهر عن تأمل كتابه الأغاني، ففيه يرد على عدد من شعراء الشيعة، كالسيد الحميري وغيره.

الثاني: المصاهرة بين أهل البيت والخلفاء:

أما بالنسبة للسؤال عن المصاهرة بين الصحابة وبين أهل البيت «عليهم السلام»، فنقول:

أولاً: لا يهمننا من أصهر إلى الصحابة، ومن أصهر إليه الصحابة من بني هاشم.. فإن بني هاشم ليسوا أنبياء ولا أئمة، وفعل غير النبي والإمام لا يحتج به على أحد، ولا يعتذر به من أحد..

ثانياً: إن الزواج من البنت لا يدلُّ على محبة الصهر للأب ولا العكس، خصوصاً إذا أخذنا بقاعدة: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٢).

(١) المجدي في أنساب الطالبين ص ٩٣.

(٢) الآية ١٦٤ سورة الأنعام.

ثالثاً: إن الزواج لا يعني وحدة العقيدة بين الزوج والزوجة، فضلاً عن الوحدة بين الزوج وبين أبي الزوجة.

ثم إن بني هاشم بشر لهم أغراضهم ودوافعهم التي قد تكون دينية وقد تكون دنيوية.. فلا داعي لتكثير الأمثلة في ذلك.

رابعاً: إذا كان الأمر يرتبط بالنبي أو بالأئمة المعصومين «عليهم السلام»، فإننا نقول:

إن للزواج دوافعه وأسبابه المختلفة التي قد لا ترتبط بأمر الدين، أو القبول بالنهج العملي أو السياسي.. ويدلُّنا على ذلك: أن عمر بن الخطاب وأبا بكر كانا هما اللذان عرضا بناتهما على رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وأصرا عليه في ذلك، وقد قال عمر لابنته حفصة: لقد علمت: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يحبك، ولولا أنا لطلقك^(١).

وقد تكون هناك حالة إنسانية يراد معالجتها من خلال الزواج، كما كان الحال بالنسبة لأم حبيبة حيث تنصّر زوجها عبد الله بن جحش وهو

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٨ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٥٠ ومسند أبي يعلى ج ١ ص ١٥٠ وصحيح ابن حبان ج ٩ ص ٤٩٦ و ٤٩٧ وكنز العمال (ط الرسالة) ج ٢ ص ٥٢٨ وأحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٥٥٢ و ٥٥٣ والمححر الوجيز ج ٢ ص ٨٤ والجامع لأحكام القرآن ج ١٨ ص ١٩٠ والدر المنثور ج ٦ ص ٢٤٢.

بالحبشة ومات بها، وأبت هي أن تنتصر، فتزوجها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مع أن أباهما أبا سفيان كان يجمع الجيوش ويهاجم رسول الله «صلى الله عليه وآله» والمسلمين، ويغزوهم في بلادهم مرة بعد أخرى بهدف استئصالهم.

خامساً: بالنسبة لرقية وأم كلثوم، نقول:

هناك أبحاث علمية انتهت إلى أن ثمة شكاً كبيراً في أن تكونا بنتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» لصلبه، وأكدت قوة الرأي القائل: بأنهن بناته «صلى الله عليه وآله» بالتربية.

فلا معنى للاحتجاج بتزويجهما لعثمان، إلا بعد نقض تلك النتائج عن طريق نقض الأدلة التي استندت إليها بطريقة علمية صحيحة، تزيل كل شبهة، وتدفع كل احتمال..

ولا يصغى إلى التهويل والتضخيم، والسباب والإتهام، والتكفير، لأن هذا الأسلوب سيؤكد الانطباع الذي يقول: إن الضجيج والعجيج أمانة الفشل، والسباب سلاح العاجز.

سادساً: حين تزوج النبي «صلى الله عليه وآله» أم حبيبة بنت أبي سفيان، وكان أبوها يحاربه، هل كان «صلى الله عليه وآله» يحب أبا سفيان الذي كان مشركاً وعدواً محارباً، وقتلاً للأحبة وللمسلمين، ويسعى في قتل رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه؟!!

سابعاً: إننا لم نجد أحداً من أهل البيت المعصومين تزوج بنتاً، أو أختاً

لأبي بكر، أو عمر، أو عثمان. أما زواج النبي «صلى الله عليه وآله» بحفصة وعائشة، فإنما كان قبل أن يعلننا موقفهما القاسي والصعب من وصيه، ومن ابنته، فاطمة الزهراء «عليها السلام»..

كما أن تزويج عثمان برقية، وأم كلثوم كان قبل وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد ماتتا في حياته «صلى الله عليه وآله».. ولم يكن عثمان قد شارك بعد في الهجوم على بيت فاطمة «عليها السلام»، وفي تمكين أبي بكر وعمر من أخذ الخلافة من صاحبها الشرعي.. وغير ذلك من أمور.

ولم يكن النبي «صلى الله عليه وآله» بالذي يستبق الأمور، ويعاقب على الجرم، قبل وقوعه، ولا كان من حقه ذلك.

والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

علي عليه السلام لم يغير شيئاً من عهد أبي بكر وعمر؟!

السؤال رقم ٧٨ (١٩):

عندما تولى علي «رضي الله عنه» لم نجده خالف الخلفاء الراشدين قبله؛ فلم يخرج للناس قرآناً غير الذي عندهم، ولم ينكر على أحد منهم شيئاً، بل تواتر قوله على المنبر: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر» ولم يشرع المتعة، ولم يرد فذك، ولم يوجب المتعة في الحج على الناس، ولا عمم قول «حيّ على خير العمل» في الأذان، ولا حذف «الصلاة خير من النوم».

فلو كان أبو بكر وعمر «رضي الله عنهما» كافرين، قد غصبا الخلافة منه - كما تزعمون - فلماذا لم يبين ذلك، والسلطة كانت بيده؟! بل نجده عكس

ذلك، امتدحهما وأثنى عليهما.

فليسعكم ما وسعه، أو يلزمكم أن تقولوا بأنه خان الأمة ولم يبين لهم الأمر. وحاشاه من ذلك.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

مصحف علي عليه السلام:

قلنا في الجواب على السؤال رقم ١٠ والجواب على السؤال رقم ٤٧:
إن أحداً لم يدع أن ثمة قرآناً غير هذا الذي بين أيدي الناس.. ولكننا نقول:
إن الروايات تحدّثت عن أن علياً «عليه السلام» قد جاء إلى الذين
استولوا على الخلافة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالقرآن الذي كان
مكتوباً عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكان خلف فراشه. وكان
مرتباً حسب النزول - والظاهر: أن هذا هو ترتيب سوره - وقد كتب فيه
شأن نزول الآيات، وبيان المحكم والمتشابه، والناسخ من المنسوخ، ولكنهم
رفضوه، فأرجعه «عليه السلام»، وأبقاه عنده..

وجمعوا لأنفسهم قرآناً بواسطة زيد بن ثابت، مجرداً عن بيان الناسخ من المنسوخ، وعن كل ما ذكرناه آنفاً. جمعه من العصب واللخاف. وادعوا أنهم جمعوه بشهادة رجلين، باستثناء إحدى الآيات التي لم يشهد بها غير خزيمة بن ثابت، فقبلوها منه، لأنه ذو الشهادتين^(١).

وغير ذلك مما ذكرناه في موضع آخر من هذا الكتاب.. والله من وراء قصدهم بهذه الإدعاءات.

وبعد تولي أمير المؤمنين «عليه السلام» للخلافة، كان قد مضى على استشهاد الرسول «صلى الله عليه وآله» ربع قرن، فلم يكن من المصلحة إظهار هذا القرآن، لأن ذلك سيثير الكثير من الأسئلة، ويفسح المجال لبث الشكوك والشبهات في الناس، وسيغتنم مرضى القلوب الفرصة لإثارة الفتن وإطلاق الشائعات حول صدقية ما جاء به..

فالأسلوب الأمثل هو بيان هذه المعارف بصورة تدريجية، حسبها

(١) وهذا يلقي ظلالاً من الشك على ما يُدعى، من أن زيد بن ثابت أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إذ لو كان كذلك لأعطاهم مصحفه. كما أن دعوى جمع القرآن بشهادة رجلين لا يمكن قبولها.. والأدلة والشواهد تشير إلى خلاف ذلك قطعاً.. إلا أن يكون المقصود: أن زيداً جمع مصحفاً لشخص الخليفة الذي لم يكن عنده مصحف.

تقضيه الحاجة وتسمح به الظروف، ويمكن ائتمان الثقات من أهل الدين على ما تقتضي المصلحة بائتمانهم عليه.. أو يبقى في حوزة أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم عدل القرآن، وأعلام الهداية إلى يوم القيامة، ليعينوا ما ينبغي بيانه من ذلك بصورة تدريجية..

خير الأمة: أبو بكر، وعمر:

أما الحديث عن تواتر قوله «عليه السلام» على المنبر: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، فنقول فيه:

أولاً: إنه يحتاج إلى إثبات أصل حصول ذلك منه ولو مرة واحدة بالأسانيد المعتبرة، التي لم يوردها أهل الهوى من مناوئيه «عليه السلام»، ومن يتهمون بجر النار إلى قرصهم..

ثم يحتاج إلى إثبات تواتر هذا القول عنه كما ذكره السائل، وأنى لهم بإثبات هذا وذاك..

ثانياً: لو كان هذا الكلام صحيحاً عنه، فلا بد من الإجابة على سؤال: لماذا إذن تخلف عن بيعة أبي بكر ستة أشهر^(١)، أو إلى ما بعد وفاة

(١) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ٥ ص ٨٢ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٤ وشرح أصول الكافي ج ٧ ص ٢١٨ والصوارم المهرقة ص ٧١ ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٤١٣ وشرح مسلم للنووي ج ١٢ ص ٧٧

الصديقة الزهراء «عليها السلام»^(١)، أو فقل: لماذا لم يبايعه، ولا بايع غيره أصلاً، كما تدلُّ عليه بعض النصوص؟! كما سيأتي في الإجابة على السؤال رقم ٣٢.

ثالثاً: لو صح ذلك، لماذا ذكر «عليه السلام» أبا بكر في خطبة الشقشقية بما لا ينسجم مع هذه الأقوال المنسوبة إليه؟!

وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٨ وعمدة القاري ج ١٧ ص ٢٥٨ وصحيح ابن حبان ج ١٤ ص ٥٧٣ ونصب الراية للزيلعي ج ٢ ص ٣٦٠ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٣٠٧ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤ ص ٥٦٨ والإكمال في أسماء الرجال ص ١٦٨.

(١) السقيفة وفدك للجوهري ص ٦٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٠٠ وفتح الباري ج ٧ ص ٣٧٩ والكمال في التاريخ ج ٢ ص ٣٣١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٢٢ وج ٦ ص ١٢ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٢٠ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٣١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٤٨٥ ومروج الذهب ج ٢ ص ٣٠٩ وروضة المناظر (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ) ج ٧ ص ١٦٤ و ١٦٥ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٢٥ ص ٢٥٦ عن ابن الوردي في كتابه تنمة المختصر في أخبار البشر (نسخة إحدى مكاتب اسلامبول) ص ٥٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٥٤ وبحار الأنوار ج ١٠ ص ٤٢٧ وج ٢٨ ص ٣١٢ و ٣٤٩ و ٣٥٨ و ٣٩١ وج ٢٩ ص ٣٣٣ ونهج السعادة ج ١ ص ٤٧. وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٠٨ وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١١٦.

كما أنه «عليه السلام» يصرح: بأنه أسلم وصلى قبل أن يسلم أبو بكر ويصلي^(١).

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ١٢٢ وراجع ج ١ ص ٣٠ وج ٤ ص ١٢٢ وج ١٣ ص ٢٠٠ و ٢٨٨ وكلام الإسكافي في العثمانية للجاحظ ص ٣٠٠ وبحار الأنوار ج ٢٦ ص ٢٦٠ وج ٣٨ ص ٢١٦ و ٢٦٠ و ٣٣٣ وج ٤١ ص ١٥٢ وج ١٠٩ ص ٣٤ وراجع: كنز الفوائد ص ١٢١ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٢٨٦ والصراط المستقيم ج ١ ص ٢٨٢ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٤٢٥ ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٤٥ و ٤٦ و ١٥٦ و ١٥٧ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٣٣٥ والدر النظيم ص ٢٦٩ ونهج الإيمان ص ٥١٤ وينايع المودة ج ١ ص ٤٥٥ وج ٢ ص ١٤٤ ومشارك أنوار اليقين ص ٧٥ و ٢٥٩ و ٢٦١ وغاية المرام ج ٥ ص ١١٤ وإلزام الناصب ج ٢ ص ١٩٠ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٤ ص ٢١٢ وج ٤ ص ٣٧٠ وراجع: ذخائر العقبى ص ٥٦ عن ابن قتيبة، وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ١٤٦ والآحاد والمثاني (مخطوط في كوبرلي) رقم ٢٣٥ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٣٤ والمعارف لابن قتيبة ص ٧٣ و ٧٤ والغدير ج ٢ ص ٣١٤ وج ٣ ص ١٢٢ عن بعض من تقدم، وعن ابن أيوب والعقيلي، عن كنز العمال (طبعة أولى) ج ٦ ص ٤٠٥ وعن الإستيعاب ج ٢ ص ٤٦٠ وعن مطالب السؤول ص ١٩ وقال: كان يقولها في كثير الأوقات، وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٣١٢ وعن الرياض النضرة ج ٢ ص ١٥٥ و ١٥٧ وعن العقد الفريد ج ٢ ص ٢٧٥ وراجع: الإصابة ج ٤

هذا كله بغض النظر عن أن الزهراء «عليها السلام» ماتت مهاجرة وغاضبة وواحدة على أبي بكر وعمر.. وأوصت أن لا يحضرا جنازتها ولا دفنها، بل أوصت أن تدفن ليلاً لأجل ذلك.

زواج المتعة تشريع ثابت:

بالنسبة لزواج المتعة نقول:

إن زواج المتعة لا يحتاج إلى تشريع من علي «عليه السلام»، ولا من غيره، ولم يكن علي «عليه السلام» بالذي يشرع من عند نفسه، فقد شرّعه الله ورسوله. كما تدلّ عليه آية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١)، وعشرات الروايات التي رواها أهل السنة، والتي قد يصل عددها إلى مئة وعشر روايات. وهي مذكورة في كتاب (زواج المتعة: تحقيق ودراسة).. الجزء الثاني ص ١٢١ - ١٩٠.

أما ما رواه الشيعة حول زواج المتعة، فحدث عنه ولا حرج.. وحين حرّم وألغى عمر هذا الزواج أعلن علي «عليه السلام» عن موقفه من هذا التصرف حين قال: لولا تحريم عمر لما زنى إلا شفا (أو إلا شقي)^(٢).

ص ١٧١ وهامشها في الاستيعاب ج ٤ ص ١٧٠ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣ و ٤١٧.

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) جامع البيان ج ٥ ص ٩ بسند صحيح على الظاهر، وكذا المصنف لعبد الرزاق ج ٧ ص ٥٠٠ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٦ ص ٤٠٥ والتفسير

ولم يؤثر عن علي «عليه السلام» أنه قد منع أحداً من هذا الزواج أيام خلافته.
يضاف إلى ذلك: أن زواج المتعة لا يرتبط بالسياسة، وإنما هو تكليف

الكبير للرازي (ط سنة ١٣٥٧ هـ) ج ١٠ ص ٥٠ والدر المشور ج ٢ ص ١٤٠
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٢٥ وتفسير النيسابوري (بهامش الطبري)
ج ٥ ص ١٧ والبيان للخوئي ص ٣٤٣ عن مسند أبي يعلى، ودلائل الصدق ج ٣
ص ١٠١ وتلخيص الشافي ج ٤ ص ٣٢ ووسائل الشيعة (ط دار إحياء التراث)
أبواب نكاح المتعة ج ٢١ ص ٥ و ١١ و ٤٤ وفي هامشه عن: نوادر أحمد بن محمد
بن عيسى ص ٦٥ و ٦٦ وعن رسالة المتعة للمفيد، ونفحات اللاهوت ص ٩٩،
والتهذيب ج ٧ ص ٢٥٠ ومستدرک وسائل الشيعة ج ١٤ ص ٤٤٧ و ٤٤٩ و
٤٧٨ و ٤٨٢ و ٤٨٣ وكتاب عاصم بن حميد الخناط ص ٢٤ والهداية للخصيبي
حديث المفضل ص ١٠٩ وكنز العرفان ج ٢ ص ١٤٨ والكافي ج ٥ ص ٤٤٨
والإيضاح ص ٤٤٣ والجواهر ج ٣٠ ص ١٤٤ عن: النهاية في اللغة لابن الأثير،
والطبري، والثعلبي، والسرائر ص ٣١٢ وتفسير العياشي ج ١ ص ٢٣٣ والغدير
ج ٦ ص ٢٠٦ وكنز العمال (ط الرسالة) ج ١٦ ص ٥٢٢ و ٥٢٣ و (طبعة الهند)
ج ٢٢ ص ٩٦ وتفسير البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٨ وعن أبي داود في ناسخه عن
بعض من تقدم، والإستبصار فيما اختلف من الأخبار ج ٣ ص ١٤١ والتفسير
الحديث لمحمد عزة دروزة ج ٩ ص ٥٤ والمرأة في القرآن والسنة ص ١٨٢ وبحار
الأنوار (ط جديد) ج ١٠٠ ص ٣٠٥ و ٣١٤ و ٣١٥ و (ط قديم) ج ٨ ص ٢٧٣.

يرتبط بالأشخاص.

علي عليه السلام وفدك:

أما بالنسبة لاسترجاع فدك فنقول:

لقد أوضح الأئمة «عليهم السلام»: أن سبب عدم استرجاع فدك، وعدم الإقدام على تغيير بعض الأمور:

أولاً: أنهم أناس قد ظلموا في هذا الأمر، وهم لا يستردّون ما أخذ منهم ظلماً، ليكون الله تعالى هو الذي يأخذ لهم بحقهم في الآخرة^(١).

ثانياً: لعلمهم كرهوا أن يدعي عليهم أحد خلاف أبي بكر وعمر^(٢). وهذا إنما كان في الأمور التي ترتبط بالحق الشخصي الذي يصح التنازل عنه، ممن هو له.

وقد بقيت فدك شاهداً على مظلومية أهل البيت «عليهم السلام».

(١) الطوائف لابن طاووس ص ٢٥١ وعلل الشرايع ص ١٥٤ و ١٥٥ ومناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٧٠.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٤٦٣ والخراج ص ٢٣ وأحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٦٣ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٢٣ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٥١٧ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ٢١٧ وكنز العمال ج ٤ ص ٣٣٠ عن أبي عبيد، وعن ابن الأنباري في المصاحف.

ثالثاً: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» إنما حكم بعد عثمان، وكثير من شكاوى المسلمين من عثمان كانت شكاوى مالية، بالإضافة إلى إثارة لبني أمية بأموال بيت المال، فإذا استرد أمير المؤمنين «عليه السلام» فدكاً بمجرد وصوله للحكم، لاتهم بنفس الاتهام، ولو عند بعض الناس غير العارفين.

متعة الحج:

بالنسبة لإيجاب المتعة في الحج نقول أيضاً:

ألف: إن هذا حكم شرعه الله تعالى ورسوله من قبل، ولا يحتاج إلى إيجاب أحد، لا علي «عليه السلام» ولا غيره.. وليس علي «عليه السلام» ممن يحرم ما شرّعه الله وأوجبه.

ب: إن هذا الحكم يرتبط بالأشخاص، ويخضع لقناعاتهم الدينية، ولا ربط له بالدولة، ولا بالأمير والخليفة..

ونقول:

إن عمر بن الخطاب هو الذي حرّم متعة الحج، وحذف عبارة: حيّ علي خير العمل من الأذان، وحرّم متعة النساء في لفظ واحد، ومقام واحد^(١).

(١) شرح التجريد للقوشجي ص ٤٨٤. وراجع قوله: «متعتان كانتا على عهد رسول

صلى الله عليه وآله» أنا أحرمهما، وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج» في

المصادر التالية: مسند أحمد ج ١ ص ٣٣٧ وج ٣ ص ٣٢٥ و ٣٥٦ و ٣٦٣ والغدير ج ٦

ص ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ ونقل أيضاً عن الجمع بين الصحيحين، وعن زاد المعاد، وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٩ وعن مختصر جامع بيان العلم ص ٢٢٦ وكنز العمال (ط الهند) ج ٢٢ ص ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و (ط مؤسسة الرسالة) ج ١٦ ص ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ عن الطبري، وأبي صالح، والطحاوي، وابن عساكر، وعن ضوء الشمس ج ٢ ص ٩٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٨٢ و ج ١٢ ص ٢٥١ و ج ١٦ ص ٢٦٥ والأم ج ٧ ص ٢١٩ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٢٠٦ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٦ ص ٤٠٤ ومراة العقول ج ٣ ص ٤٨١ والأوائل لأبي هلال العسكري ج ١ ص ٢٣٨ وتفسير النيسابوري (بهامش الطبري) ج ٥ ص ١٧ والبيان والتبيين (ط سنة ١٣٨٠ هـ) ج ٤ ص ٢٧٨ و (ط دار الفكر) ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٢٣ وزاد المعاد ج ١ ص ٢١٣ و ج ٢ ص ١٨٤ وفيه (ثبت عن عمر) والتفسير الكبير للرازي (ط سنة ١٣٥٧ هـ) - مستدلاً به - ج ١٠ ص ٥١ وراجع ص ٥٢ وفي (ط أخرى) ج ٢ ص ١٧٢ و ج ٣ ص ٢٠١ و ٢٠٢ ووفيات الأعيان، وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٣١ وتلخيص الشافعي ج ٣ ص ١٥٣ و ج ٤ ص ٢٩ ومجمع البيان ج ٣ ص ٣٢ وكنز العرفان ج ٢ ص ١٥٦ و ١٥٨ عن الطبري في المستنير. وراجع: والجواهر ج ٣٠ ص ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٨ و ١٤٩ ونفحات اللاهوت ص ٩٨ والإيضاح ص ٤٤٣ ودلائل الصدق ج ٣ ص ١٠٢ و ١٠٣ وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٧٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٢ والمحل ج ٩ ص ١٠٧ والتمهيد للقرطبي ج ٢٣ ص ٣٦٤ و ٣٦٥ بسندين، والتفسير الحديث

صلاة التراويح:

وكذلك الحال بالنسبة لصلاة التراويح، فإنه «عليه السلام» حاول أن يمنعهم منها، وأرسل الإمام الحسن «عليه السلام» لهذا الغرض، فصاحوا: وا سنة عمراه^(١). فتركهم «عليه السلام»، لأن هذا الأمر قد أخذوه عن

لمحمد عزة دروزة ج ٩ ص ٥٤ والمرأة في القرآن والسنة لدروزة أيضاً ص ١٨٢
عن المغني لابن قدامة (ط دار الكتاب العربي) ج ٧ ص ٥٢٧ وعن شرح معاني
الآثار، باب مناسك الحج ص ٣٧٤ وج ٢ ص ١٤٤ والمبسوط للسرخسي ج ٥
ص ١٥٢ باب القرآن من كتاب الحج وصححه، والبحار (ط قديم) ج ٨
ص ٢٧٣ عن جامع الأصول لابن الأثير، وتحريم نكاح المتعة ص ١٠٦ و ١٠٥
و ٧٢ و ٧٣ و ٧٦ وأخبار القضاة لوكيح ج ٢ ص ١٢٤ وقد أشار المعلق في
هامشه إلى أن نهي عمر عن المتعة رواه ابن ماجه، والبيهقي، وابن المنذر.
ومحاضرات الراغب ج ٢ ص ٢١٤ والمسالك ج ١ ص ٥٠٠ والمتعة للفكيكي
ص ٧٢ وشرح التجريد للقوشجي، مبحث الإمامة ص ٤٨٤ والصراط المستقيم
ج ٣ ص ٢٧٧ عن الطبري، وجواهر الأخبار والآثار ج ٢ ص ١٩٢ عن التفتازاني
في حاشيته على شرح العضد، والتمهيد ج ١٠ ص ١١٢ و ١١٣ والمتقى للفقهي ج ٢
هامش ص ٥١٩ والدر المنثور ج ٢ ص ١٤١ وسنن سعيد بن منصور ج ١ ص ٢١٩.
(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٢٨٣ وج ١ ص ٢٦٩ ونهج الحق
ص ٢٨٩ والصراط المستقيم للبياض ج ١ ص ٢٦ وكتاب الأربعين للشيرازي

أناس يلزمون أنفسهم بالعمل بسنتهم، ويرون أن عليهم أن يتعبدوا بها، فهو أمر مرتبط بخلل فكري، اعتقادي، لا يمكن المنع عنه بصورة قاهرة، بل لا بد من إزالة المرتكز الخاطئ من أذهانهم، ببيان: أن سنة غير النبي لا عبرة بها، ولا قيمة لها.. إلا إذا كانت تجسيدا لسنته «صلى الله عليه وآله»..

ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذا الموضوع حتى لا يساء فهم ما نرمي إليه. والمراد بما روي من قوله «صلى الله عليه وآله»: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(١): هو سنة الأئمة الاثني عشر، الذين لا يقولون ولا

ص ٥٦٢ والشافي في الإمامة ج ٤ ص ٢١٩ وتقريب المعارف ص ٣٤٧ وإحقاق الحق (الأصل) ص ٢٤٤ و ٢٤٧ وتلخيص الشافي ج ٤ ص ٥٨ وبحار الأنوار ج ٣١ ص ٧ و (ط قديم) ج ٨ ص ٢٨٤ وجواهر الكلام ج ٢١ ص ٣٣٧ وكشف القناع ص ٦٥ و ٦٦ وكتاب سليم بن قيس (ط مؤسسة البعثة) ص ١٢٦ وراجع: وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج ٨ ص ٤٦ و (ط دار الإسلامية) ج ٥ ص ١٩٢ وجامع أحاديث الشيعة ج ٧ ص ٢١٢.

(١) راجع: الثقات لابن حبان ج ١ ص ٤ و ج ٢ ص ١٥١ وكتاب المجروحين لابن حبان ج ١ ص ١٠ وكتاب الضعفاء لأبي نعيم ص ٤٦ ونهاية السؤل ج ٣ ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية السؤل ج ٤ ص ٤١٠ وأصول السرخسي ج ١ ص ١١٤ و ٣١٧ و ٣٨٠ و ج ٢ ص ١٠٦ و ١١٦ والمحصل للرازي ج ٤ ص ١٧٥ و ج ٦ ص ١٣١ وإرشاد الفحول ص ٣٣ والأحكام في

أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٤١ و ٢٤٨ و ٢٤٩ وج ٢ ص ٩٨
 وج ٤ ص ٢٠٧ و ٢٣٧ والعلل لابن حنبل ج ١ ص ٢١ وحياة الصحابة ج ١
 ص ١٢ وعن كشف الغمة للشعراني ج ١ ص ٦.
 ومسند أحمد ج ٤ ص ١٢٦ و ١٢٧ وسنن الدارمي ج ١ ص ٤٥ وسنن ابن ماجه ج ١
 ص ١٦ وسنن أبي داود ج ٢ ص ٣٩٣ وسنن الترمذي ج ٤ ص ١٥٠ والمستدرک
 للحاكم ج ١ ص ٩٦ و ٩٧ والسنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١١٤ وجزء ابن
 عاصم ص ١٠ وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص ٢٩ و ٣٠ وشرح معاني الآثار
 ج ١ ص ٨١ و ٢٥٨ وصحيح ابن حبان ج ١ ص ١٧٩ والمعجم الأوسط ج ١
 ص ٢٨ والمعجم الكبير ج ١٨ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٥٧ ومسند الشاميين
 ج ١ ص ٢٥٤ و ٤٠٢ و ٤٤٦ وج ٢ ص ١٩٧ و ٢٩٩ والإستذکار لابن عبد البر
 ج ١ ص ٢٨٨ وج ٢ ص ٧١ وج ٨ ص ٨ و ١٣ والتمهيد لابن عبد البر ج ٨
 ص ٦٦ و ١١٧ وج ٢١ ص ٢٧٩ والكافي لابن عبد البر ص ٧٤ وجامع بيان
 العلم وفضله ج ٢ ص ٩٠ و ١٨٢ و ١٨٣ والأربعين البلدانية لابن عساكر
 ص ١٢١ وموارد الظمان ج ١ ص ٢٠٥ والعهود المحمدية ص ١٧ و ٦٣٥ وكنز
 العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ ص ١٧٣ وشرح مسند أبي حنيفة ص ٢٤٥
 وكشف الخفاء ج ٢ ص ٢٠٦ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٣٠ وج ٣
 ص ٨٢ وتفسير البغوي ج ٢ ص ١٤٥ والتفسير الكبير للرازي ج ١ ص ١٨٩ و
 ٢٠٩ و ٢٧٠ وج ١٢ ص ٢١٦ و ٢١٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٣١ ص ٢٨

يفعلون شيئاً من عند أنفسهم، بل يقتصرون على ما تعبدتهم الله ورسوله به، فتكون سنتهم «عليهم السلام» إحياء لسنته «صلى الله عليه وآله». ومن هذه الموارد أيضاً: انتزاع كلمة: «حيّ على خير العمل» من الأذان كما سيتضح.

حيّ على خير العمل في الأذان:

أما بالنسبة لحيّ على خير العمل، فقد ورد في كتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله») بحث حول مشروعية هذه العبارة في الأذان.

وسنذكر في نهاية هذا الجواب ملحقاً عن مشروعية: «حيّ على خير العمل» في الأذان، وأنها كانت تقال في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبعده، فانتظر..

ولا شيء يثبت أنها كانت تحذف من الأذان في عهد علي «عليه السلام»، بل لقد بقيت هذه الكلمة شعاراً لعلي وأهل بيته «عليهم السلام» على مرّ الزمان. حتى إن الحسين بن علي صاحب فخ قد بدأ ثورته على الهادي

وج ٤٠ ص ١٧٨ و ١٨٠ وج ٦٤ ص ٣٧٥ وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٩٩ وتهذيب الكمال ج ٥ ص ٤٧٣ وج ١٧ ص ٣٠٦ وج ٣١ ص ٥٣٩ وتذكرة الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ١١٥٠ و ٤٢٠ ومصادر كثيرة أخرى.

العباسي بأمر المؤذن بأن يقول في أذانه: حيَّ على خير العمل، فراجع^(١).

الصلاة خير من النوم:

لا شيء يثبت أنه «عليه السلام» قد سمح بالأذان بـ «الصلاة خير من النوم»، أو أنها كانت تقال في الأذان في عهده..

التخطئة شيء، والتكفير شيء آخر:

قلنا: إن الشيعة ينتقدون على أبي بكر وعمر وعثمان ومن معهم، ويخطئونهم في ما فعلوه. ولكن مسألة النقد شيء، ومسألة التكفير شيء آخر.. فإن كان السائل يقصد بالتكفير هذا النقد الذي ذكرناه، فالشيعة يعترفون به.. وإن كان يقصد بالتكفير شيئاً آخر، فقد قلنا: إنها تهمة لا مجال لقبولها..

وإن كان يقصد بالتكفير: أن الصحابة لم يفوا بتعهداتهم.. وأنهم قد تخلّوا عن الطاعة لأوامر الله ورسوله في مسألة الخلافة، وفي بعض المسائل الأخرى، فهذا صحيح بالنسبة لقسم من الصحابة.

وليس المقصود بالتكفير: الحكم بالخروج عن الإسلام، فهذا غير مقبول. ولا معقول..

(١) مقاتل الطالبين (ط المكتبة الحيدرية) ص ٢٩٧ و (ط مصر) ص ٤٦٦ وراجع:

النص والإجتهد ص ٢٤١ عن السيرة الحلبية (ط مصطفى الحلبي) ج ٢

مع أن سياسة أهل البيت «عليهم السلام» لشيعتهم تقوم على أساس: نزهونا عن السب، ولا تكونوا قوماً سبابين..

هذا وقد غير «عليه السلام» السياسة التي كانت متبعة في زمن عمر وعثمان في توزيع الأموال، وأرجع الأموال إلى ما كانت عليه زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فنقض «عليه السلام» بذلك سياسة عمر الطبقية في التوزيع، ونقض سياسة عثمان في إثبات أقربائه في الأموال. وقد كان نقضه «عليه السلام» لسنة عمر أحد أسباب خروج الزبير وطلحة عليه.

ملحق:

حيّ على خير العمل في الأذان:

قد ذكرنا في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» بحثاً عن «حيّ على خير العمل» في الأذان، نورده هنا كما هو، وهو التالي:

ومن الأمور التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين، بين مثبت وناف، هو قول: «حيّ على خير العمل» في الأذان مرتين، بعد قول: «حيّ على الفلاح».

فذهبت طائفة تبعاً لأئمتهم إلى أن هذه الفقرة: «حيّ على خير العمل» لا يصح ذكرها في الأذان، وهؤلاء هم جمهور أهل السنة والجماعة، وعبر بعضهم بلفظ: يكره، معللاً ذلك: بأنه لم يثبت ذلك عن النبي، والزيادة في الأذان مكروهة^(١).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥ والمجموع للنووي ج ٣ ص ٩٨ ونصب

وقال القاسم بن محمد بن علي نقلاً عن توضيح المسائل لعماد الدين يحيى بن محمد بن حسن بن حميد المقرئ: «قد ذكر الروياني: أن للشافعي قولاً مشهوراً بالقول به.

وقد قال كثير من علماء المالكية وغيرهم من الحنفية والشافعية: أنه كان حيّاً على خير العمل من ألفاظ الأذان.

قال الزركشي في كتابه المسمى بالبحر ما لفظه: ومنها ما الخلاف فيه موجود في المدينة كوجوده في غيرها، وكان ابن عمر، وهو عميد أهل المدينة، يرى أفراد الأذان، ويقول فيه: «حيّاً على خير العمل». إلى أن قال المقرئ: «فصح ما رواه الروياني: أن للشافعي قولاً مشهوراً في إثبات حيّاً على خير العمل»^(١).

وذهب أهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم إلى أن هذه الفقرة جزء من الأذان والإقامة، لا يصحان بدونها، وهذا الحكم إجماعي عندهم^(٢)، ونسبه الشوكاني إلى «العترة»^(٣)..

الراية ج ١ ص ٤٠٢ والبحر الرائق ج ١ ص ٢٧٥ و (ط سنة ١٤١٨ هـ) ج ١ ص ٤٥٤ عن شرح المذهب.

(١) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٧.

(٢) الإنتصار للسيد المرتضى ص ٣٩.

(٣) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٨.

وقال: «نسبه المهدي في البحر إلى أحد قولي الشافعي»^(١).

قال الشوكاني: «وهو خلاف ما في كتب الشافعية»^(٢).

ويستدل شيعة أهل البيت على أن كلمة: «حيَّ على خير العمل» ثابتة في الأذان بالإجماع، وبالروايات الكثيرة والمتواترة عن أهل بيت النبوة «عليهم السلام» في ذلك، كـ:

رواية أبي الربيع، وزرارة، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مهران عن أبي جعفر «عليه السلام».

ورواية فقه الرضا عن الرضا «عليه السلام».

ورواية ابن سنان، ومعلّى بن خنيس، وأبي بكر الحضرمي، وكليب الأسدي عن أبي عبد الله «عليه السلام».

ورواية أبي بصير عن أحدهما.

ورواية محمد بن أبي عمير عن أبي الحسن.

ورواية علي، ومحمد بن الحنفية عن النبي «صلى الله عليه وآله».

ورواية عكرمة عن ابن عباس^(١).

(١) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٨ و ١٩ والبحر الزخار ج ٢ ص ١٩١ وفيه: أخير بدل

أحد، وكذا في الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٧ و ٣٠٨.

(٢) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٩.

ونحن إزاء هذا الاختلاف؛ لا نجد مناصاً من الأخذ بمذهب أهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم.

ولا نستند في ذلك فقط إلى الإجماع المذكور، ولا إلى خصوص ما ورد عن أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم أحد الثقلين، والذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً. وإنما نستند أيضاً إلى العديد من الأدلة والشواهد الأخرى التي نجدها عند غيرهم أيضاً.

فقد روي ذلك - وبعضه بالأسانيد الصحيحة - عن كل من:

١ - عبد الله بن عمر.

٢ - الإمام علي بن الحسين، زين العابدين «عليه السلام».

٣ - سهل بن حنيف.

٤ - بلال.

٥ - الإمام علي أمير المؤمنين «عليه السلام».

٦ - أبي مخذرة.

٧ - ابن أبي مخذرة.

٨ - زيد بن أرقم.

(١) راجع: وسائل الشيعة، وجامع أحاديث الشيعة، وبحار الأنوار، ومستدرک الوسائل أبواب الأذان.

- ٩ - الإمام الباقر «عليه السلام».
- ١٠ - الإمام الصادق «عليه السلام».
- ١١ - الإمام الحسن بن علي «عليه السلام».
- ١٢ - الإمام الحسين «عليه السلام».
- وغيرهم كثير.
- فأما ما روي عن عبد الله بن عمر، فقد رواه:
- ١ - مالك بن أنس، عن نافع، قال: كان ابن عمر أحياناً إذا قال: حيّ على الفلاح، قال على إثرها: حيّ على خير العمل^(١).
- ٢ - عن الليث بن سعد، عن نافع قال: كان ابن عمر لا يؤذن في سفره، وكان يقول: حيّ على الفلاح، وأحياناً يقول: حيّ على خير العمل^(٢).
- ٣ - وعن الليث بن سعد عن نافع، قال: كان ابن عمر ربما زاد في أذانه: حيّ على خير العمل.
- ورواه: أنس بن مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٣).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٤ والمصنف للصنعاني ج ١ ص ٤٦٤ ونصب الراية ج ١ ص ٤٠٢ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٧ و ٣٠٨ و ٣١٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٤ وراجع: نيل الأوطار ج ٢ ص ١٩.

(٣) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٤ وراجع: دلائل الصدق ج ٣ قسم ٢

ورواه أيضاً: عطاء، عن ابن عمر^(١).

ورواه: عبيد الله بن عمر، عن نافع^(٢).

٤ - عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر: أنه كان يقول ذلك في أذانه^(٣).

٥ - وكذلك رواه نسير بن ذعلوق، عن ابن عمر، وقال: في السفر^(٤).

٦ - عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقيم الصلاة في السفر، يقولها مرتين أو ثلاثاً، يقول: حيَّ على الصلاة، حيَّ على الصلاة، حيَّ على خير العمل^(٥).

٧ - عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل: أن ابن عمر كان إذا قال في الأذان: حيَّ على الفلاح، قال: حيَّ على خير العمل، ثم

ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي للعرفي ص ٣٨ عن شرح التجريد.

وقد رواه ابن أبي شيبة ونقله في الشفاء كما ورد في جواهر الأخبار والآثار المستخرجة

من لجنة البحر الزخار للصعدي ج ٢ ص ١٩٢ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١

ص ٣٠٨ ونصب الراية ج ١ ص ٤٠٢.

(١) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٩ وراجع ص ٣١٠.

(٢) نصب الراية ج ١ ص ٤٠٢ والمصنف لابن أبي شيبة ج ١ ص ٢٤٤.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٨ عنه.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) المصنف للصنعاني ج ١ ص ٤٦٤.

يقول: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله^(١).

ورواه ابن أبي شيبه^(٢) من طريق ابن عجلان، وعبيد الله، عن نافع؛ عن ابن عمر.

٨ - عن زيد بن محمد، عن نافع؛ أن ابن عمر كان إذا أذن قال: حيَّ على خير العمل^(٣).

وذكر صاحب الإعتصام رواية ابن عون عن نافع، وابن جريج عن نافع، وعثمان بن مقسم عن نافع، وعبد الله بن عمر عن نافع، وجويرية بن أسماء عن نافع^(٤)، فراجع.

ونقل رواية ذلك عن ابن عمر الحلبي الشافعي وغيره أيضاً، فراجع^(٥).
وقال ابن حزم: «ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن الصاحب: مثل هذا لا يقال بالرأي: أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا؛ فهو عنه ثابت

(١) المصنف للصنعاني ج ١ ص ٤٦٠ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٩.

(٢) عن المصنف ابن أبي شيبه ج ١ ص ١٤٥، وهامش المصنف لعبد الرزاق ج ١

ص ٤٦٠ عنه، وراجع: الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٦.

(٣) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٥.

(٤) الإعتصام ج ١ ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

(٥) السيرة الحلبية ج ٢ ص ٩٨ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١١ و ٣١٢ عن

ابن حزم في كتاب الإجماع.

بأصح إسناد»^(١).

وأما ما ورد عن علي بن الحسين «عليه السلام»:

٩ - فعن حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علي بن الحسين كان يقول في أذانه، إذا قال: حيَّ على الفلاح، قال: حيَّ على خير العمل، ويقول: هو الأذان الأول^(٢).

وليس يجوز أن يحمل قوله: هو الأذان الأول إلا على أنه أذان رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(٣).

١٠ - ونقل ذلك عن علي بن الحسين، الحلبي الشافعي، وابن حزم الظاهري وغيرهما كما سيأتي.

وأما سهل بن حنيف فقد:

١١ - روى البيهقي: أن ذكر حيَّ على خير العمل في الأذان قد روي

(١) المحلى لابن حزم ج ٣ ص ١٦٠ و ١٦١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي ص ٣٨ عن المصنف لابن أبي شيبة، وجواهر الأخبار والآثار ج ٢ ص ١٩٢ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٩ و ٣٠٨ و ٣١٠ ونيل الأوطار ج ٢ ص ١٩ وراجع: كتاب العلوم ج ١ ص ٩٢.

(٣) دلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي ص ٣٨.

عن أبي أمامة: سهل بن حنيف^(١).

١٢ - ونقل ابن الوزير، عن المحب الطبري الشافعي في كتابه إحكام الأحكام، ما لفظه: «ذكر الحيلة، بحيي على خير العمل، عن صدقة بن يسار، عن أبي أمامة سهل بن حنيف: أنه كان إذا أذن قال: حيي على خير العمل. أخرجه سعيد بن منصور»^(٢).

وعن بلال أيضاً:

١٣ - عن عبد الله بن محمد بن عمار، عن عمار وعمر ابني حفص بن عمر، عن آبائهم، عن أجدادهم، عن بلال: أنه كان ينادي بالصبح، ويقول: حيي على خير العمل، فأمره النبي «صلى الله عليه وآله» أن يجعل مكانها: الصلاة خير من النوم، وترك حيي على خير العمل^(٣).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥.

(٢) دلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي ص ٣٨. وراجع:

الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٩ وراجع ص ٣١١.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ج ١ ص ٣٥٢ ومجمع الزوائد ج ١ ص ٣٣٠، والمصنف

للصنعاني ج ١ هامش ص ٤٦٠ والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥ وكنز

العمال ج ٤ رقم ٥٥٠٤ و (ط الرسالة) ج ٨ ص ٣٤٥ ومنتخب كنز العمال

(بهامش مسند أحمد) ج ٣ ص ٢٧٦ عن أبي الشيخ في كتاب الأذان، ودلائل الصدق

ج ٣ قسم ٢ ص ٩٩ ونصب الراية ج ١ ص ٤٠٢ وأضواء البيان ج ٨ ص ١٥٦.

أما ذيل الرواية، فالظاهر: أنه من زيادات الرواة؛ لأن عبارة: «الصلاة خير من النوم» قد أضيفت إلى الأذان بعد زمان النبي «صلى الله عليه وآله»، وبالذات من قبل عمر بن الخطاب، كما صرحت به العديد من الروايات^(١).

١٤ - كان بلال يؤذن بالصبح، فيقول: حيَّ على خير العمل^(٢).

يضاف إلى كل ذلك:

١٥ - قول القوشجي وغيره: إن عمر خطب الناس، وقال: أيها الناس، ثلاث كن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أنا أنهى عنهن، وأحرمهن، وأعاقب عليهن، وهي: متعة النساء، ومتعة الحج، وحيَّ على خير العمل^(٣).

-
- (١) راجع: موطأ مالك ج ١ ص ٩٣ وسنن الدارقطني، والمصنف للصنعاني ص ٤٧٤ و ٤٧٥ ج ١ رقم ١٨٢٧ و ١٨٢٩ و ١٨٣٢ وكنز العمال ج ٤ رقم ٥٥٦٧ و ٥٥٦٨ و (ط مؤسسة الرسالة) ٨ ص ٣٥٧ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٣ ص ٢٧٨، وفيه: أنه قال: إنها بدعة، والترمذي وأبي داود، وغير ذلك.
- (٢) كنز العمال ج ٤ ص ٢٦٦ و (ط مؤسسة الرسالة) ج ٨ ص ٣٤٢ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٣ ص ٢٧٦ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ٩٩.
- (٣) شرح التجريد للقوشجي، مبحث الإمامة ص ٤٨٤ وكنز العرفان ج ٢ ص ١٥٨ عن الطبري في المستنير، والغدير ج ٦ ص ٢١٣ وقال: أخرجه الطبري في المستبين عن عمر، وحكاه عن الطبري الشيخ علي البياضي في كتابه: الصراط

وقد اعتذر القوشجي متكلم الأشاعرة عن ذلك بقوله: «إن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الإجتهادية ليس ببدع»^(١).

وهذا اعتذار غير وجيه، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، كما صرحت به الآيات.

ووجه العذر الحق عنه هو: أن الخليفة الثاني قد رأى - في نظره - : أن الناس إذا سمعوا: أن الصلاة هي خير العمل، فإنهم سوف يتكلمون على الصلاة ويتركون الجهاد، كما سيصرح به الخليفة نفسه فيما يأتي.

ومعنى ذلك هو: أن هذا كان منه نهياً مصلحياً وقتياً، ولم يكن نهياً تشريعياً تحريمياً، حيث إنه كان يعلم: أنه ليس له حق التشريع.

١٦ - وقال الحلبي: «ونقل عن ابن عمر، وعن علي بن الحسين «رض»: أنهما كانا يقولان في أذانيهما، بعد حيٍّ على الفلاح: حيٍّ على خير العمل»^(٢).

١٧ - وقال علاء الدين الحنفي، في كتاب التلويح في شرح الجامع

المستقيم وجواهر الأخبار والآثار ج ٢ ص ١٩٢ عن التفتازاني في حاشيته على شرح العضد.

(١) شرح التجريد للقوشجي ص ٤٨٤.

(٢) السيرة الحلبية (ط سنة ١٣٨٢هـ) ج ٢ ص ٩٨ و (ط دار المعرفة) ج ٢ ص ٣٠٥ باب الأذان.

الصحيح: «وأما حيّ على خير العمل، فذكر ابن حزم: أنه صح عن ابن عمر، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف^(١): أنهم كانوا يقولون في أذانهم: حيّ على خير العمل»^(٢).

وأضاف صاحب التلويح على هذا قوله: «وكان علي بن الحسين يفعله»^(٣).

١٨ - وقال السيد المرتضى: «وقد روت العامة: أن ذلك مما كان يقال في بعض أيام النبي «صلى الله عليه وآله»، وإنما ادعي: أن ذلك نسخ ورفع، وعلى من ادعى النسخ الدلالة، وما يجدها»^(٤).

١٩ - وعن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن حماد، عن أبيه، عن جده، عن النبي «صلى الله عليه وآله» في حديث المعراج، قال: ثم قام جبرائيل فوضع سبابته اليمنى في أذنه، فأذن مثنى مثنى يقول في آخرها: حيّ على خير العمل، مثنى مثنى^(٥).

(١) كذا في الأصل والصحيح: أبو أمامة، سهل بن حنيف.

(٢) المحلى لابن حزم ج ٣ ص ١٦٠ وراجع: دلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي للعرفي ص ٣٨ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١١.

(٣) دلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي للعرفي ص ٣٨ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١١.

(٤) الإنتصار ص ٣٩.

(٥) سعد السعود ص ١٠٠ وبحار الأنوار ج ٨١ ص ١٠٧ وج ١٨ ص ٣١٧ وجامع

٢٠- وكان ابن النباح يقول في أذانه: حيَّ على خير العمل^(١).

وقال القاسم بن محمد: «ذكر في كتاب السنام ما لفظه: الصحيح: أن الأذان شرع بحيَّ على خير العمل؛ لأنه اتفق على الأذان به يوم الخندق؛ ولأنه دعاء إلى الصلاة، وقد قال «صلى الله عليه وآله»: خير أعمالكم الصلاة، وقد اتفق أيضاً على أن ابن عمر والحسن والحسين «عليهما السلام» وبلاياً، وجماعة من الصحابة، أذنوا به» حكاه في شرح الموطأ وغيره من كتبهم.

قال صاحب فتوح مكة وهو من مشايخ الصوفية: «أجمع أهل المذاهب على التعصب في ترك الأذان بحيَّ على خير العمل، إنتهى إلى قوله: وقد ذكر السيد العلامة عز الدين أبو إبراهيم، محمد بن إبراهيم ما لفظه: «بحثت عن هذين الإسنادين في حيَّ على خير العمل، فوجدتهما صحيحين إلى ابن عمر، وإلى زين العابدين»^(٢).

أحاديث الشيعة ج ٤ ص ٦٨٨. وراجع: مستدرك الوسائل ج ٤ ص ٤٣

ومستدرك سفينة البحار ج ١ ص ٨٦ وتأويل الآيات ج ١ ص ٢٦٦.

(١) راجع: من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٨٧ ووسائل الشيعة (ط آل البيت) ج ٥

ص ٤١٨ و (ط دار الإسلامية) ج ٤ ص ٦٤٥ وبحار الأنوار ج ٨١ ص ١٧٤ وجامع

أحاديث الشيعة ج ٤ ص ٦٩٢ وقاموس الرجال للتستري ج ١١ ص ٦٤٤.

(٢) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١٠، وراجع ص ٣١٢ وعن الروض النضير

ج ١ ص ٥٤٢.

وروى الإمام السروجي في شرح الهداية للحنفية؛ أحاديث حيّ على خير العمل بطرق كثيرة^(١).

٢١ - روي عن علي «عليه السلام»، أنه قال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إعلموا: أن خير أعمالكم الصلاة، وأمر بلالاً أن يؤذن: حيّ على خير العمل، حكاها في الشفاء^(٢).

٢٢ - روى محمد بن منصور في كتابه الجامع، بإسناده عن رجال مرضيين، عن أبي مخذورة، أحد مؤذني رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أنه قال: أمرني رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن أقول في الأذان: حيّ على خير العمل^(٣).

٢٣ - روى عن محمد بن منصور: أن «أبا» القاسم «عليه السلام» أمره أن يؤذن، ويذكر ذلك (يعني: حيّ على خير العمل) في أذانه قال: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمر به، هكذا في الشفاء^(٤).

(١) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١١.

(٢) جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار ج ٢ ص ١٩١ والإمام الصادق «عليه السلام» والمذاهب الأربعة ج ٥ ص ٢٨٤ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٩.

(٣) البحر الزخار ج ٢ ص ١٩٢ وجواهر الأخبار والآثار هامش نفس الصفحة، وكتاب العلوم ج ١ ص ٩٢.

(٤) جواهر الأخبار والآثار ج ٢ ص ١٩١.

٢٤ - عن أبي بكر أحمد بن محمد السري: أنه سمع موسى بن هارون، عن الحماني، عن أبي بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي مخذورة، قال: كنت غلاماً، فقال لي النبي «صلى الله عليه وآله»: اجعل في آخر أذانك: حيّ على خير العمل^(١).

٢٥ - وفي الشفاء، عن هذيل بن بلال المدائني، قال: سمعت ابن أبي مخذورة يقول: حيّ على الفلاح، حيّ على خير العمل^(٢).

٢٦ - عن زيد بن أرقم: أنه أذن في حيّ على خير العمل^(٣).

٢٧ - وقال الشوكاني نقلاً عن كتاب الأحكام: وقد صح لنا: أن حيّ على خير العمل كانت على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» يؤذن بها، ولم تطرح إلا في زمن عمر^(٤).

٢٨ - وهكذا قال الحسن بن يحيى، روى ذلك عنه في جامع آل محمد^(٥).

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ١٣٩ ولسان الميزان للعسقلاني ج ١ ص ٢٦٨ وقاموس الرجال للتستري ج ١١ ص ٤٩٢.

(٢) البحر الزخار ج ٢ ص ١٩٢.

(٣) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٥ ص ٢٨٣. وراجع: نيل الأوطار ج ٢ ص ١٩ وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص ٢٩٢ عن المحب الطبري في أحكامه.

(٤) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٩ والأحكام ليحيى بن الحسين ج ١ ص ٨٤.

(٥) المصدر السابق.

وبه قال محمد: سألت أحمد بن عيسى، قلت: تقول إذا أذنت: حيّ على خير العمل، حيّ على خير العمل؟! قال: نعم.

قلت: في الأذان والإقامة؟!

قال: نعم، ولكنني أخفيها.

وبه قال: حدثني محمد بن جميل، عن نصر بن مزاحم، عن أبي الجارود، وعن أبي جعفر: أنه كان يقول: حيّ على خير العمل، في الأذان والإقامة. وعن أبي الجارود، عن حسان، قال: أذنت ليحيى بن زيد بخراسان، فأمرني أن أقول: حيّ على خير العمل، حيّ على خير العمل^(١).

٢٩ - روينا عن علي بن الحسين «عليه السلام»: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول، فإذا قال: حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على خير العمل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله الخ..^(٢).

(١) كتاب العلوم المعروف بأمالي أحمد بن عيسى ج ١ ص ٩٢.

(٢) دعائم الإسلام ج ١ ص ١٤٥ وبحار الأنوار ج ٨١ ص ١٧٩ عنه، ومستدرک الوسائل ج ٤ ص ٥٨ وسنن النبي للطباطبائي ص ٣٥٧ وجامع أحاديث الشيعة ج ٤ ص ٦٦٥.

٣٠ - عن محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين «عليهما السلام»: أنه كان إذا قال: حيّ على الفلاح، قال: حيّ على خير العمل^(١).

٣١ - قال الزركشي في البحر المحيط: ومنها: ما الخلاف فيه موجود، كوجوده في غيرها، وكان ابن عمر، وهو عميد أهل المدينة، يرى أفراد الأذان والقول فيه: حيّ على خير العمل^(٢).

٣٢ - وفي كتاب السنام ما لفظه: الصحيح: أن الأذان شرع بحيّ على خير العمل^(٣).

٣٣ - وروي عن علي «عليه السلام»، أنه كان يقول: حيّ على خير العمل، وبه أخذت الشيعة^(٤).

٣٤ - وفي الروض النضير: وقد قال كثير من علماء المالكية، وغيرهم من الحنفية والشافعية: أنه كان «حيّ على خير العمل» من ألفاظ الأذان^(٥).

(١) جواهر الأخبار والآثار للصعدي ج ٢ ص ١٩٢ والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥.

(٢) الروض النضير ج ١ ص ٥٤٢ والإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٥٧ وعن مبادئ الفقه لمحمد سعيد العوفي ص ٩٢.

(٣) نفس المصدر.

(٤) الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣٠٨.

(٥) الروض النضير ج ١ ص ٥٤٢.

إشارة:

إن النصوص التي ذكرناها، ولاسيما ما جرى للحسين بن علي صاحب فخ قد أظهرت: أن الخلفاء كانوا يظهرون حساسية عالية جداً تجاه التصريح بكلمة: «حيّ على خير العمل» في الأذان.. وربما يؤدي الجهر بها، وقولها: إلى عنف وقتل، ومصائب وبلايا كبيرة وخطيرة.. فلماذا قدمت سنة الخليفة على سنة النبي «صلى الله عليه وآله»؟!

إشكالات غير واردة:

١ - وأما دعوى: أن عدم ورود ذلك في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث يدل على عدم اعتباره في الأذان، وحتى لو صح ما روي من أنه الأذان الأول، فهو منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره منها^(١)، فلا تصح: أولاً: لأن الصحيحين لم يجمعوا جميع الأحاديث التي تدل على الأحكام. ثانياً: لو كان منسوخاً لعلم بذلك ابن عمر، وزين العابدين، وزيد بن أرقم، وغيرهم، فلماذا استمروا على ذلك حتى بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

ثالثاً: قد صرحت بعض الروايات التي ذكرناها في هذا البحث: أن أول من ألغى هذه العبارة من الأذان هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب

(١) راجع: نيل الأوطار ج ٢ ص ١٩ وأضواء البيان للشنقيطي ج ٨ ص ١٥٦.

لمصلحة تخيل أنها تقتضي ذلك، فبعد انتفاء تلك المصلحة - لو سلم صحة الاستناد إليها والاعتماد عليها - لا يبقى مبرر للإستمرار على ترك ما شرعه رسول الله «صلى الله عليه وآله» قبل ذلك.

ولعل التزام عدد من الصحابة والتابعين وغيرهم، وأهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم بهذه الفقرة، يشير إلى أنهم لم يوافقوا عمر على ما ذهب إليه من الإجتهد ولم يقبلوه منه.

٢ - وبعد هذا، فلا يصح قول البعض: إن ذلك مكروه؛ لأنه لم يثبت عن النبي «صلى الله عليه وآله»^(١).

فقد عرفت: أنه قد وردت الروايات الصحيحة عن ذكرنا، أنهم كانوا يقولونها، وأنه مذهب أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، الذين هم أحد الثقلين.

وقد بقي قول حيٍّ على خير العمل شعار العلويين، وأهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم على مدى الأعصار، حتى إن ابتداء حركة الحسين بن علي صاحب فخ، كان لأجل ذلك، ولتلاحظ النصوص التالية:

حيٍّ على خير العمل موقف وشعار:

ألف: صعد عبد الله بن الحسن الأفطس المنارة التي عند رأس النبي

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٥ والمجموع للنووي ج ٣ ص ٩٨ ونصب

الراية ج ١ ص ٤٠٢ والبحر الرائق ج ١ ص ٢٧٥ و (ط سنة ١٤١٨هـ) ج ١

ص ٤٥٤ عن شرح المذهب.

«صلى الله عليه وآله»، عند موضع الجنائز، فقال للمؤذن:

«أذن بحَيٍّ على خير العمل، فلما نظر إلى السيف بيده أذن بها، وسمع العمري (يعني والي المدينة من قبل المنصور) فأحس بالشر، ودهش، وصاح: أغلقوا البغلة - الباب - وأطعموني حبتي - ماء»^(١).

ب: وذكر التنوخي: أن أبا الفرج أخبره: أنه سمعهم في زمانه يقولون في أذانهم بالقطيعة: حَيٍّ على خير العمل^(٢).

ج: وقال ابن كثير في حوادث سنة ٤٤٣ عن الروافض: «وأذنوا بحَيٍّ على خير العمل»^(٣).

د: وقال الحلبي: «وذكر بعضهم: أن في دولة بني بويه كانت الرافضة تقول، بعد الخيلتين: حَيٍّ على خير العمل، فلما كانت السلجوقية، منعوا المؤذنين من ذلك، وأمروا أن يقولوا في أذان الصبح بدل ذلك: الصلاة خير من النوم، مرتين، وذلك في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة»^(٤).

هـ: وتحدث ابن فرحون: أنه كان ثمة مقصورة قد زيدت على الحجرة

(١) مقاتل الطالبين ص ٤٤٦ و (ط المكتبة الحيدرية) ص ٢٩٧.

(٢) نشوار المحاضرات ج ٢ ص ١٣٣.

(٣) راجع: البداية والنهاية ج ١٢ ص ٦٣ و (ط دار إحياء التراث العربي) ج ١٢ ص ٨٠.

(٤) السيرة الحلبية (ط سنة ١٣٨٢هـ) باب الأذان ج ٢ ص ١٠٥ و (ط دار المعرفة)

ج ٢ ص ٣٠٥ و راجع: البداية والنهاية ج ١٢ ص ٦٨، حوادث سنة ٤٤٨ هـ.

النبوية الشريفة، عملت وقاية من الشمس إذا غربت قال: «وكانت بدعة وضلالة تصلي فيها الشيعة»..

إلى أن قال: «ولقد كنت أسمع بعض من يقف على بابها، ويؤذن بأعلى صوته: حيَّ على خير العمل، وكانت مواطن تدرّسهم، وخلوة علمائهم، حتى قبض الله لها من سعي فيها، فأصبحت ليلة منخلعة أبوابها الخ»^(١).

و: وقال ابن قاسم النويري الإسكندراني: «فحين وصل المعز إلى مصر، أمر بأن يؤذن على جامع عمرو بن العاص، وجامع ابن طولون بحيّ على خير العمل؛ فاستدام ذلك في الأذان، إلى حين انقضاء دولة العبيديين في سنة سبع وستين وخمسائة، فانقرض حينئذٍ ذكر حيّ على خير العمل بانقراض دولتهم. أبطل ذلك السلطان صلاح الدين يوسف بن نجم الدين أيوب»^(٢).

ز: وفي سنة ٣٥٠ هـ أعلن المؤذنون بحيّ على خير العمل بأمر جعفر بن فلاح نائب دمشق للمعز^(٣)، وفي نفس السنة أيضاً قدم البساسيري إلى

(١) وفاء الوفاء ج ٢ ص ٦١٢.

(٢) الإمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام ج ٤ ص ٢٤ وراجع: تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ٣٨١ هـ. ص ٣٢، وتاريخ الخلفاء ص ٤٠٢.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٥٠) ج ٢٦ ص ٤٨ والبداية والنهاية ج ١١ ص ٢٧٠ و (دار إحياء التراث العربي) ج ١١ ص ٣٠٥ وراجع: تاريخ ابن

بغداد، وزيد في الأذان: حيَّ على خير العمل^(١).

ح: وقال: «إن العبيدين الزاعمين أنهم فاطميون، كانوا شيعة، يقولون في أذانهم بعد الحيعلتين: حيَّ على خير العمل، يقولونها مرتين كما تقولها الزيدية في أذانهم بمكة والمدينة في غير أيام الحج، وكذلك بصعدة أيضاً وغيرها من أرض اليمن»^(٢).

ط: وقال ابن كثير، وهو يتحدث عن شروط الشيعة على والي حلب لإعانتهم إياه على صلاح الدين:

«إن الروافض شرطوا عليه إعادة حيَّ على خير العمل في الأذان، وأن ينادى في جميع الجوامع والأسواق، ويستخلص لهم الجامع وحدهم، وينادى بأسامي الأئمة الاثني عشر سلام الله عليهم، ويكبر على الجنازة خمس تكبيرات، وأن يفوض أمر العقود والأنكحة إلى الشريف الطاهر أبي المكارم

الوردي ج ١ ص ٤٠٨ ومآثر الإنافة ج ١ ص ٣٠٧.

(١) تاريخ الخلفاء ص ٤١٨ وراجع: تاريخ بغداد ج ٩ ص ٤٠٨ وسير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ١٣٩ والكامل في التاريخ ج ٩ ص ٦٤١ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣٠ ص ٣١ وج ٢٢٨ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج ١٢ ص ٩٦ و ٩٧ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٣ ص ٤٤٩ وج ٤ ص ٢٦٦.

(٢) الإلمام ج ٤ ص ٣٢، وليراجع ص ٤٠ و ٤١ منه.

حمزة بن زهرة الحسيني، مقتدى شيعة حلب، فقبل الوالي ذلك كله»^(١).

سبب حذف هذه العبارة:

وأما لماذا حذفت هذه العبارة من الأذان؟! فقد صرح الخليفة الثاني نفسه بسر ذلك، فقد قال ابن شاذان، مخاطباً أهل السنة والجماعة:

٣٥ - «ورويتم عن أبي يوسف القاضي، رواه محمد بن الحسن، وأصحابه، وعن أبي حنيفة، قالوا: كان الأذان على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعلى عهد أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر ينادى فيه: حيَّ على خير العمل.

فقال عمر بن الخطاب: إني أخاف أن يتكل الناس على الصلاة، إذا قيل: حيَّ على خير العمل، ويدعوا الجهاد، فأمر أن يطرح من الأذان: حيَّ على خير العمل»^(٢).

وروي مثل ذلك عن:

٣٦ - أبي عبد الله الصادق «عليه السلام».

(١) الكنى والألقاب ج ٢ ص ١٨٩ وخاتمة المستدرک ج ٣ ص ٩ والبداية والنهاية ج ١٢ ص ٢٨٩.

(٢) الإيضاح لابن شاذان ص ٢٠١ و ٢٠٢ وراجع: الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٢٩٦ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ وكتاب العلوم ج ١ ص ٩٢.

٣٧- وأبي جعفر الباقر «عليه السلام».

٣٨- وابن عباس^(١).

كلمة حول هذا الرأي:

ونحن وإن كنا نرى: أن أمر الجهاد في زمن الرسول «صلى الله عليه وآله» كان أعظم وأشد، والناس إليه أحوج منهم على عهد عمر، ولم يحذف النبي «صلى الله عليه وآله» هذه العبارة من الأذان مما يعني: أننا نستطيع أن نجزم بأن اجتهاد الخليفة الثاني لم يكن على درجة مقبولة من القوة والكفاية، حيث لم تلحظ فيه جميع جوانب وخلفيات هذه القضية بالشكل الكافي والمقبول. إلا أن تعليل عمر الأنف الذكر، يدل على أن ترك هذه الفقرة من الأذان إنما كان لأسباب وقتية وآنية اقتضت ذلك بنظره، وربما لم يكن يفكر

(١) راجع: دعائم الإسلام ج ١ ص ١٤٢، وبحار الأنوار ج ٨٤ ص ١٥٦ و ١٣٠ و علل الشرايع ج ٢ ص ٥٦ والبحر الزخار، وجواهر الأخبار والآثار (بهامشه) كلاهما ج ٢ ص ١٩٢ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ٢ ص ١٠٠ عن مبادئ الفقه الإسلامي لمحمد سعيد العرفي ص ٣٨ عن سعد الدين التفتازاني في حاشيته على شرح العضد، على مختصر الأصول لابن الحاجب، وعن: الروض النضير ج ٢ ص ٤٢ ونقله في الإعتصام بحبل الله المتين ج ١ ص ٣١٠ عن التفتازاني في حاشيته على شرح العضد أيضاً.

في استبعاد هذه الفقرة من الأذان إلى الأبد، وإنما فقط إلى فترة محدودة، رآها تتطلب هذا الإجراء.

وإذا كان ذلك هو ما حدث بالفعل، فإننا لا نستطيع أن نفهم المبرر للإستمرار على ترك هذه الفقرة في هذا الزمان الذي لم يعد فيه ذلك المبرر قائماً. ولماذا لا نعود جميعاً إلى سنة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وأهل بيته الطاهرين «عليهم السلام»؟!

وحتى لو كان عمر قد أراد - كما فعله في موارد مشابهة - أن يستبعد ذلك من الأذان مطلقاً وأن يسقطه من التشريع الإسلامي، فإن المعيار هو قول الله ورسوله لا قول عمر، وذلك أمر واضح ولا يحتاج إلى مزيد بيان. واللافت: أن أبا بكر لم يقدم على هذه الخطوة.. فلماذا؟!

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

عمر يولي علياً المدينة، فكيف يبغضه؟!

السؤال رقم ٧٩ (٣٦):

يدعي الشيعة: أن عمر - «رضي الله عنه» - يبغض علياً - «رضي الله عنه» - ثم نجد عمر يولي علياً على المدينة عندما خرج لاستلام مفاتيح بيت المقدس؟! ^(١) علماً بأن علياً «رضي الله عنه» كان سيصبح خليفة على المسلمين

(١) البداية والنهاية، (٧/ ٥٧).

في حال تعرض - عمر «رضي الله عنه» - لأي مكروه! فأبي بغض هذا؟!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

ليس الكلام في الحب والبغض:

إن الكلام ليس في بغض عمر لعلي «عليه السلام»، أو عدمه، وإنما الكلام في قبول عمر لعلي «عليه السلام» إماماً وخليفة منصوباً من قبل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو عدم قبوله بذلك. وقد أثبتت الأحداث أنه لم يرض به كذلك، ورشح أبا بكر، ثم تولى هو نفسه هذا المقام بالرغم من أنه كان هو وأبو بكر قد بايعاه يوم الغدير..

استخلاف عمر لعلي عليه السلام على المدينة:

إن الرواية التي تقول: إن عمر حين سار إلى بيت المقدس قد استخلف علياً على المدينة^(١) لا يمكن قبولها لما يلي:

(١) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٦٠٨ (وط مؤسسة الأعلمي) ج ٦ ص ١٠٤

١ - إن راوي هذه الدعوى هو سيف بن عمر، المشهور بالكذب والوضع والانحراف عن علي «عليه السلام»، فلا يمكن الاعتماد على روايته، ولا سيما فيما يرتبط بعلي «عليه السلام».

٢ - قال اليعقوبي: إنه استخلف على المدينة حينئذ عثمان بن عفان^(١).

٣ - قلنا في إجابة على سؤال رقم ٣٦: إن علياً «عليه السلام» إذا كان لا يرضى حتى أن يسافر مع عمر، رغم محاولته ذلك، ولا يرضى بأن يتولى حرب الفرس بالقادسية، فهل يرضى بتولي المدينة في غياب عمر؟! فإن توليه «عليه السلام» لها: يتضمن نوعاً من الإعراف بشرعية حكومة عمر. ولم يكن علي «عليه السلام» يسجل ذلك على نفسه، فإنه كان حريصاً على الجهر دائماً بعدم مشروعية خلافتهم تلميحاً وتصريحاً. كما أنه كان يعرف: أن ذلك يتضمن إنقاصاً من قدره، وتصغيراً لشأنه، وهو الذي يقول: اللهم عليك بقريش، فإنهم قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وصغروا عظيم منزلتي^(٢).

وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٨ ص ٢٩٨ وكنز العمال ج ١٣ ص ٥١٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٢٦ ص ٣٧٢ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٥٠٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٦٥.

(١) تاريخ اليعقوبي (ط سنة ١٣٩٤ هـ) ج ٢ ص ١٣٥ و (ط صادر) ج ٢ ص ١٤٧.
(٢) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٢ ص ٨٥ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج

وقال في الخطبة الشقشقية عن أهل الشورى: «متى اعترض الريب في مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر؟!»^(١).

٤ - إن كلام عمر يشير إلى: أنه لم يستخلف علياً «عليه السلام» على المدينة، فإنه قد أمر الناس بأن يرجعوا إلى علي «عليه السلام» في الأمور المشكلة، حيث قال لهم:

«وهذا علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» بالمدينة، فانظروا إذا حزبكم أمر عليكم به، واحتكموا إليه في أموركم..»^(٢).

فلو كان قد ولاه عليهم، فإنهم سيرجعون إليه في جميع أمورهم.. وأما الأمور التي تنزل بهم، فإن والي المدينة سوف يتصدى لها بصورة طبيعية، وهذا من أوليات ما يطلب منه، ويجب عليه مواجهته بالحلول الناجعة،

البلاغة) ج ٤ ص ١٧٥ والغارات للثقي ج ١ ص ٣٠٨ وج ٢ ص ٥٧٠ و ٧٦٧ والمسترشد ص ٤١٦ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ١٧٢ و ١٨٦ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ٦٠٥ وج ٣٣ ص ٥٦٩ والمراجعات ص ٣٩٠ والنص والإجتهاد ص ٤٤٤ ونهج السعادة ج ٦ ص ٣٢٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ١٠٣ وج ٦ ص ٩٦ وج ٩ ص ٣٠٥ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ١٣٤ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١٧٦.

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ١ ص ٣٠.

(٢) الفتوح لابن أعثم ج ١ ص ٢٩٣ و (ط دار الأضواء) ج ١ ص ٢٢٥.

والعلاجات الصحيحة، فإن أشكل عليه الأمر، فإنه يستعين بعلي «عليه السلام» أو بغيره..

فما أمرهم به عمر تجاه علي «عليه السلام» لا يتنافى مع تولية عثمان على المدينة. وقد كان علي «عليه السلام» حلال المشاكل لهم جميعاً. كما يعلم بالمراجعة.

٥ - لقد رفض علي «عليه السلام» طلب عمر بأن يتولى حرب الفرس كما ذكره البلاذري والمسعودي^(١).

وقد نصح عمر أبا بكر: بأن يصرف النظر عن الطلب من علي «عليه السلام» بأن يتولى قتال الأشعث بن قيس، لأنه يتوقع أن يرفض «عليه السلام» طلبه^(٢).

٦ - إن عمر قد شكى إلى ابن عباس في الشام علياً «عليه السلام»، فقال: «أشكو إليك ابن عمك، سألته أن يخرج معي فلم يفعل»^(٣).

٧ - حتى لو فرضنا جدلاً أن عمر قد ولى علياً «عليه السلام» على المدينة، فذلك لا يدلُّ على محبة عمر لعلي «عليه السلام»، إذ لعل عمر رأى أن من مصلحته أن يرى الناس علياً «عليه السلام» والياً من قبله، فإن ذلك

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٠٩ و ٣١٠ وفتوح البلدان ص ٣١٣.

(٢) الفتوح لابن أعثم ج ١ ص ٧٢ و (ط دار الأضواء) ج ١ ص ٥٧.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٧٨ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ٦٣٨ و ج ٣٠

ص ٥٥٤ وغاية المرام ج ٦ ص ٩٣ والتحفة العسجدية ص ١٤٦ و ١٤٧.

لصالحه، حيث يمكن ادعاء أنه يمثل اعترافاً من علي «عليه السلام» بشرعية خلافة عمر، ولعل ذلك من أهم ما كان يسعى عمر إلى تحقيقه في حياته.

٨ - من الذي قال: إن تولية علي «عليه السلام» على المدينة سوف تنتهي بإستخلافه لو أن مكروهاً أصاب عمر بن الخطاب.. ففعل عمر سيياداً إلى وضع صيغة الشورى التي يستحيل أن تأتي بعلي «عليه السلام» إلى الخلافة. تماماً كما فعل حين طعنه أبو لؤلؤة..

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

الخلفاء قاتلوا المرتدين والكافرين.. وعلي عليه السلام قاتل المسلمين..

السؤال رقم ٨٠ (٧٣):

يدعي الشيعة: أن أبا بكر وعمر وعثمان «رضي الله عنهم» كان قصدهم الرياسة والملك فظلموا غيرهم بالولاية، فيقال لهم: هؤلاء لم يقاتلوا مسلماً على الولاية، وإنما قاتلوا المرتدين والكفار، وهم الذين كسروا كسرى وقيصر وفتحوا بلاد فارس وأقاموا الإسلام، وأعزوا الإيماة وأهله وأذلوا الكفر وأهله، وعثمان وهو دون أبي بكر وعمر في المنزلة طلب الثوار قتله وهو في ولايته فلم يقاتل المسلمين ولا قتل مسلماً على ولايته وخلافته.

فإذا جَوَز الشيعة على هؤلاء أنهم كانوا ظالمين في ولايتهم أعداء الرسول صلى الله عليه وسلم، لزمهم أن يقولوا مثل ذلك في علي «رضي الله عنه»!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: لقد أجبنا على هذا السؤال، في السؤال رقم ٢٠ فالمرجو من القارئ الكريم، ومن السائل الرجوع إلى هناك.

ثانياً: ما ذكره السائل من أن أبا بكر، وعمر، وعثمان لم يقاتلوا مسلماً على الولاية غير مقبول:

ألف: لأنهم قاتلوا مالك بن نويرة، وقتلوه وطائفة ممن معه، ووطأ خالد زوجته في نفس ليلة قتله، ولم يقده أبو بكر به، وعرض على أخيه متمم بن نويرة أن يعطيه ديتة، وأرجع إلى بني حنيفة سبيهم، وما أخذ منهم. فلو لم يكن مالك مسلماً، فلماذا يعرض أبو بكر ديتة على أخيه؟! كما أن هناك اتهاماً قوياً لهم بقتل سعد بن عباد غيلة على يد خالد بن الوليد.

ب: إن عثمان قد حاول أن يجمع الجيوش ليقاتل الذين يطالبونه بتصحيح الأوضاع، لكن معاوية خذله.

ج: إن مهاجمة بيت فاطمة الزهراء «عليها السلام»، وضربها وإسقاط جنينها، ومحاولة إحراق بيتها، وكذلك ما جرى في السقيفة من وطء سعد بن عباد، وضرب أنف الحباب بن المنذر، ثم كسر سيف الزبير في بيت علي

«عليه السلام» يدل على أن الأمر لم يكن مجرد تشاور واختيار، بل كان هناك عنف ضد المسلمين وضرب، وسقوط قتلى، وهو الجنين محسن بن فاطمة الزهراء «عليها السلام».

هذا.. فضلاً عن قتل سعد بن عباد بعد ذلك، ثم ادّعاء أن الجن قتلته. وهذا كله.. لم يأت من فراغ، بل كان لأجل الحصول على السلطة.. وقد كان أبو بكر وعمر شركاء في هذا الأمر، كما هو معلوم.

ثالثاً: لا يصح من السائل أن ينفي بصورة قاطعة: أن يكون المطلوب هو الحصول على الرياسة والملك، مع وجود تصريحات كثيرة من علي «عليه السلام» تذكر: أنهم طلبوا ذلك..

فلا معنى بعد ذلك كله، لتصوير أبي بكر وعمر بأنهم حمائم سلام في الوقت الذي طفحت فيه اخبار إطلاقهم التهديدات بالقتل، وإعلانهم الحرب على كل من تسول له نفسه مخالفتهم. ومن المفردات التي استخدمت في تلك المرحلة:

«إني أرى عجاجة لا يطفئها إلا الدم».

«لا يخالفنا أحد إلا قتلناه».

«إلا حطمته بالسيف».

«أحجم القوم وكرهوا الموت».

«من ذا ينازعنا سلطان محمد»؟!

«ما رجعت وفي فيك واضحة».

«اقتلوا سعداً».

«وطئ في بطنه».

«أرميكم وأخضب منكم».

«لنملأن أسيافنا منه».

«لنأخذن الذي فيه عيناه».

«لتأخذن ولتملأن».

«أرميكم وأخضب منكم».

«امتلات شوارع المدينة بالرجال».

«وبايعت أسلم، فأيقن عمر بالنصر».

«عمر يحتزم بإزاره، ويكبسهم فيبايعون».

«إلا خبطوه وقدموه، ومدوا يده ومسحوها على يد أبي بكر».

«وجاؤوا مكرهين إلى البيعة».

و.. و.. و..

فهل هذا كله من مفردات السلام والحوار والتشاور الذي دار في ما بين أهل السقيفة آنذاك، أم أنه من مفردات طلب الرياسة والملك بالعنف والتهديد؟!

رابعاً: إن قتال أبي بكر وعمر المرتدين ليس بالأمر المسلم من الناحية التاريخية، لأن المدَّعين للنبوَّة قد ارتد أكثرهم في عهد رسول الله «صلى الله

عليه وآله»، فليسوا مصداقاً للآية: ﴿انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(١). ولا لرويات: ارتدوا على أعقابهم القهقري، لأنها تتحدث عما بعد موته «صلى الله عليه وآله»..

وأما مانعو الزكاة، وهم مالك بن نويرة وأصحابه، فهم مسلمون.. وقد قتلهم خالد بعد أن أعطوهم الأمان.

وقد حاول أبو بكر أن يتخلص من تبعات هذا الأمر، فحاول أن يعطي دية مالك، فرفضها أخوه متمم بن نويرة.

واللافت هنا: أن أبا بكر لم يرض بالاعتصاف من خالد، بالرغم من إصرار عمر عليه.. في حين أن من ارتد فعلاً، كالأشعث بن قيس قد كوفئ بتزويجه أخت أبي بكر، وبتقريبه من السلطة؟!

خامساً: لما ثار الناس على عثمان يطالبونه بإنصافهم، وبإعادة الأمور إلى نصابها، فوعدهم ولم يف لهم، نجد أنه كان حين يعدهم يسعى لاستقدام الجيوش من الشام ومن غيرها، للبطش بهم، ولو أنه قدر على قتل أحد من مهاجميه لما قصّر في ذلك. والسعي لجمع الرجال للقتال دليل على ذلك.

وقد أرسل إليه معاوية بالجيوش التي أرادها، ولكنهم تلكأوا في سيرهم حتى قتل فرجعوا. ولعل تلكؤهم هذا كان بأمر من معاوية.

(١) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

ويدل على ذلك: الكتاب الذي أخذ من رسوله، وكان مختوماً بختمه، وهو مرسل إلى عامل عثمان على مصر يأمره بأن يقتل الوفد الذي جاءه للشكاية. وحين وقف الناس على الأمر وطالبوه به، أنكره، وظهر أن مروان هو كاتب الكتاب، فطالبوه بإجراء حكم الله فيه فأبى..

سادساً: إن من يضرب الصحابة ويدوس في بطونهم حتى يصيبهم الفتق من أمثال عمار، وابن مسعود، وغيرهما لا يمكن أن يقال: إنه سوف يعفّ ويعفو عن غيرهم من الناس العاديين، إذا أرادوا منازعته في الأمر الذي يطلبه..

فضلاً عما كان يصدر منه من الشتم والسب للصحابة، كما جرى لأبي ذر وعلي «عليه السلام» معه..

سابعاً: بالنسبة لقتل علي «عليه السلام» للمسلمين نقول:

إن من المعلوم: أنه «عليه السلام» كان هو الخليفة والإمام، وقد بايعه أولئك الناس ثم نكثوا، فكان لا بد من أن يقاتلهم على نكثهم، ولأجل دفعهم عن نفسه أيضاً، وامتنالاً لأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» له بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.. وأين هذا من مهاجمة جيش أبي بكر لمالك بن نويرة وأصحابه؟!!

ولا يمكن الاعتذار عن عثمان بمثل هذا أيضاً، فإن الذين ثاروا على عثمان لم يعلنوا النكث، بل طالبوه بإنصافهم بالعمل بهم وفق الشرع الشريف.. واستمر الخلاف على ذلك إلى أن انتهى الأمر بقتله، ولو أنه وفي بوعوده لهم ولم يخلفها أكثر من مرة لم يبلغ الأمر إلى ما بلغ..

ثامناً: إن الذي يتسلط على الناس لأهداف دنيوية، لا يجب أن يقتلهم ويحاربهم، كما هو مبنى كلام السائل. بل هو يحافظ عليهم، ما داموا خاضعين لسلطته..

وقد يصل إلى السلطة بدون إراقة دماء، فربما يصل إليها بالمال، أو باستمالة الناس إليه، وإغرائهم بالمناصب.. وقد يستميل البعض، ويخوف البعض الآخر، ولا يصل الأمر إلى حد إراقة الدماء..
والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

إدخال عمر لعلي في الشورى يدل على عدم تأمره عليه..

السؤال رقم ٨١ (٨٢):

تزعم الشيعة: أن أبا بكر وعمر اغتصبا الخلافة من علي وتأمرأ عليه لكي يمنعوه منها.. الخ افترائهم.

نقول: لو كان ما ذكرتموه حقاً فما الذي دعا عمر إلى إدخاله في الشورى مع من أدخله فيها؟ ولو أخرجه منها كما أخرج سعيد بن زيد، أو قصد إلى رجل غيره فولاه ما اعترض عليه أحد في ذلك بكلمة؟!

فصح ضرورة بما ذكرنا أن القوم أنزلوه منزلته غير غالين ولا مقصرين، «رضي الله عنهم أجمعين»، وأنهم قدموا الأحق فالأحق، والأفضل فالأفضل، وساووه بنظرائه منهم.

ويؤكد هذا: البرهان التالي؛ وهو: أن علياً «رضي الله عنه» لما تولى بعد قتل عثمان «رضي الله عنه» سارعت طوائف المهاجرين والأنصار إلى بيعته،

فهل ذكر أحد من الناس أن أحداً منهم اعتذر إليه مما سلف من بيعتهم لأبي بكر وعمر وعثمان؟!!

أو هل تاب أحد منهم من جحده للنص على إمامته؟!
أو قال أحد منهم: لقد ذكرت هذا النص الذي كنت أنسيته في أمر علي؟!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إذا كان ما ذكر من غضب أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة من علي «عليه السلام» افتراءً، فلا شك في أنه لم يأت من قبل الشيعة، لأن الشيعة وجدوه في كتب أهل السنة بالتحديد، فلماذا ينسب السائل ذلك إلى الشيعة، ويعتبره افتراءً منهم؟!!

وإن أحب السائل أن نذكر له شطراً من المصادر غير الشيعية، فعلنا.. ولكننا نحيله على المؤلفات التي تعرضت لهذا الأمر، وذكرت مصادره، وننصحه بمراجعتها، ليقف على صدق ما نقول.. ومن هذه المؤلفات: الغدير للعلامة الأميني، ولا بأس بمراجعة كتاب مأساة الزهراء «عليها السلام» شبهات وردود.

ثانياً: إن إشراك عمر لعلي «عليه السلام» في الشورى لم يكن تفضلاً

منه، بل اضطر إلى إشراكه، لأنه لم يكن في الأمة من هو مثل علي «عليه السلام»، لكي يفوض عمر إليه الأمر.. فكان لا بد له من تدبير الأمر بطريقة تمنع من المواجهة مع الناس ومع علي «عليه السلام»، وتفضي إلى إبعاده، فاختر الشورى التي دبرت بنحو لا يصل علي «عليه السلام» من خلالها إلى الخلافة من جهة، ولا يستطيع مقاومتها من جهة أخرى. وهذا ما حصل بالفعل..

ومن جهة أخرى، فإن عمر كان يعلم: أن كثيراً من الناس لا يرضون بشورى ليس فيها علي «عليه السلام».

ولم يكن يمكن لعلي «عليه السلام» أن يمتنع عن الدخول في الشورى، لأن ذلك هو غاية ما يتمناه الطامعون بالخلافة، حيث تصبح لقمة سائغة لهم، ولا يستطيع - بسبب اعتزاله - أن يعترض ويبين الحق، أو أن يطالب بشيء بعدها..

وقد ضمن عمر أن تصل الأمور إلى النتيجة التي يتوخاها، وهي إبعاد علي «عليه السلام» حين جعل حسم الأمر بيد عبد الرحمن بن عوف، الذي كان يعرف كيف يحقق مرام عمر.. وهذا ما حصل بالفعل..

ثالثاً: لا يصح قياس سعيد بن زيد ولا غيره بعلي «عليه السلام»، الذي لا يجهل أحد موقعه من هذا الدين.. فتجاهل سعيد بن زيد ليس له أية سلبية، بخلاف تجاهل علي «عليه السلام»، وعلي هو القائل عن أصحاب الشورى: «متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه

النظائر»^(١).

رابعاً: لا يستطيع عمر أن يولي أحداً ابتداءً، ويترك علياً «عليه السلام».. لعدم وجود شخص يستطيع أن يواجه علياً «عليه السلام».. وسيرى الناس كلهم: أنه لا مبرر لتصرف كهذا، وسيدفعهم ذلك إلى الكون في صف علي «عليه السلام»، وسيلبون أي نداء يطلقه إليهم، وسيرونه محقاً في ذلك.. ولن تبلغ الأمور إلى الحد الذي بلغته حين استولى أبو بكر الأمر.

خامساً: قول السائل: «إن القوم أنزلوه منزلته، وساووه بنظرائه» لا يمكن قبوله، لأن أصحاب الشورى لم يكونوا نظراء لعلي «عليه السلام»، وقد أبطل علي نفسه ذلك بقوله: «متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر»؟!^(٢).

وقد تمنى عمر أن تكون له واحدة من ثلاث كانت لعلي «عليه السلام»:

إحداها: أنه زوجه ابنته، وولدت له.

والأخرى: سد الأبواب إلا باباً في المسجد.

والثالثة: أنه أعطاه الراية يوم خيبر^(٣).

(١) نهج البلاغة، الخطبة الشقشقية.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) راجع: مسند أحمد ج ٢ ص ٢٦ والمستدرک للحاكم ج ٣ ص ١٢٥ ومجمع الزوائد

سادساً: قول السائل: إن القوم: «قدموا الأحق فالأحق، والأفضل فالأفضل» غير مقبول أيضاً، وذلك لسببين:

ألف: لأن الأحقية لا يحددها الناس، بل الله تعالى هو الذي يعطي هذا الحق لمن يعلم أنه الأفضل..

ب: إن الحديث عن الحق والأحقية لا ينسجم مع عقائد أهل السنة، لأنهم يرون أن الحق ينشأ من البيعة والإختيار، فكيف تكون البيعة ويكون الإختيار مبنيين على ثبوت الحق، والأحقية؟! مع أننا لو بحثنا عن الأحق

ج ٩ ص ١٢٠ والصواعق المحرقة الفصل ٣ باب ٩ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٧ والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧ ص ٥٠٠ ومسند أبي يعلى ج ٩ ص ٤٥٣ ونظم درر السمطين ص ١٢٩ والعمدة لابن البطريق ص ١٧٦ وفتح الباري ج ٧ ص ١٣ وبحار الأنوار ج ٣٩ ص ٢٨ و ٣١ وكتاب الأربعين ص ٤٤٥ والمراجعات ص ٢١٨ والسقيفة للمظفر ص ٦٤. وراجع: الغدير ج ٣ ص ٢٠٣ وج ١٠ ص ٦٨ وتحفة الأحوذى ج ١٠ ص ١٣٩ والقول المسدد ص ٣٣ وراجع: وذخائر العقبي ص ٧٧ وكنز العمال ج ١٣ ص ١١٠ وتفسير جوامع الجامع ج ٣ ص ٥٢٥ وج ٩ ص ٤١٧ وخصائص الوحي المبين ص ١٦٤ وتفسير الثعلبي ج ٩ ص ٢٦٢ وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢ ص ١٢١ و ١٢٢ والمناقب للخوارزمي ص ٢٧٧ و ٣٣٢ ومطالب السؤل ص ١٧٤ وكشف الغمة ج ١ ص ٣٣٨ ونهج الإيوان ص ٤٤٢ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ١٨٧ وينابيع المودة ج ٢ ص ١٧٠.

والأفضل، فسرى أن أفضلية علي «عليه السلام» على غيره ظاهرة للعيان، بالنظر إلى فضائله وخصائصه وميزاته وعلمه، والنظر إلى صفات غيره.

ويتضح ما قلناه بصورة أتم: إذا رجعنا إلى ما يقوله معتزلة بغداد، من أن علياً «عليه السلام» كان هو الأفضل، ولكن الله قدم المفضل عليه، وهو أبو بكر.

كما أن ابن أبي الحديد المعتزلي في خطبته في أول شرحه لنهج البلاغة: قد حمد الله على أن «قدم المفضل على الفاضل لحكمة اقتضاها التكليف»^(١).

وقد وقع المعتزلي هنا في تناقض ظاهر، فإنه يرى: أن الإمامة بالإختيار لا بالنص، ثم ينسب تقديم أبي بكر على علي «عليه السلام» إلى الله سبحانه، ويحمده على هذا التقديم.. مع أن الله لم يكن هو الذي فعل ذلك، ولا سيما على القول بالتفويض الإلهي الذي يذهب إليه المعتزلة..

سابعاً: بالنسبة لاعتذار الناس لعلي «عليه السلام» عن بيعتهم لأبي بكر، نقول:

ألف: إن عدم الوجدان لا يدلُّ على عدم الوجود.

ب: إن عدم اعتذارهم لا يدلُّ على عدم خطأهم فيما فعلوه، لأن عدم الاعتذار قد يكون لأجل أنهم اعتبروا أن رجوعهم إليه، وإصرارهم عليه بقبول الخلافة والبيعة كاف في التكفير عن خطيئتهم.

(١) راجع شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٣.

ج: لعل أكثر الناس كانوا لا يحتاجون إلى الاعتذار، لأنهم انساقوا إلى بيعة أبي بكر حباً بالسلامة، وخوفاً من العقاب، بعد أن رأوا بأم أعينهم ما جرى لمالك بن نويرة وأصحابه، وما جرى على الزهراء، وعلى علي «عليهما السلام» وغير ذلك، فكانوا يرون أنفسهم معذروين في بيعتهم لغير علي «عليه السلام».

أما القلة القليلة الباقية، فإما ماتوا، وإما كانوا من المتآمرين عليه، المضمرين للغدر به، ويعملون على هدم حكمه، وتقويض سلطانه.. كما أظهرته الحروب اللاحقة.

وهناك أمور أخرى يمكن الوقوف عندها في الإجابة على هذا السؤال آثرنا صرف النظر عنها لكي لا يساء فهم ما نرمي إليه..

د: وبعد.. فليس لأحد أن يزعم أن علياً عليه السلام قد وافق على مبدأ الشورى، لأننا نجيبه بأن علياً عليه السلام لم يعترف بأن الله ورسوله قد وضعاً مبدأ الشورى لتكون هي الوسيلة لتعيين الحاكم.. بل قد تعامل مع ما فرضه الحاكم الممسك بزمام الأمور عليه..

ولو كانت الشورى هي المبدأ في اختيار الحاكم لكان لنا أن نسأل عن مبرر حكومة عمر نفسه، فإنه لم تكن بالشورى، والكلام في هذا الموضوع طويل.. وله موضع آخر.

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

نصرة علي لعثمان تدل على حبه له..

السؤال رقم ٨٢ (١٠٧):

لقد وجدنا أهل الفتنة البغاة لما حاصروا دار عثمان بن عفان «رضي الله عنه» دافع عنه علي «رضي الله عنه» وطرد الناس عنه، وأنفذ إليه ولديه الحسن والحسين وابن أخيه عبدالله بن جعفر^(١)، لولا أن عثمان «رضي الله عنه» عزم على الناس أن يدعوا أسلحتهم ويلزموا بيوتهم. وهذا يدل على بطلان ما تزعمه الشيعة من التباغض والعداوة بينهما.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» لم يكن ينطلق في مواقفه من مشاعره الشخصية تجاه الأشخاص، من حيث هم أشخاص. فهو لا يبغض عثمان لأنه ابن فلان، أو لأن لونه أبيض أو أسمر، أو لأنه طويل أو قصير، أو غني

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ج ١٠ ص ٥٨١) طبعة إيران، وتاريخ

المسعودي الشيعي (ج ٢ ص ٣٤٤) بيروت.

أو فقير.. بل هو يبغض من أعمال عثمان ما كان مخالفاً للشرع، أو مجانباً للعدل والإنصاف، ويدعوه إلى تركها والإقلاع عنها، فإن استقام على طريق الخير والحق والصلاح استقامت علاقته به.. وإن أخل بذلك اختلت هذه العلاقة..

وقد حاول «عليه السلام» أن يساعد عثمان على الخروج من محنته، وأعطاه عثمان الوعود الصريحة بإنصاف الناس، وأعلن وعوده هذه على المنبر، ولكنه عاد فأخل بها.

فعاد إلى مطالبته له بالرجوع إلى ما هو أمثل وأجمل، فأجاب، وطرد «عليه السلام» الناس عنه، فلما أخل بوعده، وخاس بعهده من جديد لم يجد علي «عليه السلام» بداً من الاعتزال. ولكنه لما وجد أن الخطر قد أصبح داهماً أرسل ولديه لدفع ما يمكن دفعه من البلاء.

ولا يدعي الشيعة: أن علياً «عليه السلام» كان يعامل عثمان من منطلق العدواة والبغض..

ثانياً: إن مراجعة حال عثمان مع مناوئيه تظهر: أنه لم يكن بصدد الإذعان لمطالبهم المشروعة، بل كان يحاول جمع الرجال لحربهم. وقد طلب من معاوية أن يمدّه بالرجال، فأجابه إلى ذلك، ولكن الجيش الذي أرسله قد سوف وتباطأ عن نجده، - بأمر من معاوية نفسه - حتى قتل..

ثالثاً: إن قتل عثمان بهذه الطريقة كان سيفتح أبواب الفتنة، ويمهد الطريق لمعاوية، ولغيره من طلاب اللبانات لإفساد الأمة، والتلاعب بمصيرها. وقد بينت كلمات أمير المؤمنين علي «عليه السلام» وكذلك

النصوص الأخرى: أن معاوية كان هو الراغب بقتل عثمان، والساعي له. بل ما قتل عثمان غيره، فراجع النصوص التالية:

معاوية هو قاتل عثمان:

ومن النصوص الدالة على حرص معاوية على قتل عثمان نذكر:

١ - إن عثمان قد استنجد معاوية، فتلكأ عنه، وتربص به، ثم أرسل جيشاً، وأمره بالمقام بذي خشب، ولا يتجاوزها. وحذر قائده من أن يقول: «الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فإنني أنا الشاهد وأنت الغائب».

قال: فأقام بذي خشب، حتى قتل عثمان، فاستقدمه حينئذ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه. وإنما صنع ذلك معاوية ليقتل عثمان، فيدعو إلى نفسه»^(١).

٢ - كتب علي أمير المؤمنين «عليه السلام» إليه: «ولعمري، ما قتله غيرك، ولا خذله سواك، ولقد تربصت به الدوائر، وتمنيت له الأماني»^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ١٥٤ وبحار الأنوار ج ٣٣ ص ٩٨ والغدير ج ٩ ص ١٥٠ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ٤ ص ١٢٨٩ والنصائح الكافية ص ٢٠ عن البلاذري، والإمام علي بن أبي طالب، سيرة وتاريخ ص ١٦٦.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي (ط قديم) ج ٣ ص ٤١١ و (ط دار إحياء الكتب العربية) ج ١٥ ص ٨٤ والغدير ج ٩ ص ١٥٠ والنصائح الكافية ص ٢٠ عن

٣ - عنه «عليه السلام» فيما كتبه له: «إنك إنما نصرت عثمان حينما كان النصر لك، وخذلته حينما كان النصر له»^(١).

٤ - كتب أبو أيوب الأنصاري لمعاوية: «فما نحن وقتلة عثمان؟! إن الذي تربص بعثمان، وثبط أهل الشام عن نصرته لأنت الخ..»^(٢).

٥ - كتب إليه شيث بن ربعي: «إنك لا تجد شيئاً تستغوي به الناس، وتستميل له أهواءهم، وتستخلص به طاعتهم، إلا أن قلت لهم: قتل إمامكم

الكامل، والبيهقي في المحاسن والمساوي، والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» سيرة وتاريخ ص ١٦٧ عن المعتزلي، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج ٤ ص ٥٦ وبحار الأنوار ج ٣٣ ص ١٢٥.

(١) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج ٣ ص ٦٢ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج ٤ ص ٥٥ والاحتجاج للطبرسي ج ١ ص ٢٦٥ وبحار الأنوار ج ٣٣ ص ٩٨ والغدير ج ٩ ص ١٤٩ ونهج السعادة ج ٤ ص ١٦٨ والنصائح الكافية ص ٢٠ و (ط دار الثقافة - قم) ص ٤٠ وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج ٥ ص ٨١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ١٥٣.

(٢) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٠٩ و ١١٠ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٩٧ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١٣٠ والغدير ج ٩ ص ١٥١، وعن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٢٨١ وج ٨ ص ٤٤ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٥٠٢ والدرجات الرفيعة ص ٣١٩ وأعيان الشيعة ج ٦ ص ٢٨٦ وصفين للمنقري ص ٣٦٨.

مظلوماً، فهلّموا نطلب بدمه، فاستجاب لك سفهاء طغام رذال، وقد علمنا أنك قد أبطأت عنه بالنصر، وأحببت له القتل بهذه المنزلة التي تطلب»^(١).

٦ - قال الطبري: فلما جاء معاوية الكتاب تربص به، وكره إظهار مخالفة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد علم اجتماعهم. فلما أبطأ أمره على عثمان الخ..^(٢).

٧ - كتب إليه ابن عباس: «.. فأقسم بالله، لَأنت المتربص بقتله، والمحِب لهلاكه، والحابس الناس قَبْلَكَ عنه على بصيرة من أمره.. ولقد أتاك كتابه وصرِيخه، يستغيث بك ويستصرخ، فما حفلت به.. فقتل كما كنت أردت.. فإن يك قتل مظلوماً فأنت أظلم الظالمين»^(٣).

(١) صفين للمنقري ص ١٨٧ و ١٨٨ وتاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٥٧٠ والغدير ج ٩ ص ١٥٠ وج ١٠ ص ٣٠٧ والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٢٨٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٤ ص ١٥ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٤٤٩ والنصائح الكافية ص ٤٢ ومواقف الشيعة ج ٢ ص ٤٢٧ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٤٨٢ ومستدرک سفينة البحار ج ٥ ص ٣٣٥.

(٢) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص ٤٠٢ والغدير ج ٩ ص ١٩٠.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ١٥٤ و ١٥٥ وبحار الأنوار ج ٣٣ ص ٩٩ والإمام علي بن أبي طالب، سيرة وتاريخ ص ١٦٧ عنه، والغدير ج ٩ ص ١٣٤ و ١٥٠.

- ٨ - ولابن عباس كتاب آخر يذكر له فيه ذلك أيضاً^(١).
- ٩ - يقول المنقري: إنه لما نُعيَ عثمان إلى معاوية: «ضاق معاوية صدرًا بما أتاه، وندم على خذلانه عثمان، وقال في جملة أبيات له:
- ندمت على ما كان من تبعي الهوى وقصري فيه حسرة وعويل^(٢)
- ١٠ - حينما سأل معاوية أبا الطفيل الكناني عن سبب عدم نصره عثمان، قال له: «منعني ما منعك، إذ تربَّصُ به ريب المنون، وأنت بالشام.
- قال: أو ما ترى طلبي بدمه نصرة له؟! فضحك أبو الطفيل، ثم قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر الجعدي:
- لا ألفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني زادا^(٣)

(١) الفتوح لابن أعثم ج ٣ ص ٢٥٦ والمناقب للخوارزمي ص ١٨١ و (ط) مركز النشر الإسلامي) ص ٢٥٧ والإمامة والسياسة ج ١ ص ١١٣ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ١٠٠ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١٣٣ و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٨ ص ٦٦ والغدير ج ٩ ص ١٥٠ وج ١٠ ص ٣٢٥ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٥٠٤ وج ٨ ص ٥٥ وصفين للمنقري ص ٤١٥ والدرجات الرفيعة ص ١١٣ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٣٧٢.

(٢) صفين للمنقري ص ٧٩ والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص ١٦٦ و ١٦٧ عنه، والغدير ج ٩ ص ١٥١ والفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٢٦٦.

١١ - ذكر اليعقوبي: أن معاوية أمر الجيش بالمقام في أوائل الشام، وأن يكونوا مكانهم، حتى يأتي عثمان ليعرف صحة الأمر، فأتى عثمان وسأله عن المدة، فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم، فأجيئك بهم. قال: «لا والله، ولكنك أردت أن أقتل فتقول: أنا ولي الثار. إرجع فجئني بالناس. فرجع ولم يعد إليه حتى قتل..» (٢).

١٢ - اعترف معاوية نفسه للحجاج بن خزيمة: بأنه قعد عن عثمان، وقد استغاث به فلم يجبه، وأنه قال في ذلك أبياتاً (٣)، وهي الأبيات اللامية التي أشرنا إليها آنفاً.

(١) مروج الذهب ج ٣ ص ٢٠ والنصائح الكافية ص ٢١ و (ط دار الثقافة - قم) ص ٤١ والعقد الفريد ج ٤ ص ٣٠ والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص ١٦٨ والغدير ج ٩ ص ١٣٩ و ١٤٠ عن تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٣٣ وتاريخ مدينة دمشق ج ٧ ص ٢٠١ و (ط دار الفكر) ج ٢٦ ص ١١٧ وعن الاستيعاب في الكنى، والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٥١ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ١٦٥ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٢١٥ ومختصر أخبار شعراء الشيعة ص ٢٦ ومستدركات علم رجال الحديث ج ٤ ص ٣٢٧.

(٢) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٧٥.

(٣) الفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٢٦٥ و (ط دار الأضواء) ج ٢ ص ٤٤٦ وراجع: الغدير ج ٩ ص ١٥١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٣ ص ٩٢ ووقعة صفين للمنتقري ص ٧٩.

١٣ - صرح الشهرستاني: بأن جميع عمال عثمان وأمرائه قد «خذلوه، ورفضوه حتى أتى قدره عليه».

وهم: معاوية، وسعد بن أبي وقاص، والوليد بن عقبة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح^(١).

١٤ - قال ابن عباس لمعاوية في المدينة، حينما اتهم بني هاشم بقتل عثمان: «أنت قتلت عثمان، ثم قمت تغمص على الناس أنك تطلب بدمه، فانكسر معاوية»^(٢).

١٥ - كتب محمد بن مسلمة لمعاوية: «..ولعمري يا معاوية، ما طلبت إلا الدنيا، ولا اتبعت إلا الهوى، ولئن كنت نصرت عثمان ميثاً، خذلتة حياً»^(٣).

١٦ - من كتاب لأmir المؤمنين «عليه السلام» إليه: «أما بعد، فوالله ما قتل ابن عمك غيرك، وإني لأرجو أن ألحقك به على مثل ذنبه، وأعظم من خطيئته»^(٤).

(١) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٢٦ ومناقب أهل البيت للشيرازي ص ٣٥٨

والغدير ج ١١ ص ٦٩ وراجع هامش: الشيعة في التاريخ ص ١٤٢.

(٢) تاريخ يعقوبي ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٣.

(٣) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٩١ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١٢١

والغدير ج ٩ ص ١٥١ وج ١٠ ص ٣٣٣ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٥٣١.

(٤) الغدير ج ٩ ص ٧٦ ونهج السعادة ج ٤ ص ٧٩ وجواهر المطالب لابن الدمشقي

- ١٧ - كما أن الأصبغ بن نباته واجهه بمثل ما تقدم عن غير واحد^(١).
- ١٨ - إن الإمام الحسن «عليه السلام» قال له: «ثم ولاك عثمان فتربصت عليه»^(٢).
- ١٩ - قال معاوية لعمر بن العاص:
«صدقت، ولكننا نقاتله على ما في أيدينا، ونلزمه قتل عثمان.
قال عمرو: واسوأته، إن أحق الناس ألا يذكر عثمان لا أنا ولا أنت.
قال: ولم؟ ويحك!!
قال: أما أنت فخذلته ومعك أهل الشام، حتى استغاث بيزيد بن أسد
البجلي، فسار إليه.

ج ١ ص ٣٧١ والعقد الفريد ج ٤ ص ٣٣٤ و (ط ٢) ج ٣ ص ١٠٧ وفي (ط
أخرى) ج ٢ ص ٢٢٣ وفي (ط غيرها) ج ٥ ص ٧٧، ورواه عنه تحت الرقم
(٤٢٩) من جبهة رسائل العرب ج ١ ص ٤١٧.

(١) تذكرة الخواص ص ٨٥ والمناقب للخوارزمي ص ١٣٤ و ١٣٥ و (ط مركز النشر
الإسلامي) ص ٢٠٥ والغدير ج ١ ص ٢٠٣ وغاية المرام ج ١ ص ٢٨٦ وكشف
المهم في طريق خبر غدير خم ص ١٢٦.

(٢) تذكرة الخواص ص ٢٠١ والغدير ج ١٠ ص ١٦٩ وراجع: الإحتجاج للطبرسي
ج ١ ص ٤٠٩ وبحار الأنوار ج ٤٤ ص ٧٩.

وأما أنا فتركته عياناً، وهربت إلى فلسطين.

فقال معاوية: دعني من هذا الخ..»^(١).

٢٠ - لما وصلت رسالة عثمان الاستنجادية إلى معاوية، قال له المسور بن مخرمة: «يا معاوية، إن عثمان مقتول، فانظر فيما كتبت به إليه.

فقال معاوية: يا مسور، إني مصرح: إن عثمان بدأ فعمل بما يحب الله ويرضاه، ثم غير وبدل، فغير الله عليه. أفيتهيأ لي أن أرد ما غير الله عز وجل؟!»^(٢).

فهو يستدلُّ بالجبر من أجل تبرير تخاذله عن نصر عثمان!!.

وحسبنا ما ذكرناه، فإن الحر تكفيه الإشارة..

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

مشاركة علي في حروب الردة إعراف بخلافة أبي بكر..

السؤال رقم ٨٣ (١٤١):

لقد شارك علي «رضي الله عنه» في زمن خلافة أبي بكر «رضي الله عنه»

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٨٦ والإمامة والسياسة ج ١ ص ٩٨ و (تحقيق الزيني)

ج ١ ص ٨٨ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ١١٨ ونهج السعادة ج ٢ ص ٦٤

وأنساب الأشراف ج ٣ ص ٧٤ و (ط مؤسسة الأعلمي) ص ٢٨٧.

(٢) الفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٢٢٨ و (ط دار الأضواء) ج ٢ ص ٤١٧ وحياة الإمام

الحسين «عليه السلام» للقرشي ج ١ ص ٣٨٦.

في حرب المرتدين، وأخذ جارية من سبي (بني حنيفة)، أنجبت له فيما بعد ولده المسمى (محمد بن الحنفية). ويلزم من هذا أن علياً «رضي الله عنه» يرى صحة خلافة أبي بكر، وإلا لما ارتضى أن يشاركه في هذا الأمر.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

إن هذا السؤال ينقسم إلى شقين:

أحدهما: مشاركة علي «عليه السلام» في حرب المرتدين.

الثاني: سبي علي «عليه السلام» لجارية من بني حنيفة.

فأما بالنسبة لمشاركته «عليه السلام» في الحروب، فنقول:

علي عليه السلام في حروب الردة:

أولاً: لم يذكر أحد أن علياً «عليه السلام» قد شارك في حرب المرتدين، ولم يذكر أحد أنه «عليه السلام» هو الذي سبى جارية من بني حنيفة، بل وجدنا في النصوص تصريحات بأنه رفض المشاركة في الحروب التي حصلت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان..

ويدل على ذلك:

ما أشار إليه البلاذري، من أن عمر بن الخطاب عرض على أمير المؤمنين علي «عليه السلام» الشخوص إلى القادسية، ليكون قائداً لجيش

المسلمين، فأباه، فوجه سعد بن أبي وقاص^(١).

وفصل ذلك المسعودي، فقال: «لما قتل أبو عبيد الثقفي بالجسر شق ذلك على عمر وعلى المسلمين، فخطب عمر الناس وحضهم على الجهاد، وأمرهم بالتأهب لأرض العراق، وعسكر عمر بصرار، وهو يريد الشخصوص. وقد استعمل على مقدمته طلحة بن عبيد الله، وعلى ميمنته الزبير بن العوام، وعلى مسيرته عبد الرحمان بن عوف.

ودعا الناس فاستشارهم، فأشاروا عليه بالمسير.

ثم قال لعلي «عليه السلام»: «ما ترى يا أبا الحسن: أسير أم أبعث؟!»

قال: «سر بنفسك، فإنه أهيب للعدو وأرهب»، وخرج من عنده.

فدعا العباس في جلة من مشيخة قريش وشاورهم، فقالوا: «أقم، وابعث غيرك، لتكون للمسلمين إن انهزموا فئة» وخرجوا.

فدخل عليه عبد الرحمان بن عوف، فاستشاره، فقال عبد الرحمان: «فديت بأبي وأمي، أقم وابعث غيرك، فإنه إن انهزم جيشك فليس ذلك كهزيمتك، وإنك إن تهزم أو تقتل يكفر المسلمون، ولا يشهدوا أن لا إله إلا الله أبداً».

قال: «أشر علي من أبعث؟!»

قال: سعد بن أبي وقاص.

(١) فتوح البلدان (تحقيق صلاح الدين المنجد) ج ٢ ص ٣١٣.

فقال عمر: أعلم أن سعداً رجل شجاع، ولكنني أخشى أن لا يكون عنده (معرفة ب) تدبير الحرب.

قال: عبد الرحمان: هو على ما تصف من الشجاعة، وقد صحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وشهد بدرًا، فاعهد إليه عهداً، وشاورنا فيما أردت أن تحدث إليه، فإنه لن يخالف أمرك، ثم خرج.

فدخل عليه عثمان بن عفان، فقال له: يا أبا عبد الله، أشر عليّ: أسير أم أقيم؟! فقال عثمان: «أقم يا أمير المؤمنين، وابعث الجيوش، فإني لا آمن عليك إن أتى عليك آت أن ترجع العرب عن الإسلام، ولكن ابعث الجيوش وداركها بعضها على بعض، وابعث رجلاً له تجربة بالحرب وبصيرة بها»

قال عمر: ومن هو؟!

قال: علي بن أبي طالب.

قال: فآلقه، وكلمه، وذاكره ذلك، فهل تراه يسرع إليه أم لا؟! فخرج عثمان، فلقني علياً فذاكره ذلك، فأبى علي ذلك وكرهه، فعاد عثمان إلى عمر فأخبره.

فقال له عمر: فمن ترى؟! قال: سعيد بن زيد إلخ..^(١).

(١) مروج الذهب للمسعودي (تحقيق شارل بلا) ج ٣ ص ٥١ و ٥٢ و (ط بيروت)

ولتوضيح بعض الأمور نشير إلى ما يلي:

ألف: قد يَحتمل بعض الباحثين: أن يكون عمر يريد أن يولي علياً «عليه السلام» بعض تلك الجيوش، ويتتدبه للتوجه إلى بعض البلاد، ثم يعزله، ليشير الشبهة حول أهليته، أو حول نواياه، ليضعف موقعه، ويحط من مقامه. ولا يهمننا هنا تحقيق هذا الأمر إثباتاً أو نفيّاً، فإنه مجرد احتمال لم يقدم له صاحبه شاهداً يدل عليه.

ب: تقدم: أن أبا بكر كان قد فكر في إرسال علي «عليه السلام» لقتال المرتدين، فقال له عمرو بن العاص: لا يطيعك^(١).

فإذا كان «عليه السلام» لا يطيع أبا بكر، فهل يطيع عمر في القتال لأجل فتح البلاد، وبسط النفوذ؟! .. مع العلم: بأن شيئاً لم يتغير فيما يرتبط برأي علي «عليه السلام» في غاصبية أبي بكر وعمر للمقام الذي جعله الله تعالى له بنص يوم الغدير، وغيره..

ج: تقدم حين الحديث عن مشورة عمرو بن العاص على أبي بكر بعدم انتداب علي «عليه السلام» لحرب المنتبئين بعض ما يفيد في استجلاء دلالات هذا التصرف من عمر، وهذا الموقف من علي، فراجع ما ذكرناه سابقاً.

د: ما نسب إلى عبد الرحمن بن عوف هنا، من أنه إذا هزم عمر أو قتل يكفر المسلمون، ولا يشهدوا أن لا إله إلا الله.. غير صحيح. فإن بقاء

(١) تاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٢٩.

المسلمين على إسلامهم ليس لأجل عمر، كما أن عمر قد قتل بعد ذلك على يد أبي لؤلؤة، ولم يكفر المسلمون، ولا كفر بعضهم. ومجرد وقوع الهزيمة على عمر لا يلزم منه أيضاً كفر أحد..

وقد استشهد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ولم يكفروا لأجل موته، فهل يكفرون بموت عمر. وإنما عرض لهم كفر الطاعة والوفاء، كالکفر الذي في قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾. أي ومن لم يطع.. وقد عبر بالكفر هنا، لأن الكافر لا يهتم بالطاعة ولا يبالي بها، وكذلك يكون حال الذي يستطيع ولا يحج، فإنه يكون حاله في مقام العمل كحال الكافر.

هـ: زعمت الرواية: أن الذي أشار بتولية سعد بن أبي وقاص هو عبد الرحمان بن عوف. مع أن رواية الفتوح قد ذكرت أن علياً «عليه السلام» هو المشير على عمر بسعد.

الحنفية من سبي أبي بكر:

ثانياً: وقد قال السائل:

إن أم محمد بن الحنفية كانت سبيّة من سبايا الردة، الذين سباهم خالد بن الوليد لما ارتدت بنو حنيفة، وادّعت نبوة مسيلمة.

وقالوا: إن أبا بكر دفعها إلى علي «عليه السلام» من سهمه في المغنم^(١).

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٢٤٤ وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٩

وقد اختلفوا فيها: هل هي أمة لبني حنيفة سوداء سندية؟! (١).

أم هي عربية من بني حنيفة أنفسهم؟!

وهذا غير دقيق، فلاحظ ما يلي:

الإستدلال على خلافة أبي بكر:

انطلاقاً مما تقدّم، حاول البعض أن يتخذ من ذلك دليلاً على صحة خلافة أبي بكر.

يقول السمعاني: «كانت من سبي بني حنيفة، أعطاهما إياه (كذا) أبو بكر الصديق، ولو لم يكن إماماً لما صحّ قسمته، وتصرفه في خمس الغنيمة، وعلي «عليه السلام» أخذ خولة، وأعتقها، وقد تزوج بها» (٢).

-
- وسير أعلام النبلاء ج ٤ ص ١١٠ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٩١
والمنتخب من ذيل المذيل ص ١١٧ ووفيات الأعيان لابن خلكان ج ٤ ص ١٦٩
وقاموس الرجال ج ٩ ص ٢٤٦ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٤٣٣ وتاريخ مدينة دمشق
ج ٥٤ ص ٣٢٣ والمجموع للنووي ج ١٩ ص ٢٣٩ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٦٨.
- (١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٦٦ والجوهرة في نسب الإمام علي وآله للبري
ص ٥٨ وذخائر العقبى ص ١١٧ وتاريخ مدينة دمشق ج ٥٤ ص ٣٢٣ وسير أعلام
النبلاء ج ٤ ص ١١٤ والمعارف ص ٢١٠ والمنتخب من ذيل المذيل ص ١١٧
ووفيات الأعيان ج ٤ ص ١٦٩ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٦ ص ١٨٣.
- (٢) الأنساب للسمعاني ج ٤ ص ٢٩٩ و ٣٠٠ و (ط دار الجنان) ج ٢ ص ٢٨١.

كما أن ابن الجوزي جعل ما يذهب إليه الرافضة في أبي بكر من أعجب التغفيل، بعد أن كانوا يعلمون باستيلاده الحنفية من سبيه. الأمر الذي يدل على رضاه ببيعته..^(١).

ونقول:

إن استدلال هؤلاء بهذا الدليل غريب وعجيب، لأسباب عديدة هي:

١ - فإن صحة سبي المشرک، وصحة بيعه وشرائه، والاستيلاء عليه لا تتوقف على أن يكون السابي له عادلاً، أو حاكماً، أو خليفة، بل وحتى مسلماً أيضاً، إذ يجوز ذلك حتى ولو سباه مشرك مثله، أو سباه غير الحاكم، وغير الخليفة، ولا دلالة فيه على صحة خلافة أحد.

٢ - إن من يجوز خلافة كل متغلب، ويرى وجوب طاعته، والإيثار بأوامره، وعدم جواز الخروج، بل ولا الاعتراض عليه، وصحة كل تصرفاته. كما هو مذهب هؤلاء المستدلين أنفسهم لا يفيد أخذ علي من سبي أبي بكر لإثبات مشروعية خلافته.. ولا يدل ذلك على تبرئة أبي بكر من غاصبته لمقام ليس له.

ولعله لأجل هذا بعينه لم يرتض الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، المعلق على أنساب السمعاني، هذا الاستدلال. حيث قال: «.. أهل السنة في

(١) أخبار الحمقى والمغفلين (بتحقيق الخاقاني - ط سنة ١٣٨٦ هـ) ص ٩٩ - ١٠٠.

غنى عن مثل هذا الإستدلال»^(١).

٣ - إن كون الحنفية من سبي أبي بكر غير معلوم، بل نكاد نقطع بخلافه، وذلك استناداً إلى الأمور التالية:

ألف: قال المعتزلي: «وقال قوم، وهم المحققون، وقولهم الأظهر: إن بني أسد أغارت على بني حنيفة في خلافة أبي بكر الصديق، فسبوا خولة بنت جعفر، وقدموا بها المدينة، فباعوها من علي «عليه السلام».

وبلغ قومها خبرها، فقدموا المدينة على علي «عليه السلام»، فعرفوها، وأخبروه بموضعها منهم، فأعتقها، ومهرها وتزوجها، فولدت له محمداً، فكنّاه أبا القاسم..

وهذا القول هو اختيار أحمد بن يحيى البلاذري في كتابه المعروف بـ: (تاريخ الأشراف)^(٢).

وقد ذكر البلاذري عن علي بن المغيرة الأثرم، وعباس بن هشام

(١) الأنساب للسمعاني ج ٤ هامش ص ٢٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٢٤٤ و ٢٤٥ وقاموس الرجال ج ٨ ص ١٦٠ و

(ط) مركز النشر الإسلامي سنة ١٤١٩ هـ) ج ٩ ص ٢٤٦ وأنساب الأشراف ص ٢١٠

وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٩ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٤٣٣ وج ٩ ص ٤٣٥ وشرح

إحقاق الحق (الملحقات) ج ٧ ص ٢٧ وتنزيه الأنبياء للمرتضى ص ١٩١.

الكلبي نحو ما تقدم.. ثم قال: «وهذا أثبت من خبر المدائني»^(١).

ولكن نص رواية الكلبي عن خراش بن إسماعيل كما يلي: إن خولة سباها قوم من العرب في خلافة أبي بكر، فاشتراها أسامة بن زيد بن حارثة، وباعها من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فلما عرف أمير المؤمنين صورة حالها أعتقها، وتزوجها، ومهرها.

وقال ابن الكلبي: من قال: إن خولة من سبي اليمامة فقد أبطل^(٢).

ولكن الحقيقة هي: أن ما ذكره من شراء علي «عليه السلام» لها، وإن كان صحيحاً، ولكنهم غلطوا في قولهم: إن شراءها كان في زمن أبي بكر، بل كان ذلك في زمن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» كما ذكره الآخرون، وتؤيده القرائن والشواهد الآتية.

ب: قال البري التلمساني: «وأما أبو القاسم محمد بن علي، ابن الحنفية، فأمه من سبي بني حنيفة، اشتراها علي، واتخذها أم ولد، فولدت له محمداً، فأنجبت. واسمها: خولة بنت أياس بن جعفر، جان الصفا.

ويقال: بل كانت أمة لبني حنيفة، سندية سوداء، ولم تكن من أنفسهم،

(١) أنساب الأشراف (تحقيق المحمودي - ط الأعلمي سنة ١٣٩٤ هـ) ج ٢ ص ٢٠١.

(٢) عمدة الطالب لابن عنبه ص ٣٥٢ و ٣٥٣ والمجدي في أنساب الطالبين ص ١٤

وإنما صالحهم خالد بن الوليد على الرقيق، ولم يصلحهم على أنفسهم»^(١).
ج: إن بعض ما ذكروه في وفاة ابن الحنفية، وفي مدة عمره يؤيد: أنه ولد في زمن الرسول «صلى الله عليه وآله».

وعدم ذكره في جملة الصحابة ولو على سبيل الإحتمال، لعله غفلة منهم، أو لعدم ذهابهم إلى تلك الأقوال التي يقتضي الجمع بينها ذلك..
أو لأنهم قد سلموا: بأن أمه كانت من سبي أبي بكر، ولم يخطر على بالهم غير ذلك.. أو تعمدوا إشاعة أنها كانت من سبي أبي بكر، ليشبوا أن علياً «عليه السلام» أمضى خلافته.
وبيان ذلك:

أن ابن الحنفية قد عاش على أشهر الأقوال خمساً وستين سنة.. بل لقد وجد في هامش عمدة الطالب: أنه مات وله «سبع وستون سنة»^(٢).
وإذا أضفنا إلى ذلك: أن ابن حجر يختار: أن وفاته كانت سنة ٧٣، وينسب سائر الأقوال إلى (القيس).

والظاهر: أن دليله هو ما رواه البخاري في تاريخه، حيث قال: «حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن أبي حمزة، قال: قضينا نسكنا حين قتل

(١) الجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص ٥٨.

(٢) راجع: عمدة الطالب هامش ص ٣٥٢.

ابن الزبير، ثم رجعنا إلى المدينة مع محمد، فمكث ثلاثة أيام ثم توفي..»^(١).
فإننا لا بد وأن نستنتج: أن ولادة ابن الحنفية قد كانت سنة ٨ للهجرة،
بل قبلها.

وعلى هذا.. فلا يصح أن تكون من سبي أبي بكر على يد خالد بن
الوليد، كما يدَّعون..

وقولهم: إن علياً «عليه السلام» لم يعرف في حياة فاطمة «عليها
السلام» غير فاطمة، لا يتلاءم مع هذا البيان، فإنه لما أرسله الرسول «صلى
الله عليه وآله» ليأخذ الخمس من خالد وأصحابه اصطفى جارية، وأصابها،
وشكوه إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» فناصره عليهم^(٢). إلا أن يكون

(١) راجع: تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٥٤ و ٣٥٥ و (ط دار الفكر سنة ١٤٠٤ هـ)
ج ٩ ص ٣١٥ و ٣١٦ و راجع: التاريخ الكبير للبخاري ج ١ ص ١٨٢ وتاريخ
مدينة دمشق ج ٥٤ ص ٣٥٦ و ٣٥٠ و ٣٥١.

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٠ والعمدة لابن البطريق ص ٢٧٥ والبداية والنهاية ج ٧
ص ٣٤٤ و ٣٤٥ عن كثير من المصادر، ومسند أحمد ج ٥ ص ٣٥١ و ٣٥٩
وصحيح البخاري ج ٥ ص ١١٠ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٤٢
وخصائص أمير المؤمنين «عليه السلام» للنسائي ص ١٠٢ وتاريخ مدينة دمشق
ج ٤٢ ص ١٩٤ و ١٩٥ وأسد الغابة ج ١ ص ١٧٦ وتهذيب الكمال للمزي ج ٢٠

مرادهم أنه لم يتخذ زوجة دائمة في حياة فاطمة «عليها السلام»، فيكون أولد خولة قبل شهادة فاطمة «عليها السلام».. وأعتقها ثم تزوجها بعد شهادة فاطمة «عليها السلام».

وقال «صلى الله عليه وآله» لهم: إنه لا يفعل إلا ما يأمره به.

فلا مانع بناء على ذلك من ولادة ابن الحنفية في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

مدح علي لعمر..

السؤال رقم ٨٤ (١٤٥):

ينقل صاحب كتاب «نهج البلاغة» - وهو من الكتب المعتمدة عند الشيعة - مدح علي «رضي الله عنه» لأبي بكر وعمر «رضي الله عنهما»؛ كقوله عن أبي بكر «ذهب نقي الثوب، قليل العيب. أصاب خيرها، وسبق شرها. أدى إلى الله طاعته، واتقاه بحقه»^(١).

ص ٤٦٠ وسبل الهدى والرشاد ج ٦ ص ٢٣٦ وراجع كتابنا: الصحيح من سيرة

النبي «صلى الله عليه وآله» (الطبعة الرابعة) ج ٥ ص ٣١٧ و (الطبعة الخامسة)

ج ٦ ص ٢٧١ خطبة علي «عليه السلام» بنت أبي جهل.

(١) نهج البلاغة (تحقيق: صبحي الصالح) ص ٣٥٠.

فيحتار الشيعة بمثل هذا المدح الذي يخالف عقيدتهم في الطعن بالصحابة؛ فيحملونه على «التقية»!! وأن علياً إنما قال مثل هذا من أجل استصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين، واستجلاب قلوبهم، أي أنه أراد خداع الصحابة! فيلزمهم أن علياً كان منافقاً جباناً، يظهر ما لا يبطن، وهذا يخالف ما يروونه عنه من الشجاعة، وقول الحق.. الخ..

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

١ - إن ما ذكره السائل: من أن علياً «عليه السلام» رثى أبا بكر بقوله: «ذهب نقي الثوب، قليل العيب الخ..» غير دقيق، وغير صحيح.. فأما أنه غير دقيق، فلأن بعض الناس يدَّعون أن هذا الكلام قد قيل في حق عمر، ولم تجد أحداً يدَّعي أنه قد قاله في حق أبي بكر.. وأما أنه غير صحيح فيتضح الأمر فيه من خلال ما نذكره من عناوين ومطالب، وهي كما يلي:

رثاء علي عليه السلام لعمر:

في نهج البلاغة كلام يقال: إنه لأمر المؤمنين «عليه السلام» في رثاء بعض الناس، زعم بعضهم: أن المقصود به عمر بن الخطاب، وهو الكلام التالي: «لله بلاء فلان، فقد قوّم الأود، وداوى العمد، خلف الفتنة، وأقام

السنة، ذهب نقي الثوب، قليل العيب. أصاب خيرها، وسبق شرها. أدى إلى الله طاعته واتقاه بحقه. رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال، ولا يستيقن المهتدي»^(١).

ونقول:

لم يثبت لنا: أنه «عليه السلام» قد قال ذلك في حق عمر بن الخطاب، لأن النصوص قاصرة عن إثبات ذلك، فلاحظ ما يلي:

١ - قال الطبري: «حدثنا عمر، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا ابن دأب وسعيد بن خالد، عن صالح بن كيسان، عن المغيرة بن شعبة، قال: لما مات عمر بكتته ابنة أبي حثمة، فقالت: وا عمراه، أقام الأود، وأبرأ العمد، أمات الفتن، وأحيا السنن. خرج نقي الثوب، بريئاً من العيب.

قال: وقال المغيرة ابن شعبة: لما دفن عمر أتيت علياً «عليه السلام» وأنا أحب أن أسمع منه في عمر شيئاً، فخرج ينفض رأسه ولحيته، وقد اغتسل وهو ملتحف بثوب، لا يشك أن الأمر يصير إليه، فقال:

يرحم الله ابن الخطاب، لقد صدقت ابنة أبي حثمة، لقد ذهب بخيرها،

(١) نهج البلاغة (ط مؤسسة الأعلمي - بيروت) ص ٤٧٣ و (ط دار الذخائر - قم

سنة ١٤١٢هـ) ج ٢ ص ٢٢٢ والإيضاح لابن شاذان ص ٥٤٠ وشرح نهج

البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٣.

ونجا من شرها. أما والله، ما قالت، ولكن قولت»^(١).

والظاهر: أن المغيرة قد حوّر هذا الكلام، لأن قوله «عليه السلام»: ما قالت ولكن قولت، يشير إلى: أن الآخرين قد طلبوا منها أن تقول ذلك، أو أنهم قد نسبوا إليها أمراً لم تقله، وهذا لا يتلاءم مع قوله «عليه السلام»: لقد صدقت.

فلعل الذي قال: يرحم الله ابن الخطاب، لقد صدقت هو المغيرة.. فأجابه علي «عليه السلام» مقسماً بالله.. أنها ما قالت هي ذلك، ولكن قولت.. أي أنه أمر مدبر بليل، إما بالإملاء عليها، أو باقتراء القول على لسانها. ويدلُّ على ذلك: ذيل الكلام السابق، وهو قوله: «رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال، ولا يستيقن المهتدي»

٢ - إن الشريف الرضي «رحمه الله» لم يصرح باسم عمر بن الخطاب، بل الموجود فيه هكذا: «ومن كلام له «عليه السلام»: لله بلاء فلان، فقد قوّم الأود إلخ..».

(١) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة عز الدين - بيروت سنة ١٤٠٥ هـ) ج ٢ ص ٢١٨ و (ط الأعلمي) ج ٣ ص ٢٨٥ والفايق في غريب الحديث ج ١ ص ٥٠ و (ط دار الكتب العلمية) ج ١ ص ٥٩ وراجع: البداية والنهاية ج ٧ ص ١٥٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٥ و ١٦٤ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ٣ ص ٩٤١ والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣ ص ٦١ وغريب الحديث لابن قتيبة ج ١ ص ٢٩١.

وإنما اجتهد بعض الناس في تطبيق هذا الكلام على عمر.. والظاهر: أنهم أخطأوا في اجتهداهم هذا.

٣ - ذكر القطب الراوندي: أنه «عليه السلام» مدح بهذا الكلام بعض أصحابه بحسن السيرة، وأنه مات قبل الفتنة التي وقعت بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، من الإختيار والإيثار^(١)، أي إختيار غير علي «عليه السلام»، وإيثار غيره عليه.

٤ - زعمت الجارودية من الزيدية: أن مراده «عليه السلام» عثمان، وقالوا: إنه مدح يراد به الذم والتهكم^(٢).

٥ - ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي: أن المقصود هو عمر بن الخطاب، وحجته في ذلك: أن السيد فخار بن معد الموسوي الأودي الشاعر حدثه: أنه وجد النسخة التي بخط الرضي.. وتحت فلان: عمر^(٣).

ونقول:

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للراوندي ج ٢ ص ٤٠٢ وعنه في شرح نهج البلاغة للمعتزلي (ط دار مكتبة الحياة سنة ١٩٦٣ م) ج ٣ ص ٧٥٤ و (ط إسماعيليان) ج ١٢ ص ٤ وراجع: مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج ١ ص ٦٠ - ٦٢.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٣ ص ٧٥٣ و ٧٥٤ و (ط إسماعيليان) ج ١٢ ص ٤.

(٣) المصادر السابقة.

هذا لا يصلح دليلاً على ذلك، إذ لا شيء يثبت أن الرضي «رحمه الله» هو الذي كتب كلمة «عمر»، فلعل صاحب النسخة ومالكها هو الذي كتب كلمة «عمر» تحت قوله: فلان.. وذلك اجتهاداً منه، حيث رأى - بزعمه -: أن هذه الصفات تنطبق على عمر دون سواه.

ولو أن الرضي قد كتب ذلك لكان أدخله في عنوان الخطبة وشطب كلمة «فلان» من النص، كما فعل في سائر الموارد، وقال: ومن كلام له «عليه السلام» في عمر بن الخطاب.

٦ - إن المعروف من رأي أمير المؤمنين «عليه السلام» في عمر بن الخطاب يخالف هذا الكلام..

وسياًقي بعض ما قاله فيه، حيث سنذكر فقرات من الخطبة المعروفة بالشقشقية.

ولو فرض أن علياً «عليه السلام» هو القائل، فلا بد أن يراد به معنى يتناسب مع نظرة علي «عليه السلام»، والكلام موهم في نفسه محتمل لمعاني متضادة.

٧ - ومما يدلُّ على أن ثمة تصرفاً في النص: أن ابن عساكر يروي هذا الحديث من دون كلمة «لقد صدقت ابنة أبي حثمة» فهو يقول:

«لما كان اليوم الذي هلك فيه عمر، خرج علينا علي مغتسلاً، فجلس، فأطرق ساعة، ثم رفع رأسه فقال: لله در باكية عمر قالت: وا عمراه، قوم الأود، وأبرأ العمدة، وا عمراه، مات نقي الثوب، قليل العيب، وا عمراه

ذهب بالسنة، وأبقى الفتنة»^(١).

وزاد في أخرى: فقال علي: «والله ما قالت، ولكن قولت»^(٢).

وفي نص آخر لابن عساكر: أنه «عليه السلام» قال: «أصدقت»؟!^(٣)،
على سبيل الإستفهام، ولم يقل: لقد صدقت.

ثم إن الشيخ التستري اعتبر أن قوله: ذهب بخيرها ونجا من شرها.
يراد به: أنه استفاد منها، ولم يصبه أي مكروه، فهو نظير قوله «عليه السلام»
في الخطبة الشقشقية: لشد ما تشطرا ضرعها^(٤).

تمحلات المعتزلي:

وقد جهد ابن أبي الحديد المعتزلي في تأكيد نسبة هذا القول إلى علي «عليه السلام» وأنه في عمر بن الخطاب.. وتمسك من أجل ذلك بأضعف الاحتمالات.

(١) تاريخ مدينة دمشق ج ٤٤ ص ٤٥٧ ومختصر تاريخ دمشق ج ١٩ ص ٤٨ و ٤٩
وكنز العمال ج ١٢ ص ٧٠٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ج ٤٤ ص ٤٥٨ ومختصر تاريخ دمشق ج ١٩ ص ٤٨ و ٤٩
وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٥ وتاريخ الأمم والملوك ج ٣
ص ٢٨٥ والكامل في التاريخ ج ٣ ص ٦١ والبداية والنهاية ج ٧ ص ١٥٨.

(٣) بهج الصباغة (ط دار أمير كبير - طهران - إيران سنة ١٤١٨ هـ) ج ٩ ص ٤٨٢.

(٤) المصدر السابق.

حيث زعم: أنه «عليه السلام» إنما يتحدث عن أمير ذي رعية وسيرة: بقرينة قوله «عليه السلام»:

«أقام الأود، وداوى العمد، وأقام السنة، وخلف الفتنة».

وقوله: «أصاب خيرها، وسبق شرها».

وقوله: «أدى إلى الله طاعته».

وقوله: «رحل وتركهم في طرق متشعبة» فإن الضمير في قوله: وتركهم، لا يصح أن يعود إلا إلى الرعايا. والذين ماتوا في عهد الرسول لا ينطبق عليهم هذا الكلام^(١).

ونقول في جوابه ما يلي:

إن بعض هذه الفقرات يناسب الناس كلهم، فلا يصح الإستشهاد بها كقوله: «أدى إلى الله طاعته».

وقوله: «أصاب خيرها، وسبق شرها».

وكذلك قوله: «رحل وتركهم في طرق متشعبة»..

بل إن قوله: أقام السنة أيضاً، لا يأبى عن الانطباق على أي كان من الناس، إذا كان قد التزم إقامة السنة في دائرته التي تعنيه، حتى لو كانت شخصية، فهو كقولك: فلان أقام الصلاة.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٣-٥.

ومعنى خلف الفتنة أنه لم يُبتَل بها، ولم تنل منه شيئاً..

وأما قوله: أقام الأود أي أصلح المعوج، وداوى العمد أي داوى الجرح، وهذا أيضاً يصدق على أي كان من الناس، كل في الدائرة التي تعنيه، إذا قام بها فرضه الله تعالى عليه..

ومن العجيب: أن المعتزلي قد فسر قوله: أصاب خيرها بأنه أصاب خير الولاية.. مع أن ذلك غير ظاهر.. بل الظاهر: أن المقصود هو خير الدنيا، وسبق شر الدنيا..

ولو كان المقصود هو خير الولاية لم يتناسب مع قوله: وسبق شرها، فإنه لم يسبق شرها، وهي الاختلافات والتعديلات الحاصلة بعد رسول الله، من أجلها. وبعد هذا.. فلا يصغى إلى قول ابن أبي الحديد: «..وهذه الصفات إذا تأملها المنصف، وأماط عن نفسه الهوى، علم أن أمير المؤمنين لم يعن بها إلا عمر لو لم يكن قد روي لنا توقيفاً ونقلًا، فكيف وقد روينا عن لا يتهم في هذا الباب»^(١).

هذه التمهلات لا تجدي:

نعم، لا يصغى إلى هذه التمهلات، وذلك لما يلي:

١ - لماذا طبقها على عمر بالخصوص، ولم يطبقها على أبي بكر مثلاً؟! أو

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي (ط دار مكتبة الحياة سنة ١٩٦٣م) ج ٣ ص ٧٥٥ و

(ط مؤسسة إسماعيليان) ج ١٢ ص ٦.

على عثمان؟! فإن ابن أبي الحديد يرى في هؤلاء أيضاً ما يبرر وصفهم بهذه الأوصاف!!

٢ - بل لماذا لا يطبقها على سلمان الفارسي «رحمه الله»، فإنه مات في حياة علي «عليه السلام»، وهو الذي صلى عليه وجهزه ودفنه، فلعله رثاه بهذه الكلمات، ثم استعيرت لتمنح لغير سلمان؟! خصوصاً وأن سلمان كان أميراً ووالياً، فتجري عليه تلك الأوصاف التي ادعى ابن أبي الحديد: أنها تتحدث عن أمير وحاكم.

أو لماذا لا يقال: إن المقصود بهذه الصفات هو عمار بن ياسر، الذي كان والياً أيضاً على الكوفة مدة من الزمن.. وكان علي يرى فيه أنه أهل لهذه الصفات، ولما هو أعظم منها..

أو لماذا لا يطبقها على الأشتر والي مصر؟! أو على محمد بن أبي بكر والي مصر أيضاً؟! أو غير هؤلاء من أعظم أصحابه الذين استشهدوا في حرب الجمل وصفين، وكان لهم حظ عظيم في إدارة الأمور، وفي الجهاد في سبيل الحق. وكان لبعضهم أيضاً تاريخ حافل حتى مع الذين استولوا على مقام الخلافة؟!

٣ - ما معنى قول ابن أبي الحديد: إن هذا الأمر قد روي له توقيفاً ونقلًا؟! فإن ما ذكره فخار بن معد، لا يدخل في سياق النقل، بل هو اجتهاد من مالك النسخة. وقد ذكرنا ذلك في أوائل هذه الإجابة.

٤ - أما قول بعض الزيدية: أنه «عليه السلام» قال ذلك في حق عثمان.. وقول النقيب أبي جعفر يحيى بن أبي زيد العلوي، فهو أيضاً لا يعبأ به، لأنه أيضاً لا يدخل في عداد النقل، والاستناد إلى النص، بل هو مجرد اجتهاد،

وسبيله سبيل التكهن والرجم بالغيب، والاعتماد على استحسانات كالاستحسانات التي ذكرها ابن أبي الحديد نفسه..

٥ - وأخيراً.. فإنه لا ريب في أن رأي علي «عليه السلام» في عمر لا يمكن أن يكون هو ما تضمنته هذه الفقرات.. بل كان يرى أنه قد أخذ الخلافة من صاحبها الشرعي، وأنه يخالف أحكام الله وشرائعه، في فتاويه، وأحكامه وسياساته، فكيف يقول فيه ما يعتقد خلافه؟!

وبذلك كله يظهر: أن ما فعله الأعلمي من التصرف في عنوان الخطبة، وإثبات كلمة عمر في الطبعة التي اصدرها لنهج البلاغة يعتبر افتتاتاً على الشريف الرضي، وإساءة إلى أمير المؤمنين، وتزلفاً غير مقبول لمن يفترض أن يكون التقرب إليهم ببيان الحقائق، لا بتزوير التاريخ.. وبعد هذا كله نقول:

إن هذا البحث إنما يأتي لو فرض أن علياً «عليه السلام» هو القائل لهذه الكلمات.. أما إن كان قائلها هو بنت أبي حثمة، وقد أرسلت لتقولها أمامه «عليه السلام» ليروا كيف يكون موقفه. فلا يبقى إشكال في البين، فإن بنت أبي حثمة إنما تنقل وجهة نظر محبي عمر، لا وجهة نظر علي «عليه السلام».

لمحات أخيرة:

وأخيراً، فإننا نشير أيضاً إلى ما يلي:

ألف: إن الطبري قد روى هذه القضية عن المغيرة بن شعبة، وكان المغيرة هذا عدواً لعلي «عليه السلام»، ولم يكن يؤمن فيما ينقله، وينسبه إلى

علي «عليه السلام» من الدس والتصرف..

ب: وقد ذكر الطبري: أن علياً «عليه السلام» نقل هذا الكلام أو بعضه عن بنت أبي حثمة، وأنها لم تقل ذلك من عند نفسها، بل علمها بعض الناس أن تقول ذلك، فقالت..

وهذا تقريباً هو ما قاله ابن شبة أيضاً، فإنه ذكر أن علياً «عليه السلام» نقل ذلك عن ناذبة عمر، ثم قال: «والله، ما درت هذا، ولكنها قولته وصدقت الخ..».

أي: أنها علّمت أن تقول ذلك. وقد صدقها الناس، أو بعضهم فيما قالت.. فكلمة «صدقت» مبنية للمفعول.

ج: أما قوله - كما ينقله ابن شبة -: أصاب عمر خيرها وترك شرها، فيمكن أن يكون المقصود به المدح - ويمكن أن يكون المقصود به أنه استفاد من الدنيا، وأصاب خيراتها، وتجنب الوقوع في مشكلاتها وشرورها، وقذف بالمصاعب والمصائب على من يأتي بعده، ليبتلي بها، ويصلي نارها دونه.

ويدلُّ على ذلك: أنه عقب كلمته هذه بقوله: «ولقد نظر له صاحبه، ورحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي».

فإنه «عليه السلام» في كلامه هذا إنما يقف موقف الناقد لفعل عمر، لأنه استفاد من الدنيا، وترك الأمور بعده مبهمة، ولم يحل شيئاً من عقدها، بل زادها تعقيداً، وغموضاً..

فاتضح من ذلك كله: أنه لا معنى للقول: بأن الشيعة قد تحيروا في

كلام علي «عليه السلام» بحق عمر، وأنهم حملوه على التقية..

د: أما قول السائل: إن الشيعة حملوا مدح علي «عليه السلام» هذا لل خليفة من أجل استصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين، واستجلاب قلوبهم، أي أنه أراد خداع الصحابة..

فغير صحيح أيضاً لما يلي:

ألف: إن الشيعة الذين يعتقدون بعصمة علي «عليه السلام»، ولا يمكن أن ينسبوا إليه ما ينافيها، كالخداع للناس وغير ذلك مما لا يرضاه الله تعالى..

ب: إنه «عليه السلام» كان ولم يزل يعلن رأيه في الخلفاء، ويرفض الاعتراف بشرعيتهم، وهو القائل: «أرى تراثي نهياً».

والقائل: «فلما مضى الأول لسبيله صيرها في حوزة خشنة، يغلظ كلمها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها. فصاحبها كراكب الصعبة، إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحم. فمني الناس لعمر والله بخبط وشماس، وتلون واعتراض».

ج: إذا كان «عليه السلام» يريد أن يستميل محبي الشيخين بكلامه هذا، فإن الناس سيطلبونه بكلامه هذا، وسيرونه متناقضاً مع نفسه، وغير صادق في مواقفه. ولا يقدم عاقل على فعل أمر يؤدي به إلى هذه النتيجة الفضيحة..

والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله..

الفصل السادس

الزهر ————— راء عليه السلام ..

علي عليه السلام لا يدافع عن زوجته!

السؤال رقم ٨٥ (٦):

يزعم الشيعة أن فاطمة «رضي الله عنها» بضعة المصطفى صلى الله عليه وسلم قد أهينت في زمن أبي بكر «رضي الله عنه» وكسر ضلعها، وهُمّ بحرق بيتها وإسقاط جنينها الذي أسموه المحسن!

والسؤال: أين علي «رضي الله عنه» عن هذا كله؟! وهو ما يأنف منه أقل الرجال شجاعة. فلماذا لم يأخذ بحقها، وهو الشجاع الكرار؟! وفي صياغة أخرى:

كيف يقبل زوج أشرف الخلق أن تضرب العفيفة الشريفة حتى يكسر ضلعها ويحرق بيتها ويسقط الذي أسموه المحسن جنينها عندما ضربها الصديق؟!!

أليس في ذلك طعن في علي «رضي الله عنه» إذ كيف يقبل زوج أن يُفعل ذلك بزوجه؟! مسلوب الإرادة هو معدوم المقاومة؟! أم إنه عمى البصر وسواد القلب عند من يعتقد ذلك؟!
الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
محمد وآله الطيبين الطاهرين.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» لم يقبل بضرب فاطمة الزهراء «عليها السلام»، وإسقاط جنينها، وإحراق بيتها، بل غضب الله تعالى ولها من ذلك، ولكنه لم يستطع أن يمنع ذلك عنها..

ثانياً: وقد جرى لإبراهيم «عليه السلام» محنة تشبه محنة علي «عليه السلام» من بعض الوجوه، وهي محنته مع ملك مصر، حين حاول أن يمد يده الأثيمة إلى زوجته، ولم يكن إبراهيم «عليه السلام» مأموراً بمواجهته، فاكتمى بأن أشاح بوجهه منقطعاً إلى ربه^(١)، فهل يصح أن يقال: إنه «عليه السلام» لم يكن غيوراً، ولا شجاعاً، لأنه لم يهجم على ذلك الملك ويضربه؟!

وهكذا كان حال علي «عليه السلام».

فإنه «عليه السلام» إذا كان في بيته وحده وكان المهاجمون جماعة كثيرة، وكانت هذه هي حالتهم، فإن أسلوب الموعظة، والإستدلال لن يرددهم عنه، بل سيكون رده عليهم - في هذه الحال - منحصراً باستعمال السيف،

(١) الكافي ج ٨ ص ٣٧٢ وبحار الأنوار ج ١٢ ص ٤٦ وتفسير نور الثقلين ج ٤

ص ٤١٨ وقصص الأنبياء للجزائري ص ١٢٤ وراجع: الخرائج والجرائح ج ٢

ص ٩٢٩ وعمدة القاري ج ١٢ ص ٣١ و ١٣ ص ١٦٩ وج ٢٠ ص ٢٤٩

والطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ ص ٤٨ وتاريخ الأمم والملوك ج ١ ص ١٧١

وقصص الأنبياء للراوندي ص ١١١.

الذي يستتبع إراقة الدماء.

وحصول ذلك في خصوص هذا الوقت، سيجعل الكثيرين من المنافقين الذين تحدث عنهم القرآن، بقوله: ﴿وَمِنَ حَوْلِكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾^(١). سيجعل هؤلاء ينعضون رؤوسهم، ويثيرونها فتنة عمياء شوهاء لا تبقي ولا تذر..

وسيؤدي ذلك: إلى ارتداد الكثير من الناس، بل أكثرهم، لأن عامة الناس إنما دخلوا في الإسلام حديثاً، أي قبل شهر أو أشهر أو سنة (أي في سنة الوفود)، وهي السنة التاسعة، ثم في العاشرة من الهجرة، حيث استشهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وقد أوضحت ذلك: كلمات علي «عليه السلام» في نهج البلاغة وفي غيره. كما أنه «عليه السلام» قد ذكر: أنه لو قام بالسيف، فلن يجد من الناس النصر الكافية، وسيقتل هو ومن معه..

ولأجل ذلك قال في الخطبة المعروفة بـ «الشقشقية»: «وظفت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجاً، أرى تراثي نهباً الخ..».

(١) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

فالقضية إذن، ليست قضية بطولة وشجاعة شخصية، وإنما هي بصيرة، وشعور بالمسؤولية تجاه الدين وأهله، وحفظ للناس من الإرتداد، وقطع الطريق على المنافقين حتى لا يصطادوا في الماء العكر. فإن الشجاع ليس من يثور إذا غضب، بل الشجاعة هي أن يملك الإنسان غضبه. ولا ينساق معه، بل يفكر بالعواقب، ويتبصر بالآثار والنتائج..

ولأجل ذلك: أوصاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالصبر مع عدم الناصر.. على أن أهل السنة أنفسهم يدعون: أن عثمان حين هوجم وقتل قد فعل ذلك، لأنه كان موصى من الرسول «صلى الله عليه وآله». وعلي «عليه السلام» لا يقدم غضباً، ولا يحجم جنناً، بل يقدم ويحجم وفقاً لما يرضي الله تعالى.

ثالثاً: إن مشكلة الشيعة والرافضة، هي أن خصومهم يريدون منعهم حتى من رواية الأحاديث التي رواها علماء أهل السنة، ومنعهم من الإستدلال بها إذا كانت تمس الخلفاء، وتدين من يجبنهم، وتتعلق بالإمامة، وتؤيد حق علي «عليه السلام» فيها..

وقد اعترضوا على النسائي، وكتابه أحد الصحاح الستة عند السنة، لجمعه خصائص أمير المؤمنين «عليه السلام» دون معاوية، فأجابهم بقوله: إني لا أجد له منقبة سوى «لا أشبع الله له بطناً»^(١). فديس في بطنه حتى

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٥ ص ١٧٦ وبحار الأنوار ج ٢٢ ص ٢٤٨ وج ٣٣

مات، فإذا كان النسائي قد قتل لأجل ذلك، فلا نستغرب سعي بعض الخلف لذلك السلف لمنع الشيعة من رواية ما رواه أسلاف أهل السنة لهم. أما بالنسبة لما جرى على الزهراء «عليها السلام»، فإننا نكتفي هنا بذكر طائفة من مؤلفي أهل السنة الذين رَوَوْا ما جرى على الزهراء «عليها السلام»، مكتفين هنا بما جاء في كتاب «طريق الحق»، وهو كما يلي:

ص ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٠٩ و شرح الأخبار ج ٢ ص ١٦٦ و ٥٣٦ و مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ١٤٠ والعمدة لابن البطريق ص ٤٥٦ والطرائف لابن طاووس ص ٥٠٤ والصراط المستقيم ج ٣ ص ٤٧ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٦٣٢ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٤٦٥ و ٤٦٦ والغدير ج ١١ ص ٨٨ و ٨٩ ومستدرک سفينة البحار ج ٥ ص ٣٣٩ وصحيح مسلم ج ٨ ص ٢٧ وشرح مسلم للنووي ج ١٦ ص ١٥٢ ومسند أبي داود الطيالسي ص ٣٥٩ والإستيعاب ج ٣ ص ١٤٢١ وطبقات المحدثين بأصبهان ج ٣ ص ٣٤ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٨٦ وتهذيب الكمال ج ٢٢ ص ٣٤٤ وميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٢٤٠ وفتوح البلدان ج ٣ ص ٥٨٢ وتاريخ الأمم والملوك ج ٨ ص ١٨٦ والبدایة والنهاية ج ٦ ص ١٨٩ وج ٨ ص ١٢٨ وإمتاع الأسماع ج ٤ ص ٣٩٩ وج ١٠ ص ١٨٥ وج ١٢ ص ١١٢ و ١١٣ وصفين للمنقري ص ٢٢٠ وجواهر المطالب في مناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن الدمشقي ج ٢ ص ٢١٨ وسبل الهدى والرشاد ج ١٠ ص ٢١٥ والنصائح الكافية ص ٢٦١.

ما جرى على الزهراء عليها السلام في مصادر أهل السنة:

هناك مصادر كثيرة من تأليف علماء أهل السنة، قد ذكرت هذه الأمور التي جرت على الزهراء «عليها السلام»، وذكرت أيضاً أحداثاً أخرى تؤكد على أن الذين استولوا على الخلافة قد تجرأ بعضهم في هذا السبيل حتى على رسول الله «صلى الله عليه وآله» ووصفوه بأنه يهجر، أو غلبه الوجد .. ولم يمنعهم من ذكرها استغراب أحد، فلماذا يستغربها هذا السائل ومن وراءه؟! ونحن نذكر فيما يلي جانباً منها..

ثم نستميحه العذر إذا طلبنا منه التآني في إصدار أحكامه على الشيعة أو على غيرهم، ولا سيما في الأمور الخلافية، فإن ما يقول به الشيعة لم يأت من فراغ، بل هم يستندون في جميع اعتقاداتهم ومقولاتهم إلى أدلة من الكتاب والسنة المروية في كتب أهل السنة أنفسهم، فضلاً عما رَوَوْه عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، وهو كثير جداً أيضاً..

ونلفت النظر: إلى أنه ليس كل ما ينسب إلى الشيعة الإمامية الاثني عشرية صحيحاً، فإن شطراً منه من مقولات الغلاة، أو هو من المفتريات عليهم، ومنه ما يكون من شواذ الأقوال، أو مما ورد في الروايات الضعيفة وغير المقبولة لدى الشيعة أنفسهم، وفق معاييرهم..

وأؤكد هنا: أنه ليس لدى الشيعة كتاب يكون كل ما فيه صحيحاً، بل هم يُخضعون كل رواية أو نص للبحث في السند وفي الدلالة. سواء ورد في الكافي أو في غيره..

ولكن بعض أهل السنة يصرون على القول: بأن الكافي عند الشيعة كصحيح البخاري عند أهل السنة، وهذا غير صحيح جزماً..

وبعد ما تقدم أبداً حديثي هذا بقول حافظ إبراهيم شاعر النيل:

وقولة لعلي قالها عمر أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرّقت دارك لا أبقى عليك بها إن لم تباع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص بقائلها أمام فارس عدنان وحاميها^(١)

وقال السيد الحميري - الذي عاش في أوائل القرن الثاني من الهجرة -
عن السيدة الزهراء «عليها السلام»:

ضربت واهتضمت من حقها وأذيقته بعده طعم السلع^(٢)
السلع: الشق والجرح.

والروايات والأشعار، والنصوص المنقولة عن شعراء وعلماء، قد وردت في مؤلفات رجال عاشوا في القرون الأولى وهي كثيرة، وهي إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن هذه الروايات كانت متداولة، وموضع أخذ ورد منذ القرن الأول للهجرة وبعده. وأنها لم تحدث في هذا العصر ولا في الذي سبقه. وإليك طائفة من المصادر التي ذكرت طرفاً مما جرى.. ومؤلفوا هذه

(١) ديوان حافظ (ط دار الكتب المصرية - مصر) ج ١ ص ٧٥.

(٢) الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص ٥٤١.

المصادر هم من أهل السنة، بدليل أنهم لا يلتزمون بفقهاء أهل البيت «عليهم السلام».. فاتهم هؤلاء بالتشيع كاتهم أبي ذر بأنه من أنصار معاوية، أو كاتهم معاوية بأنه من أنصار علي «عليه السلام». وهم إنما يوجهون إليهم هذه التهمة لمجرد روايتهم بعض فضائل علي وأهل البيت «عليهم السلام».

إن الله يغضب لغضب فاطمة:

ورد ذلك في:

صحيح البخاري (ط سنة ١٣٠٩ هـ) ج ص ١٨٥ باب مناقب قرابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وص ١٨٩ باب مناقب فاطمة.

وكنز العمال ج ١٣ ص ٩٦ وج ٦ ص ٢١٩ وج ٧ ص ١١١ و (ط مؤسسه الرسالة) ج ١٢ ص ١١١.

وفرائد السمطين ج ٢ ص ٤٦ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٠٣ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٥٢ وكفاية الطالب ص ٣٦٤ وذخائر العقبى ص ٣٩ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٢ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٤٢ وينابيع المودة ص ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٩٨ و (ط دار الأسوة) ج ٢ ص ٥٦ ونظم درر السمطين ص ١٧٧ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٥٤ و ١٥٨ وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه) وراجع: السنن الكبرى ج ٧ ص ٦٤ والصواعق المحرقة ص ١٨٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٣٢.

الزهاء ماتت وهي غضبي ومهاجرة لأبي بكر وعمر:

ورد ذلك في:

صحيح البخاري (ط دار الفكر سنة ١٤٠١ هـ) ج ٤ ص ٤٢ وج ٨
 ص ٣ ومسند أحمد ج ١ ص ٦ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦
 ص ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ وج ١٦ ص ٢١٨ والسقيفة وفدك للجوهري ص ٧٥ و
 ١٠٨ وفتح الباري ج ٦ ص ١٣٩ وعمدة القاري ج ١٥ ص ١٩ وج ٢٣
 ص ٢٣٢ والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٧٢ والبداية والنهاية (ط دار إحياء
 التراث سنة ١٤٠٨ هـ) ج ٥ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ وإمتاع الأسماع للمقريزي
 ج ٥ ص ٣٧٨ وج ١٣ ص ١٥٧ و ١٥٩ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤
 ص ٥٦٧ و ٥٧٠.

إسقاط المحسن مع ذكر السبب:

ورد ذلك في:

- ١ - الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٥٧.
- ٢ - فرائد السمطين للحموي ج ٢ ص ٣٤ و ٣٥.
- ٣ - شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي ج ٢ ص ٦٠ وج ١٤ ص ١٩٣.
- ٤ - الوافي بالوفيات ج ٦ ص ١٧.
- ٥ - كفاية الطالب للكنجي الشافعي ص ٤١٣.
- ٦ - البدء والتاريخ ج ٥ ص ٢٠.
- ٧ - فاطمة بنت الرسول لعمر أبي النصر ص ٩٤.
- ٨ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي الشافعي المتوفي
 سنة ٣٧٧ هـ. ص ٢٥ و ٢٦.

- ٩ - سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١٥ ص ٥٧٨.
- ١٠ - ميزان الاعتدال لابن حجر العسقلاني ج ١ ص ١٣٩.
- ١١ - لسان الميزان ج ١ ص ٢٦٨.
- ١٢ - جاء في كتاب النعيم المقيم لعثرة النبأ العظيم، لشرف الدين أبي محمد عمر بن شجاع الدين محمد بن الشيخ نجيب الدين عبد الواحد الموصلي الشافعي (ت ٦٦٠) (ط مؤسسة الكتاب الإسلامي سنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م - تحقيق سامي الغريزي - ص ٢٢٩) ص ٢٢٩ في ذكر أولاد الإمام أمير المؤمنين علي قال:
- فمن فاطمة: الحسن، والحسين، ومحسن درج صغيراً لرفسه، وقيل: لرد باب على صدرها، وذلك مشهور وبعض الناس ينكر وقوعه.
- إسقاط المحسن دون ذكر سبب ذلك:**
- ورد ذلك في:
- ١ - إسعاف الراغبين للصبان (بهامش نور الأبصار) ص ٨٦.
- ٢ - الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص ١٢٦ و ١٣٥.
- ٣ - نزهة المجالس للصفوري الشافعي ج ٢ ص ١٨٤ و ١٩٤.
- ٤ - مطالب السؤل لمحمد بن طلحة ص ٤٥.
- ٥ - الشجرة للطرابلسي الحنفي ص ٦.
- ٦ - كفاية الطالب ص ١٣٤ عن ابن قتيبة.

٧ - مشارق الأنوار للحمزاوي ص ١٣٢ .

التهديد بإحراق بيت فاطمة الزهراء عليها السلام:

ورد ذلك في:

- ١ - الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .
- ٢ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٢١ و ٤٥ فقد اعترف أن أهل الحديث قد رووا ذلك وص ٥٦ وج ٢٠ ص ١٦ و ١٧ وص ١٤٧ وراجع ص ١٤٦ وج ١٦ ص ٢٧١ .
- ٣ - تاريخ الطبري لمحمد بن جرير ج ٣ ص ٢٠٢ .
- ٤ - أعلام النساء لعمر رضا كحالة ج ٤ ص ١١٤ و ١٢٧ .
- ٥ - روضة المناظر لابن شحنة (بهامش الكامل في التاريخ) ج ٧ ص ١٦٤ و ١٦٥ .
- ٦ - أنساب الأشراف للبلاذري ج ١ ص ٥٨٦ .
- ٧ - الرياض النضرة ج ١ ص ١٦٧ .
- ٨ - العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ج ٤ ص ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٤٧ .
- ٩ - المختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٥٦ .
- ١٠ - منتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ١٧٤ .
- ١١ - المغنى لعبد الجبار ج ٢٠ قسم ١ ص ٣٣٥ و ٢٣٧ .

١٢ - الاستيعاب (بهامش الإصابة) لابن عبد البر القرطبي ج ٢
ص ٢٥٤ و ٢٥٥.

١٣ - قرّة العين لولي الله الدهلوي ص ٧٨.

١٤ - نهاية الأرب ج ١٩ ص ٤٠.

١٥ - الوافي بالوفيات ج ١٧ ص ٣١١.

١٦ - كنز العمال للمتقي الهندي ج ٥ ص ٦٥١ وج ٣ ص ١٤٩.

١٧ - المصنف لابن أبي شيبة ج ١٤ ص ٥٦٧.

١٨ - الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٥٧.

١٩ - مروج الذهب (ط الميمنية) ج ٣ ص ٨٦.

٢٠ - تاريخ الخميس ج ١ ص ١٧٨.

٢١ - السقيفة للجوهري ج ١ ص ١٣٤.

إضرام النار في بيت الزهراء عليها السلام:

ورد ذلك في:

١ - تسديد القواعد للأسفراييني.

٢ - شرح التجريد للقوشجي (ط حجرية) ص ٤٨٢ و ٤٨٣.

اقتحام دار علي عليه السلام:

ورد ذلك في:

١ - شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٥٠ و ٥١ و ٥٦ و ٤٨

- وص ٢١ وج ٦ ص ٤٧ و ٤٨ و ٤٥ و ٥١ وج ٣ ص ٣٩ وج ١ ص ١٣٠
 وج ١٧ ص ١٦٨ و ١٦٤ وج ٢٠ ص ٢٤ و ١٧ و ١٦.
 ٢- تاريخ اليعقوبي لابن واضح ج ٢ ص ١٢٦ و ١٣٧.
 ٣- الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٢٢٨.
 ٤- صفين للمنقري نصر بن مزاحم ص ١٦٣.
 ٥- تاريخ الإسلام للذهبي ج ١ ص ١١٧ و ١١٨.
 ٦- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ج ٤ ص ٢٦٨.
 ٧- الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١ ص ١٨.
 ٨- سير أعلام النبلاء (سيرة الخلفاء الراشدين) للذهبي ص ١٧.
 ٩- مروج الذهب للمسعودي (ط دار المعرفة) ج ١ ص ٤١٤ وج ٢ ص ٣٠١.
 ١٠- ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ١٠٩.
 ١١- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ١٨٩.
 ١٢- مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ج ٣ ص ١٢٢.
 ١٣- مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٠٣.
 ١٤- المغنى لعبد الجبار ج ٢٠ قسم ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١.
 ١٥- تاريخ الطبري لمحمد بن جرير ج ٣ ص ٤٣٠.
 ١٦- كنز العمال للمتقي الهندي ج ٣ ص ١٢٥ وج ٥ ص ٦٣١ و ٦٣٢.
 ١٧- منتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ١٧١.

١٨ - المعجم الكبير للطبراني ج ١ ص ٦٢.

١٩ - تاريخ ابن عساكر (ترجمة أبي بكر).

٢٠ - حياة الصحابة ج ٢ ص ٢٤.

أوصت أن لا يصلّي عليها:

ورد ذلك في:

١ - شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٩ و ٥٠ و ج ١٦ ص ٢٦٤ و ٢٨١.

٢ - السقيفة وفدك للجوهري ص ١٠٤.

٣ - المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٥٢١.

ضرب الزهراء عليها السلام:

ورد ذلك في:

١ - فرائد السمطين للحموي ج ٢ ص ٣٤ و ٣٥.

٢ - المغني للقاضي عبد الجبار ج ٢٠ قسم ١ ص ٣٣٥.

٣ - الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٥٧.

٤ - الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٤٨.

٥ - الخطط والآثار للمقرئ ج ٢ ص ٣٤٦.

٦ - الوافي بالوفيات ج ٦ ص ١٧.

٧ - شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٦٠ و ج ١٦ ص ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٧١.

٨ - أعلام النساء لعمر رضا كحالة ج ٤ ص ١٢٤.

كسر الضلع:

ورد ذلك في:

فرائد السمطين للحموي ج ٢ ص ٣٤ و ٣٥.

ومما يؤكد أن ما جرى على الزهراء «عليها السلام» كان متوقعاً منهم:

أنهم قد تجربوا قبلها على أبيها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حيث وصفوه بأنه يهجر، أو غلبه الوجع، فلاحظ ما يلي:

إن النبي ليهجر، أو غلبه الوجع:

ورد ذلك في:

تذكرة الخواص ص ٦٢ وسر العالمين ص ٢١ وصحيح البخاري ج ٣ ص ٦٠ وج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢١ وج ٢ ص ١١٥ والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ٥٧ وج ١٠ ص ٣٦١ وراجع ج ٥ ص ٤٣٨ وعمدة القاري ج ١٤ ص ٢٩٨ وج ٢ ص ١٧٠ و ١٧١ وج ٢٥ ص ٧٦ وفتح الباري ج ٨ ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٨٦ و ١٨٧ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٢٧ و ٢٥١ والبدء والتاريخ ج ٥ ص ٥٩ والملل والنحل ج ١ ص ٢٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ٢٤٤ وتاريخ الأمم والملوك (ط الاستقامة) ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٠ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٥٦٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ٦ ص ٥١ وج ٢ ص ٥٥ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ١٦٤ و ١٨٢ وصحيح مسلم ج ٧٥ ومسند أحمد ج ١ ص ٣٥٥ و ٣٢٤ و ٢٢٢ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٣٦ و ٣٦٢

و ٣٤٦ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٤٤ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢
قسم ٢ ص ٦٢ والجامع الصحيح للترمذي ج ٣ ص ٥٥ ونهاية الإرب ج ١٨
ص ٣٧٥ وروضة المناظر لابن شحنة (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ)
ج ٧ ص ٨٠٨ والمختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٥١ ومنهاج السنة ج ٣
ص ١٣٥ وتاريخ الإسلام ج ٢ ص ٣٨٣ و ٣٨٤ وراجع: التراتيب الإدارية
ج ٢ ص ٢٤١ وكنز العمال (ط الهند سنة ١٣٨١هـ) ج ٧ ص ١٧٠ ودلائل
النبوة لليهقي ج ٧ ص ١٨١ و ١٨٤ ومسند أبي يعلى ج ٥ ص ٣٩٣ وج ٣
ص ٣٩٣ و ٣٩٤ وج ٤ ص ٢٩٩ ومجمع الزوائد ج ٤ ص ٢١٤.

أسخطتاني، وما أَرْضيتاني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما:

ورد ذلك في:

الجامع الصغير للمناوي ج ٢ ص ١٢٢.

الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤ و ١٥ و (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٢٠
و(تحقيق الشيري) ج ١ ص ٣١.

وصيتها: بأن تدفن ليلاً، ولا يحضرا جنازتها:

ورد ذلك في:

حلية الأولياء ج ٢ ص ٤٣ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٦٢ وأسد الغابة
ج ٥ ص ٥٢٤ والإصابة ج ٤ ص ٣٧٩ و ٣٨٠ والإمامة والسياسة ج ١
ص ١٤ وأعلام النساء ج ٣ ص ١٢١٤.

وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٥٠ وقال: إن

الصحيح عندي: أنها ماتت وهي واجدة عليهما الخ..

والمصنف للصنعاني ج ٣ ص ٥٢١ والإستيعاب ج ٢ ص ٧٥١ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٨٣.

دفنها ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر، وعمر:

ورد ذلك في:

البداية والنهاية ج ٥ ص ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٥٠ عن البخاري، وأحمد، وعبد الرزاق، وراجع: البخاري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، وباب قول رسول الله: لا نورث ما تركناه صدقة.

وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٩ و ٥٠ وج ١٦ ص ٢٣٢ و ٢١٨ وراجع: صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير.

والثقات ج ٢ ص ١٦٤ و ١٦٥ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٣ ص ٢٠٨ وأهل البيت لتوفيق أبي علم ص ١٧٢.

ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٨ والعمدة لابن البطريق ص ٣٩٠ و ٣٩١ والسنن الكبرى ج ٦ ص ٣٠٠ و ٣٠١ والتنبيه والإشراف ص ٢٥٠ وتاريخ الإسلام للذهبي (نشر دار الكتاب العربي) قسم السيرة النبوية، ص ٥٩١ وفي الهامش أشار إلى مصادر كثيرة.

والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٢٨ و ٢٩. وتحرير الأفكار ص ٢٢٨ وألقاب الرسول وعترته ص ٤٤ وراجع: كفاية الطالب ص ٣٧٠ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٦٢ ومسند أحمد ج ١ ص ٦ و ٩.

وراجع: الرياض المستطابة ص ٢٩١ وتاريخ الخميس ج ١ ص ١٧٤
والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٧٢ وج ٤ ص ١٤١ وج ٣ ص ٥٢١ وتيسير
الوصول ج ١ ص ٢٠٩.

محاولة نبش قبرها للصلاة عليها، فمنعهم علي عليه السلام:

ورد ذلك في:

- ١ - إتمام الوفاء ص ١٦.
- ٢ - الثقات ج ٢ ص ١٧٠.
- ٣ - شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٩ و ٥٠ وج ١٦ ص ٥٣ و
٢١٤ و ٢١٧.

٤ - تاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٩٧.

٥ - تاريخ الأئمة لابن أبي الثلج ص ٣١.

٦ - تاريخ الصحابة لابن حبان ص ٢٠٨.

هجرانها لأبي بكر وعدم تكليها إياه:

ورد ذلك في:

١ - شرح بهجة المحافل ج ١ ص ١٣١ عن الذهبي.

٢ - فتح الباري ج ٦ ص ١٣٩ عن الشاشي.

٣ - السيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٦١.

والله لأدعون عليك، والله لا أكلهك أبداً:

ورد ذلك في:

١- العباسية للجاحظ (مطبوعة ضمن رسائل الجاحظ) ص ٣٠٠-٣٠٣.

٢- وشرح نهج البلاغة ج ١٦ ص ٢٦٤.

٣- والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج ١ ص ٢٠ و (تحقيق الشيري) ج ١ ص ٣١.

رابعاً: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يبادر إلى معاقبة من اتهمه بالجنون وقال: إن النبي ليهجر.. كما أنه لم ينتقم من أبي سفيان ولا من غيره، حين فتح مكة، لأنه لا يريد الانتقام لنفسه، بل يريد حفظ الدين وأهله، ولا شيء غير هذا..

خامساً: أما تعبير السائل وهو يتكلم عن إسقاط المحسن بقوله: «الذي سموه المحسن»، فهو غير مقبول على الإطلاق، لأن هذا الكلام يستبطن إنكار أن يكون للزهراء «عليها السلام» ولد اسمه «المحسن».. وهو إنكار لأمر هو كالشمس الطالعة في وضوحه وظهوره، وإن حاول بعضهم التشكيك فيه بصورة مبهمة وموهمة، وبعضهم سكت عن ذكره.

ولعل سبب هذا وذاك، هو الإحراج الذي يواجهه هؤلاء في أمره، فلجأ هذا إلى إلقاء الشبهة، ولجأ ذاك إلى السكوت المريب كوسيلة توهّم أنها تفيده في هذا المجال..

وقسم ثالث صرح بوجود (المحسن) لكنه قال: «إنه ولد في زمان

رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومات صغيراً». وقسم رابع اكتفى بالقول: «مات صغيراً..» وهذا التعبير يتوافق مع القول: بأن موته كان في زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، كما أنه لا يأبى عن الانسجام مع القول: بأنه قد مات سقطاً، فإن السقط أيضاً قد مات وهو صغير. وقسم آخر صرح: بأن المحسن قد مات سقطاً.. وصرح فريق من هؤلاء بسبب إسقاطه..

وأياً ما كانت النتيجة، فإن الشيعة لم يخرعوا المحسن، ولم يكونوا هم الذين تولوا تسميته. بل النبي «صلى الله عليه وآله» قد سماه وهو حمل قبل ولادته كما في بعض الأخبار، أو بعد استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكان «صلى الله عليه وآله» هو الذي أوصى بتسميته محسناً، ولأجل التأكد من أن «المحسن» شخصية حقيقة، وأن الشيعة لم يكونوا هم الذين سموه يمكن مراجعة المصادر التالية:

المحسن مات صغيراً:

- ١ - مسند أحمد ج ١ ص ٩٨ و ١١٨.
- ٢ - البدء والتاريخ ج ٥ ص ٧٥.
- ٣ - تاريخ دمشق (ترجمة الإمام الحسين، بتحقيق المحمودي) ص ١٨.
- ٤ - السنن الكبرى ج ٦ ص ٦٦ وج ٧ ص ٦٣.
- ٥ - الروضة الفيحاء في تواريخ النساء ص ٢٥٢.
- ٦ - تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٢٠٤.

- ٧- الأدب المفرد ص ١٢١.
- ٨- أسد الغابة ج ٢ ص ١٨ وج ٤ ص ٣٠٨.
- ٩- الإصابة ج ٣ ص ٤٧١.
- ١٠- الذرية الطاهرة ص ٩٧ و ٩٠ و ١٥٥.
- ١١- الإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ١ ص ٣٦٩.
- ١٢- نهاية الإرب ج ١٨ ص ٢١٣ وج ٢٠ ص ٢٢١ و ٢٢٣.
- ١٣- الرياض المستطابة ص ٢٩٣.
- ١٤- تاريخ الخميس ج ١ ص ٤١٨ و ٢٧٩.
- ١٥- منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٥ ص ١٠٨.
- ١٦- مختصر تاريخ دمشق ج ٧ ص ٧ و ١١٧.
- ١٧- المستدرک علی الصحیحین ج ٣ ص ١٦٥ و ١٦٦.
- ١٨- مجمع الزوائد ج ٨ ص ٥٢ وج ٤ ص ٥٩.
- ١٩- تلخیص مستدرک الحاکم، للذهبي (مطبوع بهامش المستدرک).
- ٢٠- ذخائر العقبى ١١٩ و ١١٦ و ١١٧ و ٥٥.
- ٢١- أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٣ ص ١٤٤.
- ٢٢- التبيين في أنساب القرشيين ص ١٣٣ و ١٩٢ و ٩١ و ٩٢.
- ٢٣- كفاية الطالب ص ٢٠٨.
- ٢٤- تذكرة الخواص: ص ١٩٣ و ٣٢٢.

- ٢٥- شرح المواهب للزرقاني ج ٤ ص ٣٣٩.
- ٢٦- البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٣٢.
- ٢٧- تاج العروس ج ٣ ص ٣٨٩.
- ٢٨- كنز العمال ج ٦ ص ٢٢١.
- ٢٩- مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ١٦.
- ٣٠- الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٣٩٧.
- ٣١- تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ١٥٣.
- ٣٢- دلائل النبوة للبيهقي ج ٣ ص ١٦١.
- ٣٣- البداية والنهاية ج ٣ ص ٣٤٦ وج ٧ ص ٣٣٢.
- ٣٤- الحقائق الوردية ج ١ ص ٥٢.
- ٣٥- المواهب اللدنية ج ١ ص ١٩٨.
- ٣٦- جمهرة أنساب العرب ص ١٦.
- ٣٧- نزل الأبرار ص ٣٤.
- ٣٨- الرياض النضرة، المجلد الثاني ص ٢٣٩.
- ٣٩- إرشاد الساري ج ٦ ص ٤٤١.
- ٤٠- البحر الزخار ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٢١.
- ٤١- إتحاف السائل ص ٣٣.
- ٤٢- لباب الأنساب ج ١ ص ٣٣٧.

- ٤٣ - الجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص ١٩ .
- ٤٤ - تاريخ الهجرة النبوية ص ٥٨ .
- ٤٥ - صفة الصفوة ج ٢ ص ٩ أو ٥ .
- ٤٦ - التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ج ١ ص ١٩ .
- ٤٧ - الرياض المستطابة ص ٢٩٢ و ٢٩٣ .
- ٤٨ - نور الأبصار للشبلنجي ص ١٤٧ .
- ٤٩ - المختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٨١ .
- ٥٠ - المعارف لابن قتيبة ص ١٤٣ و ٢١٠ و ٢١١ .
- ٥١ - ينابيع المودة ص ٢٠١ .
- ٥٢ - العوالم ج ١١ ص ٥٣٩ .
- ٥٣ - عيون الأثر ج ٢ ص ٢٩٠ .
- ٥٤ - حبيب السير ج ١ ص ٤٣٦ .
- ٥٥ - تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢١٣ .
- ٥٦ - كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ٤١٦ .
- ٥٧ - موارد الظمآن ص ٥٥١ .
- ٥٨ - ترجمة الإمام الحسن، القسم غير المطبوع من طبقات ابن سعد ص ٣٤ .
- ٥٩ - السيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٩٢ .
- ٦٠ - المعجم الكبير للطبراني (ط دار إحياء التراث العربي) ج ٣ ص ٢٩ و

٩٦ و ٩٧.

٦١ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ج ١٥ ص ٤١٠.

ذكر المحسن مجرداً:

قد ذكرت المصادر التالية اسم المحسن مجرداً عن ذكر إسقاطه أو عدمه، وبعضها قد ذكر ذلك نقلاً عن آخرين.

- ١ - القاموس المحيط ج ٢ ص ٥٥.
- ٢ - بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٦ و ١٧ و ٢١٣ و ٢٣٨.
- ٣ - تاج العروس ج ٣ ص ٣٨٩.
- ٤ - لسان العرب ج ٤ ص ٣٩٣.
- ٥ - دلائل النبوة للبيهقي ج ٣ ص ١٦٢.
- ٦ - عوالم العلوم ج ١١ ص ٦٩ و ٢٧٢ و ٤٨٠ و ٥٣٩.
- ٧ - جامع الأصول ج ١٢ ص ٩ و ١٠.
- ٨ - ضياء العالمين ج ٢ ق ٣ ص ٢ و ١١.
- ٩ - ذخائر العقبى ص ٥٥.
- ١٠ - إرشاد الساري ج ٦ ص ١٤١.
- ١١ - سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١١٩.
- ١٢ - الإصابة ج ٣ ص ٤٧١.
- ١٣ - الأئمة الاثنا عشر ص ٥٨.

- ١٤ - تهذيب الأسماء ج ١ ص ٣٤٩.
 - ١٥ - مقتل الحسين ج ١ ص ٨٣.
 - ١٦ - تاريخ الخميس ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩.
 - ١٧ - البداية والنهاية ج ٥ ص ٢٩٣.
 - ١٨ - الثقات ج ٢ ص ٢٠٤.
 - ١٩ - شرح بهجة المحافل ج ٢ ص ١٣٨.
 - ٢٠ - مآثر الإنافة ج ١ ص ١٠٠.
 - ٢١ - نور الأبصار ص ١٠٣.
 - ٢٢ - روضة المناظر (مطبوع بهامش الكامل) ج ٧ ص ١٩٥.
 - ٢٣ - فاطمة بنت رسول الله (لعمر أبي النصر) ص ٩٣.
 - ٢٤ - مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ١٣٢.
 - ٢٥ - الهداية الكبرى ص ١٧٦.
 - ٢٦ - أزهار بستان الناظرين للعباس الموسوي الشامي (كما في منتهى الآمال) ج ١ ص ٢٦٣.
- وقد اقتصرنا فيما تقدم على المصادر غير الشيعية، والمصادر الشيعية أضعاف المصادر السنية التي نقلت ذلك، فمن أراد الإطلاع على شطر منها فيمكنه مراجعة كتابنا: مأساة الزهراء «عليها السلام».
- والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله..

المرأة لا ترث من العقار، فلا إرث للزهراء عليها السلام ..

السؤال رقم ٨٦ (٣٠):

بَوَّب الكليني باباً مستقلاً في الكافي بعنوان: (إِنَّ النساء لا يرثن من العقار شيئاً)، روى فيه عن أبي جعفر قوله: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً»^(١).

وروى الطوسي في التهذيب^(٢) عن ميسر قوله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النساء ما لهن من الميراث؟! فقال: لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب، فأما الأرض والعقار فلا ميراث لهن فيهما».

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً».

وعن عبد الملك بن أعين عن أحدهما عليهما السلام قال: «ليس للنساء من الدور والعقار شيئاً».

وليس في هذه الروايات تخصيص أو تقييد، لا لفاطمة «رضي الله عنها» ولا غيرها.

(١) انظر: «فروع الكافي» للكليني (١٢٧/٧).

(٢) (٢٥٤/٩).

وعلى هذا فإنه لا حق لفاطمة «رضي الله عنها» أن تطالب بميراث رسول الله ﷺ؛ (حسب روايات المذهب الشيعي).

وأيضاً كل ما كان للرسول ﷺ فهو للإمام، فعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد رفعه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر «عليه السلام» قال: قال رسول الله ﷺ: «خلق الله آدم وأقطعه الدنيا قطيعة، فما كان لآدم «عليه السلام» فلرسول الله ﷺ، وما كان لرسول الله فهو للأئمة من آل محمد»^(١).

والإمام الأول بعد رسول الله حسب معتقد الشيعة هو علي «رضي الله عنه»، ولذا فالأحق بالمطالبة بأرض فدك هو علي «رضي الله عنه»، وليس فاطمة «رضي الله عنها»، ولم نره فعل ذلك، بل هو القائل:

«ولو شئت لا هتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي، وأن يقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز واليامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له بالشبع»^(٢).

(١) أصول الكافي للكليني، كتاب الحجة - باب أن الأرض كلها للإمام عليه السلام، (ج ١ ص ٤٧٦).

(٢) نهج البلاغة، (١/ ٢١١).

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن المقصود بالنساء اللواتي لا يرثن: هن الزوجات، فإنهن لا يرثن من الأرض والعقار شيئاً، وقد أوضحت سائر الروايات التي ذكرها الكليني «رحمه الله» ذلك، وصرحت به.. فلم يكن من الإنصاف تسجيل هذا الإشكال من الأساس، فراجع الكافي ج ٧ ص ١٢٧ - ١٣٠ باب «أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً» تجد التصريح بأن المقصود هو أرث الزوجة من زوجها في الحديث رقم ٢ و ٣ و ٥ و ١١.

وصرح بذلك الشيخ الطوسي في كتاب التهذيب الذي نقل عنه السائل أيضاً، فراجع ج ٩ باب ميراث الأزواج الحديث رقم ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٩.

وبعد أن ظهر أن هذه الروايات قد أوضحت المقصود، فلا بد من أن تحمل الروايات المطلقة على المقيدة، كما هي القاعدة في ذلك.

ثانياً: ذكر نفس هذا السائل رواية ميسر، عن كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، وهي الرواية رقم ٣١ / ١١٣، ولكنه حذف منها ذيلها الصريح في أن المراد هو خصوص الزوجة، وهي كما يلي:

عن ميسر بيع الزطّي، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: «سألته عن النساء: ما لهن من الميراث؟! »

فقال: لهن قيمة الطوب، والبناء، والخشب، والقصب. فأما الأرض، والعقار فلا ميراث لهن فيه.

قال: قلت: فالثياب؟!

قال: الثياب لهن.

قال: قلت: كيف صار ذا ولهذه الثمن والربع مسمى؟!

قال: لأن المرأة ليس لها نسب ترث به، وإنما هي دخل عليهم. وإنما صار هذا كذا لثلاث تزوج المرأة فيجيء زوجها، أو ولد من قوم آخرين، فيزاحم قوماً في عقارهم»^(١).

فإن المرأة التي ورثت بالسبب لا بالنسب هي الزوجة من زوجها، أما البنت فترث بالنسب من أبيها.

ثالثاً: لو سلمنا جدلاً: أن البنت لا ترث، لكن موضوع فذك خارج عن موضوع الميراث بالكلية، لأن فذكاً قد فتحت صلحاً، ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، فهي خالصة لرسول الله «صلى الله عليه وآله» يفعل فيها

(١) تهذيب الأحكام (ط سنة ١٤١٧ هـ) ج ٩ ص ٣٤٥ باب ميراث الزوجة الحديث

ما يشاء، وقد نحلها (أي وهبها) للزهاء «عليها السلام»، وتسلمتها منه، واستغلتها أربع سنوات في حياته، ولما استولى عليها أبو بكر أخرج عمّالها منها. والنحلة، والهبة والهدية تملك بنفس الإعطاء والقبض، ولا تبقى ملكاً للمعطي لكي تدخل في ميراثه. ومطالبتها بفدك كميراث إنما جاء بعد إنكارهم حقها وملكيّتها، فأرادت «سلام الله عليها» إلزامهم بكل الحجج والبراهين. رابعاً: إن الحديث الذي استدل به السائل على أن كل ما للرسول «صلى الله عليه وآله» للإمام ضعيف السند، فلا تقوم به حجة، ولا تثبت به دعوى.

خامساً: إن المقصود بهذه الأحاديث: هو أن للإمام حق التصرف من حيث هو إمام معصوم وخليفة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وليس المقصود أن الأموال تصبح له، بحيث تبطل ملكية الناس لأموالهم.. ولو كان هذا هو المقصود، لم يصح من علي «عليه السلام» القبول بالتحاكم إلى قاضيه شريح في الأمور المالية..

سادساً: إن هناك مصالح عامة تفرض عليه «عليه السلام» أن يبقى الأمور على ظواهرها. تماماً كما كانت هذه المصالح عينها تفرض هذا الأمر على رسول الله «صلى الله عليه وآله».. لا سيما وأن الذين استولوا على الأمر بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يعترفون له بذلك. بل هم يتراجعون عن بيعتهم، ويهاجمون بيته، ويحاولون إحراقه على من فيه، ويضربون زوجته ويسقطون جنينها، وهي بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأبوها وهو سيد الكائنات لما يدفن بعد.

بل إنه لو فعل ذلك لقالوا له: لا تتدخل بما لا يعنك، فإنك لست صاحب الحق لكي تطالب به.

سابعاً: إن زهد علي «عليه السلام» بالدنيا، لا يعطي الحق للآخرين باغتصاب أمواله أو أموال زوجته، وأولاده، وأن يستذلوه إلى هذا الحد.. ولا يجعل فعلهم مبرراً، أو معفواً عنه عند الله.. والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

لماذا لم تكن فاطمة من الأئمة؟!

السؤال رقم ٨٧ (٤٥):

عندما يريد الشيعة إثبات إمامة الاثني عشر، فإنهم يستدلون بحديث الكساء. والسؤال: لقد ذكرت فاطمة «عليها السلام» في حديث الكساء بنص نقلي، فلماذا تستبعد عن الإمامة، ولا تذكر ضمن أئمة الشيعة؟!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

فإننا نجيب بما يلي:

أولاً: إن الشيعة لا يستدلون بحديث الكساء لإثبات الإمامة، وإنما يستدلون به على عصمة أصحاب الكساء، من حيث نزول آية التطهير فيهم

دون سواهم.. وأدلة الشيعة على الإمامة هي الآيات، ومنها آية الولاية لمن أتى الزكاة وهو راعٍ. وآيات الغدير، وبيعة الناس بأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وآيات أخرى، وأحاديث كثيرة أخرى أيضاً.

ثانياً: بالنسبة للزهاء «عليها السلام»، نقول:

إن مقامها «عليها السلام»، وإن كان لا يدركه إلا الأنبياء وأوصياؤهم حتى إنها لولا وجود علي «عليه السلام» لم يكن لها كفؤ آدم فمن دونه. إلا أن الشرع الشريف قد قرر أنه لا نصيب للنساء في الإمامة، ولا في النبوة، ولا في الحكم، ولا في القضاء. وحديث الكساء، لم يتحدث عن الإمامة، بل تحدث عن المعصومين الذين عاشوا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما قلنا.

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

الفهرس:

الفصل الثاني: أبو بكر.... ٥

- ٧ لا يبلغُ عنك إلا رجل منك.. لا يصح.....
- ٧ السؤال رقم ٤٥ (١٦٠):
- ١١ الإنقياد لأبي بكر دليل صحة خلافته.....
- ١١ السؤال رقم ٤٦ (٧٨):
- ١٥ بيعة الأنصار لأبي بكر طوعية.....
- ١٥ السؤال رقم ٤٧ (٨٣):
- ٢٦ لو كان أبو بكر منافقاً فلماذا هاجر؟!
- ٢٦ السؤال رقم ٤٨ (٩٢):

الفصل الثالث: عمر بن الخطاب.... ٣١

- ٣٣ كيف يشاور عمر الظالم علياً عليه السلام؟!
- ٣٣ السؤال رقم ٤٩ (١٠٨):
- ٣٥ علي عليه السلام لم يعترض على من قال: إن النبي يهجر؟!
- ٣٥ السؤال رقم ٥٠ (١٥):
- ٣٩ إعانة سلمان وعمار لعمر تدل على عدم ارتداده وبغيه.....
- ٣٩ السؤال رقم ٥١ (١٠٩):

الفصل الرابع: الأئمة والخلفاء.... ٤٣

- ٤٥ ولدني أبو بكر مرتين.. لا يصح؟!
- ٤٥ السؤال رقم ٥٢ (٣٤):

- الإمام الصادق عليه السلام لم يكن سبياً: ٤٦
- ولدني أبو بكر: ٤٨
- الصادق عليه السلام يأمر بتولي أبي بكر وعمر: ٥٠
- السؤال رقم ٥٣ (٦١): ٥٠
- الباب الرابع: علي والزهراء عليهما السلام بعد الرسول ﷺ** ٥٧
- الفصل الأول: علي عليه السلام** ٥٩
- أبو بكر قاتل المرتدين.. وعلي عليه السلام يرضى بإبقاء الناس على ضلالهم: ٦١
- السؤال رقم ٥٤ (٣١): ٦١
- الآيات والروايات لا تنطبق على المرتدين: ٦١
- علي عليه السلام يرضى بالضلال: ٧٣
- علي الشجاع لم يعلن اغتصاب الخلافة منه!! ٧٥
- السؤال رقم ٥٥ (٣٢): ٧٥
- الشجاعة لا تعني التهور: ٧٦
- كيف اعترض على المستولين على الخلافة: ٧٦
- هل احتج علي عليه السلام لإثبات حقه؟! ٧٨
- الشك في بيعة علي عليه السلام للخلفاء: ٨١
- كل إمام في عنقه بيعة: ٨٣
- إذا كان علي موسى بدم الحرب، فلماذا حارب في الجمل وصفين؟! ٨٥
- السؤال رقم ٥٦ (١٢٧): ٨٥

- كيف يغلب المرتد (معاوية) الإمام المعصوم؟! ٩٠
- السؤال رقم ٥٧ (٧٩): ٩٠
- لا يمكن إثبات إيمان علي عليه السلام ٩٦
- السؤال رقم ٥٨ (٨٠): ٩٦
- ماذا لم يصلح علي عليه السلام ما أفسده الخلفاء؟! ١٠٦
- السؤال رقم ٥٩ (١٨٨): ١٠٦
- الفصل الثاني: النص على علي عليه السلام ١١٠
- الأنبياء لم يذكرُوا إمامة علي، فكيف أخذ عليها ميثاقهم؟! ١١١
- السؤال رقم ٦٠ (١٨٣): ١١١
- الدخول في الشورى دليل عدم الوصية بالخلافة ١١٥
- السؤال رقم ٦١ (١٨٩): ١١٥
- أولاً: علي عليه السلام بويع بالخلافة: ١١٥
- ثانياً: أرادوا قتل علي عليه السلام في الشورى: ١١٦
- ثالثاً: موصى، أو موحى؟! ١١٩
- رابعاً: لا معنى للاحتجاج على العارف: ١١٩
- خامساً: التقية في مواضع الخوف: ١١٩
- سادساً: احتجاج علي عليه السلام في الشورى: ١٢٠
- لو كتم الصحابة النص على علي لكتموا فضائله ١٢١
- السؤال رقم ٦٢ (١٧٠): ١٢١
- اختلاف الشيعة يدل على عدم النص على الإمام ١٢٥

- السؤال رقم ٦٣ (١٥٢): ١٢٥
- لم يعلن النبي الإمامة لعلي كما أعلن إعطاء مفتاح الكعبة لبني شيبه... ١٢٨
- السؤال رقم ٦٤ (١٣٥): ١٢٨
- لا تواتر لولاية علي عليه السلام لقلة الشيعة! ١٣١
- السؤال رقم ٦٥ (٧٢): ١٣١
- حكم من لم يسمع الولاية من النبي صلى الله عليه وآله ١٣٥
- السؤال رقم ٦٦ (٦٤): ١٣٥
- النبي صلى الله عليه وآله أقام الحجة: ١٣٥
- الأمر لا يختص بالإمامة: ١٣٧
- النقض على المستشكل: ١٣٨
- الإيمان بين الإجمال والتفصيل: ١٣٨
- كيف كتم الصحابة أحاديث الولاية.. والشيعة يستدلون بأحاديثهم؟! ١٣٩
- السؤال رقم ٦٧ (٧٧): ١٣٩
- هارون مات قبل موسى، فكيف يكون خليفة له؟! ١٤٣
- السؤال رقم ٦٨ (١١٦): ١٤٣
- الفصل الثالث: علي عليه السلام والبيعة!! ١٤٧
- بايعني من بايع أبا بكر وعمر... ١٤٩
- السؤال رقم ٦٩ (٦٥): ١٤٩
- النظرة الشاملة: ١٥١

- المقصود إلزام معاوية:..... ١٥٢
- الإلتزام بالمتناقضات: ١٥٤
- لا يدل هذا على فضل الصحابة:..... ١٥٤
- لو تحقق الإجماع لالتزمنا به: ١٥٤
- أين بيعة علي من بيعة الخلفاء؟!..... ١٥٥
- تأخر علي عليه السلام عن البيعة دليل خطئه..... ١٥٦
- السؤال رقم ٧٠ (١٢٥): ١٥٦
- كيف بايع علي عليه السلام كافرين؟!..... ١٦٢
- السؤال رقم ٧١ (٣): ١٦٢
- هل بايع علي عليه السلام أبا بكر وعمر وعثمان؟!..... ١٦٣
- دعوني والتمسوا غيري..... ١٧١
- السؤال رقم ٧٢ (٥): ١٧١
- الفصل الرابع: النص على علي عليه السلام أشكالات وردود..... ١٤٧
- استخلاف علي في تبوك لا يدل على استخلافه مطلقاً ١٧٧٨١
- السؤال رقم ٧٣ (١٢٩): ١٧٧
- الذين حضروا الغدير لم يعترضوا على أبي بكر..... ١٧٩
- السؤال رقم ٧٤ (١٤): ١٧٩
- الفصل الخامس: علي عليه السلام والخلفاء..... ١٨٣
- زواج عمر ببنت علي عليه السلام ١٨٥
- السؤال رقم ٧٥ (٢): ١٨٥

- ١٨٦..... تكفير الشيعة لعمر:
- ١٨٧..... زواج عمر بأم كلثوم بنت علي عليه السلام:
- ١٩٠..... الزواج بأم كلثوم تحت التهديد:
- ١٩٢..... هل هي بنت الزهراء عليها السلام؟!:
- ١٩٣..... هذا الزواج لا يدفع الإشكال عن عمر:
- ١٩٨..... أبو القاسم الكوفي يتحدث:
- ٢٠٠..... هل للحاكم أن يعمل بعلمه؟!:
- ٢٠١..... روايات لثيمة وحاكمة:
- ٢٠٥..... رواية مكذوبة:
- ٢٠٩..... عمر يقول: رفثوني:
- ٢١٢..... إعتذار، أم إدانة؟!:
- ٢١٢..... الرواية الأغرب والأعجب:
- ٢١٥..... تسمية الأولاد باسم أبي بكر وعمر:
- ٢١٥..... السؤال رقم ٧٦ (٤):
- ٢٢٢..... تزويج الخلفاء، والتزوج منهم:
- ٢٢٢..... السؤال رقم ٧٧ (٧):
- ٢٢٣..... التسمية بأسماء الخلفاء:
- ٢٢٦..... أحدهما: التسميات بأسماء المناوئين:
- ٢٢٧..... الثاني: المصاهرة بين أهل البيت والخلفاء:

- علي عليه السلام لم يغير شيئاً من عهد أبي بكر وعمر؟! ٢٣٠
- السؤال رقم ٧٨ (١٩): ٢٣٠
- مصحف علي عليه السلام: ٢٣١
- خير الأمة: أبو بكر، وعمر: ٢٣٣
- زواج المتعة تشريع ثابت: ٢٣٦
- علي عليه السلام وفدك: ٢٣٨
- متعة الحج: ٢٣٩
- صلاة التراويح: ٢٤١
- حيّ على خير العمل في الأذان: ٢٤٤
- الصلاة خير من النوم: ٢٤٥
- التخطفة شيء، والتكفير شيء آخر: ٢٤٥
- ملحق:** ٢٤٦
- حيّ على خير العمل في الأذان: ٢٤٦
- إشارة: ٢٦٣
- إشكالات غير واردة: ٢٦٣
- حيّ على خير العمل موقف وشعار: ٢٦٤
- سبب حذف هذه العبارة: ٢٦٨
- كلمة حول هذا الرأي: ٢٦٩
- عمريولي علياً المدينة، فكيف يبغضه؟! ٢٧٠

- السؤال رقم ٧٩ (٣٦): ٢٧٠
- ليس الكلام في الحب والبغض: ٢٧١
- استخلاف عمر لعلي عليه السلام على المدينة: ٢٧١
- الخلفاء قاتلوا المرتدين والكافرين.. وعلي عليه السلام قاتل المسلمين..... ٢٧٥
- السؤال رقم ٨٠ (٧٣): ٢٧٥
- إدخال عمر لعلي في الشورى يدل على عدم تأمره عليه.. ٢٨١
- السؤال رقم ٨١ (٨٢): ٢٨١
- نصرة علي لعثمان تدل على حبه له ٢٨٨
- السؤال رقم ٨٢ (١٠٧): ٢٨٨
- معاوية هو قاتل عثمان: ٢٩٠
- مشاركة علي في حروب الردة إقرار بخلافة أبي بكر ٢٩٧
- السؤال رقم ٨٣ (١٤١): ٢٩٧
- علي عليه السلام في حروب الردة: ٢٩٨
- الحنفية من سبي أبي بكر: ٣٠٢
- الإستدلال على خلافة أبي بكر: ٣٠٣
- مدح علي لعمر ٣٠٩
- السؤال رقم ٨٤ (١٤٥): ٣٠٩
- رثاء علي عليه السلام لعمر: ٣١٠
- تمحلات المعتزلي: ٣١٥

- هذه التمحلات لا تجدي: ٣١٧
- لمحات أخيرة: ٣١٩
- الفصل السادس: الزهراء عليها السلام ٣٢٣
- علي عليه السلام لا يدافع عن زوجته! ٣٢٥
- السؤال رقم ٨٥ (٦): ٣٢٥
- ما جرى على الزهراء عليها السلام في مصادر أهل السنة: ٣٣٠
- إن الله يغضب لغضب فاطمة: ٣٣٢
- الزهراء ماتت وهي غضبي ومهاجرة لأبي بكر وعمر: ٣٣٢
- إسقاط المحسن مع ذكر السبب: ٣٣٣
- إسقاط المحسن دون ذكر سبب ذلك: ٣٣٤
- التهديد بإحراق بيت فاطمة الزهراء عليها السلام: ٣٣٥
- إضرار النار في بيت الزهراء عليها السلام: ٣٣٦
- اقتحام دار علي عليه السلام: ٣٣٦
- أوصت أن لا يصلّي عليها: ٣٣٨
- ضرب الزهراء عليها السلام: ٣٣٨
- كسر الضلع: ٣٣٩
- إن النبي ليهجر، أو غلبه الوجع: ٣٣٩
- أسخطتماني، وما أرضيتاني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما: ٣٤٠

- وصيتها: بأن تدفن ليلاً، ولا يحضرا جنازتها: ٣٤٠
- دفنها ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، وعمر: ٣٤١
- محاولة نبش قبرها للصلاة عليها، فمنعهم علي عليه السلام: ٣٤٢
- هجرانها لأبي بكر وعدم تكليمها إياه: ٣٤٢
- والله لأدعون عليك، والله لا أكلمك أبداً: ٣٤٣
- المحسن مات صغيراً: ٣٤٤
- ذكر المحسن مجرداً: ٣٤٨
- المرأة لا ترث من العقار، فلا يرث للزهاء عليه السلام: ٣٥٠
- السؤال رقم ٨٦ (٣٠): ٣٥٠
- لماذا لم تكن فاطمة من الأئمة؟! ٣٥٥
- السؤال رقم ٨٧ (٤٥): ٣٥٥
- الفهرس: ٣٥٧
- كتب مطبوعة للمؤلف: ٣٦٧

كتب مطبوعة للمؤلف

- ١ - الآداب الطبية في الإسلام
- ٢ - الاجتهاد والتقليد (جزء واحد)
- ٣ - إسرائيل .. في آيات سورة بني إسرائيل ..
- ٤ - ابن عباس وأموال البصرة
- ٥ - ابن عربي سني متعصب
- ٦ - أبو ذر لا إسرائيلية .. ولا مزدكية
- ٧ - أحيوا أمرنا
- ٨ - إدارة الحرمين الشريفين في القرآن
- ٩ - الإسلام ومبدأ المقابلة بالمثل
- ١٠ - الإمام علي والنبي يوشع عليه السلام
- ١١ - أفلا تذكر «حوارات في الدين والعقيدة» ١٢ - أكذوبتان حول الشريف الرضي
- ١٣ - أهل البيت عليه السلام في آية التطهير
- ١٤ - أين الإنجيل؟
- ١٥ - بحث حول الشفاعة
- ١٦ - براءة آدم عليه السلام حقيقة قرآنية
- ١٧ - البنات ربائب .. قل: هاتوا برهانكم
- ١٨ - بنات النبي صلى الله عليه وآله أم ربائبه؟!
- ١٩ - بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان
- ٢٠ - تخطيط المدن في الإسلام
- ٢١ - تفسير سورة ألم نشرح
- ٢٢ - تفسير سورة الضحى
- ٢٣ - تفسير سورة الفاتحة
- ٢٤ - تفسير سورة الكوثر
- ٢٥ - تفسير سورة الماعون
- ٢٦ - تفسير سورة الناس
- ٢٧ - تفسير سورة هل أتى (جزءان)
- ٢٨ - توضيح الواضحات من أشكال المشكلات
- ٢٩ - الحاخام المهزوم
- ٣٠ - حديث الإفك
- ٣١ - حقائق هامة حول القرآن الكريم
- ٣٢ - حقوق الحيوان في الإسلام
- ٣٣ - الحياة السياسية للإمام الجواد عليه السلام
- ٣٤ - الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام
- ٣٥ - الحياة السياسية للإمام الرضا عليه السلام
- ٣٦ - خسائر الحرب وتعويضاتها
- ٣٧ - خلفيات كتاب مأساة الزهراء عليه السلام
- ٣٨ - دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام
- ٣٩ - دراسة في علامات الظهور
- ٤٠ - دليل المناسبات في الشعر

- ٤١ - ربائب الرسول ﷺ «شبهات وردود» ٤٢ - رد الشمس لعلّي ﷺ
- ٤٣ - زواج المتعة (تحقيق ودراسة) (ثلاثة أجزاء) ٤٤ - الزواج المؤقت في الإسلام (المتعة)
- ٤٥ - زينب ورقية في الشام!! ٤٦ - سلمان الفارسي في مواجهة التحدي
- ٤٧ - سنابل المجد (قصيدة مهداة إلى الإمام الخميني والشهداء) ٤٨ - السوق في ظل الدولة الإسلامية
- ٤٩ - سياسة الحرب في دعاء أهل الثغور ٥٠ - شبهات يهودي
- ٥١ - الشهادة الثالثة في الأذان والإقامة ٥٢ - الصحيح من سيرة الإمام علي ﷺ
- ٥٣ - الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ٥٤ - صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد
- ٥٥ - طريق الحق (حوار مع عالم من أهل السنة والجماعة) ٥٦ - ظاهرة القارونية من أين؟! وإلى أين؟!
- ٥٧ - ظلامه أبي طالب ﷺ ٥٨ - ظلامه أم كلثوم
- ٥٩ - عاشوراء بين الصلح الحسني والكيد السفيفاني ٦٠ - عصمة الملائكة..
- ٦١ - علي ﷺ والخوارج (جزءان) ٦٢ - الغدير والمعارضون
- ٦٣ - القول الصائب في إثبات الربائب ٦٤ - كربلاء فوق الشبهات
- ٦٥ - لست بفوق أن أخطيء من كلام علي ﷺ ٦٦ - لماذا كتاب مأساة الزهراء ﷺ؟!
- ٦٧ - مأساة الزهراء ﷺ (جزءان) ٦٨ - ماذا عن الجزيرة الخضراء ومثلث برمودا؟!
- ٦٩ - مختصر مفيد (أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة) ٧٠ - مراسم عاشوراء «شبهات وردود»
- ٧١ - المسجد الأقصى أين؟! ٧٢ - مقالات ودراسات
- ٧٣ - منطلقات البحث العلمي في السيرة النبوية ٧٤ - المواسم والمراسم
- ٧٥ - موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام ٧٦ - موقف الإمام علي ﷺ في الحديبية
- ٧٧ - ميزان الحق «شبهات وردود» ٧٨ - نقش الخواتيم لدى الأئمة ﷺ
- ٧٩ - الولاية التشريعية ٨٠ - ولاية الفقيه في صحبة عمر بن حفظة
- ٨١ - الصحيح من سيرة الإمام الحسين ﷺ (قيد الإعداد)